تفسير القرآن الكريم

أصوله وضوابطه

أ.د. علي بن سليمان العبيد

مكتبة التوبة

تفسير

القرآن الكريم

أصوله وضوابطه

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير القرآن الكريم

أصوله وضوابطه

أ. د. علي بن سليمان العبيد

مكتبة التوبة

ⓒ مكتبة التوبة، ١٤٣٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العبيد، علي سليمان
تفسير القرآن الكريم ؛ أصوله وضوابطه ./ علي سليمان العبيد ـ الرياض ١٤٣٠هـ
١٨٤ ص؛ ١٧×٢٤ سم
ردمك: ١ - ٩٥ - ٧٠٤ - ٩٩٦٠ - ٩٧٨
١- القرآن - تفسير أ- العنوان
ديوي ٣,٢٢٧ ١٤٣٠/٧١١٥

رقم الإيداع: ١٤٣٠/٧١١٥
ردمك: ١ - ٩٥ - ٧٠٤ - ٩٩٦٠ - ٩٧٨

الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى للناشر

الطبعة الثانية
١٤٣٠هـ - ٢٠١٠م

مكتبة التوبة
الرياض ـ المملكة العربية السعودية ـ شارع جرير
هاتف ٤٧٦٣٤٢١ فاكس ٤٧٧٤٨٦٢ ص.ب ١٨٢٩٠ الرمز ١١٤١٥

المقدمـــة

الحمد لله الذي أنزل القرآن هدىً للناس وكتاباً مُبيناً، والصلاة والسلام على من بعثه الله ليبين للناس ما نُزِّل إليهم وسراجاً منيراً، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فإنَّ تلاوة القرآن الكريم عبادة، وتزداد حُسْناً وفضلاً بالتدبر والفهم. قال الله تعالى:

﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾[1].

﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾[2].

﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾[3].

وقال ﷺ حاثًّا على قراءة القرآن الكريم وتفهم معانيه: «ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله، يتلون كتاب الله، ويتدارسونه بينهم، إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وحفَّتهم الملائكة،

---

(١) سورة النساء: الآية ٨٢.

(٢) سورة محمد: الآية ٢٤.

(٣) سورة ص: الآية ٢٩.

وذكرهم الله فيمن عنده»[1].

وقال سعيد بن جبير: «من قرأ القرآن، ثم لم يفسره كان كالأعمى، أو كالأعرابي»[2].

وقال مجاهد: «أحبّ الخلق إلى الله تعالى أعلمهم بما أنزل»[3].

وقال إياس بن معاوية: «مثل الذين يقرؤون القرآن وهم لا يعلمون تفسيره كمثل قوم جاءهم كتاب من ملكهم ليلاً، وليس عندهم مصباح، فتداخلتهم رَوْعة ولا يدرون ما في الكتاب. ومثل الذي يعرف التفسير كمثل رجل جاءهم بمصباح فقرأوا ما في الكتاب»[4].

وهذا التدبر والفهم كما هو أمر مطلوب من كل مسلم، إلا أن تفسيره للناس ليس حقاً لكل إنسان، إذ لا بد لتفسير كلام الله تعالى من أصول وضوابط وقواعد يجب مراعاتها لمن أراد ذلك، فهي الموازين والمعايير التي تضبط التفسير، وتبعده عن عبث العابثين وتحميه من كيد الكائدين.

وإنّ مما يؤسف له أن تَصَدَّرَ للتفسير في العصور المتأخرة أناس لم تتوفر فيهم أدوات التفسير، وتجرأوا على تفسير كلام الله، دون أن يحسبوا لعاقبة ذلك حساباً، وكأنهم قد أحاطوا بالقرآن علماً، وبمعناه فهماً.

ولهذا رأيت البحث في هذا الموضوع بوضع بعض أصول التفسير

---

(١) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، جـ ٤ ص ٢٠٧٤ حديث رقم ٢٦٩٩. وأبو داود في كتاب الصلاة، أبواب فضائل القرآن، جـ ١ ص ٤٦٠ حديث رقم ١٤٥٥.

(٢) الأثر أخرجه ابن جرير الطبري في جامع البيان جـ ١ ص ٣٦.

(٣) الأثر أورده القرطبي في الجامع لأحكام القرآن جـ ١ ص ٢٦.

(٤) أورد هذا القول القرطبي في الجامع لأحكام القرآن جـ ١ ص ٢٦، وانظر: زاد المسير جـ ١ ص ٤.

وضوابطه بمباحث مستقلة، وتقسيمات ميسرة، ونقول محررة، وسميته بـ «تفسير القرآن الكريم ـ أصوله وضوابطه» أرجو أن يكون وافياً بالغرض المطلوب، ولا أدعي أني استقصيت المراد، ولكنه جهد المقل، ولعله يكون مفتاحاً للباحثين للغوص في أبحاثه، والتوسع فيه، والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يغفر لي ولوالدي ولجميع المسلمين إنه سميع مجيب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

خطة البحث:

اشتمل هذا البحث على خمسة فصول، انتظم في كل فصل مباحث عدة على النحو التالي:

الفصل الأول: مدخل في معنى التفسير وأصوله، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: معنى التفسير والتأويل، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: التفسير في اللغة.

المطلب الثاني: التفسير في الاصطلاح.

المطلب الثالث: التأويل في اللغة.

المطلب الرابع: التأويل في الاصطلاح

المطلب الخامس: الفرق بين التفسير والتأويل

المبحث الثاني: معنى أصول التفسير، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف أصول التفسير.

المطلب الثاني: الفرق بين التفسير وأصوله.

المطلب الثالث: الفرق بين علوم القرآن وأصول التفسير.

الفصل الثاني: مصادر التفسير، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تفسير القرآن بالقرآن، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أهمية تفسير القرآن بالقرآن.

المطلب الثاني: أنواع تفسير القرآن بالقرآن.

المطلب الثالث: ما يطلب من المفسر في تفسير القرآن بالقرآن.

المبحث الثاني: تفسير القرآن بالسنة، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: أهمية تفسير القرآن بالسنة.

المطلب الثاني: علاقة السنة بالقرآن.

المطلب الثالث: المقدار الذي بينه الرسول ﷺ من القرآن.

المطلب الرابع: أنواع تفسير الرسول ﷺ للقرآن.

المطلب الخامس: ما يطلب من المفسر في تفسير القرآن بالسنة.

المبحث الثالث: تفسير القرآن بأقوال الصحابة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أهمية تفسير القرآن بأقوال الصحابة.

المطلب الثاني: حكم تفسير الصحابي.

المبحث الرابع: تفسير القرآن بأقوال التابعين، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أهمية تفسير القرآن بأقوال التابعين.

المطلب الثاني: حكم تفسير التابعي.

المبحث الخامس: تفسير القرآن باللغة العربية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أهمية تفسير القرآن باللغة العربية.

المطلب الثاني: ضوابط التفسير باللغة.

المطلب الثالث: ضوابط إعراب القرآن.

الفصل الثالث: ضوابط التفسير، وفيه أربعة عشر مبحثاً:

المبحث الأول: معرفة موضوع القرآن وهدفه.

المبحث الثاني: دراسة القرآن قبل البدء في تفسيره.

المبحث الثالث: الإلمام بعادات العرب في الجاهلية.

المبحث الرابع: معرفة عرف القرآن والمعهود من معانيه.

المبحث الخامس: مراعاة دلالات الألفاظ ولوازمها.

المبحث السادس: مراعاة معرفة معاني الأفعال من خلال ما تتعدى به.

المبحث السابع: معرفة سياق الآية، والآيات قبلها وبعدها.

المبحث الثامن: النظر في مجموع الآيات ذات الموضوع الواحد قبل البدء في تفسيرها.

المبحث التاسع: مراعاة الربط بين الآيات وخواتيمها.

المبحث العاشر: حمل كلام الله تعالى على الحقيقة.

المبحث الحادي عشر: معرفة المشكل في القرآن.

المبحث الثاني عشر: معرفة الأمور التي يندفع بها الإشكال عن التفسير.

المبحث الثالث عشر: فهم حقيقة الخلاف في تفسير القرآن بين السلف.

المبحث الرابع عشر: معرفة الكليات والأفراد في القرآن.

الفصل الرابع: قواعد التفسير، وفيه إحدى وعشرون قاعدة:

القاعدة الأولى: إذا ثبتت القراءة فلا يجوز ردها.

القاعدة الثانية: اختلاف القراءات يدل على معنى الآية ويكثره.

القاعدة الثالثة: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

القاعدة الرابعة: نصوص القرآن الكريم العامة يجب حملها على عمومها ما لم يرد نص على تخصيصها.

القاعدة الخامسة: إذا احتمل اللفظ وجوهاً متعددة، ولا مانع من إرادة الجميع، وجب حمله عليها.

القاعدة السادسة: الأصل حمل ألفاظ القرآن الكريم على ظاهرها إلا لدليل يصرفه عنه.

القاعدة السابعة: الآيات التي توهم التعارض يحمل كل نوع منها على ما يليق به ويناسب المقام كل بحسبه.

القاعدة الثامنة: النكرة في سياق النفي، أو النهي، أو الشرط، أو الاستفهام، تدل على العموم.

القاعدة التاسعة: الفعل في سياق النفي، أو النهي، أو الشرط أو الاستفهام، يفيد العموم.

القاعدة العاشرة: الألف واللام الداخلة على الأوصاف وأسماء الأجناس تفيد الاستغراق.

القاعدة الحادية عشرة: صيغة الأمر إذا جاءت بعد حضر دلت على الإباحة.

القاعدة الثانية عشرة: الأمر بالشيء نهي عن ضده، والنهي عن الشيء أمر بضده.

القاعدة الثالثة عشرة: الفعل المعدّى بالحروف المتعددة، لا بد أن يكون له مع كل حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر.

القاعدة الرابعة عشرة: الاستفهام الإنكاري يكون مضمناً معنى النفي.

القاعدة الخامسة عشرة: «عسى» من الله في القرآن الكريم واجبة.

القاعدة السادسة عشرة: زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى.

القاعدة السابعة عشرة: إفادة الإباحة من لفظ: الإحلال، ورفع الجناح...

القاعدة الثامنة عشرة: إفادة التحريم من لفظ: النهي، والتصريح بالتحريم...

القاعدة التاسعة عشرة: إفادة الوجوب من لفظ: الأمر المطلق، والفرض...

القاعدة العشرون: الأصل في الأوامر الوجوب.

القاعدة الحادية والعشرون: الأصل في النواهي التحريم.

الفصل الخامس: شروط المفسر وآدابه، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: شروط المفسر، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الشروط العلمية.

المطلب الثاني: الشروط العقلية.

المطلب الثالث: الشروط الدينية والخلقية.

المبحث الثاني: آداب المفسر.

الفصـــل الأول
مدخل في معنى التفسير وأصوله

المبحث الأول: معنى التفسير والتأويل، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: التفسير في اللغة.

المطلب الثاني: التفسير في الاصطلاح.

المطلب الثالث: التأويل في اللغة.

المطلب الرابع: التأويل في الاصطلاح.

المطلب الخامس: الفرق بين التفسير والتأويل.

المبحث الثاني: معنى أصول التفسير، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف أصول التفسير.

المطلب الثاني: الفرق بين التفسير وأصوله.

المطلب الثالث: الفرق بين علوم القرآن وأصول التفسير.

المبحث الأول
معنى التفسير والتأويل

المطلب الأول: التفسير في اللغة:

التفسير: مصدر الفعل «فَسَّر»، يقال: فَسَّر الشيء فَسْراً وتفسيراً.

قال ابن فارس: الفاء والسين والراء كلمة واحدة تدل على بيان الشيء وإيضاحه، من ذلك «الفِسْر»، يقال: فَسَرْت الشيء وفسَّرته. والفَسْر، والتفسِرة: نَظَرُ الطبيب إلى الماء وحُكمه فيه[1].

وقال الراغب الأصفهاني: الفَسْر إظهار المعنى المعقول، ومنه قيل لما ينبيء عنه البول: «تَفْسِرة»، والتفسير في المبالغة كالفَسْر[2].

وقال ابن منظور: «الفَسْر» البيان، فَسَرَ الشيءَ يفسِرُه ـ بالكسر ـ ويفسُرُه ـ بالضم ـ: أبانه. والتفسير: مثله.

والفَسْر: كشف المغطّى، والتفسير: كشف المراد عن اللفظ المشكل.

واستفسرته كذا أي: سألته أن يُفَسِّره لي.

والفَسْر: نظر الطبيب إلى الماء، وكذلك التَّفْسرة، وقيل:

---

(١) معجم مقاييس اللغة، مادة «فسر» جـ ٤ ص ٥٠٤.

(٢) مفردات غريب القرآن ص ٣٨٠.

التفسرة: البول الذي يستدل به على المرض، وينظر فيه الأطباء يستدلون بلونه على علة العليل، وكل شيء يعرف به تفسير الشيء ومعناه فهو تفسرته[1].

ويقال: أسفر الصبح، أي: انكشف وأضاء، وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلصُّبۡحِ إِذَآ أَسۡفَرَ ﴿٣٤﴾﴾[2] أي: اتضح وأشرق واستبان.

فيلاحظ أنّ اشتقاق كلمة «فسر» تدل على البيان، والإيضاح، والإظهار، والكشف. فتفسير الكلام: بيانه، وإيضاحه، وإظهاره، والكشف عن المراد منه.

المطلب الثاني: التفسير في الاصطلاح:

لقد عَرَّفَ العلماء التفسير ـ بعد أن صار عَلَماً على بيان معاني القرآن ـ بعدة تعريفات قريبة المعنى من بعض ومن أهمها:

١ ـ تعريف أبي حيان الأندلسي المفسر المتوفى سنة ٧٥٤هـ حيث قال: «التفسير علم يُبْحَث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب، وتتمات لذلك»[3].

٢ ـ وتعريف بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي المتوفى سنة ٧٩٤هـ حيث قال: «التفسير علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه»[4].

٣ ـ وما ذكره جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ حيث قال: «وقال بعضهم: التفسير في الاصطلاح: علم نزول

---

(١) لسان العرب مادة «فسر» جـ ٥ ص ٥٥.

(٢) سورة المدثر: الآية ٣٤.

(٣) البحر المحيط جـ ١ ص ٢٦.

(٤) البرهان في علوم القرآن جـ ١ ص ١٣.

الآيات، وشؤونها، وأقاصيصها، والأسباب النازلة فيها، ثم ترتيب مكيها ومدنيها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسّرها، وحلالها وحرامها، ووعدها ووعيدها، وأمرها ونهيها، وعبرها وأمثالها»[1].

٤ ـ وقد جمع الأستاذ محمد علي سلامة بين هذه التعاريف فقال: «إن التفسير علمٌ يُبحث فيه عن أحوال القرآن المجيد من حيث دلالته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية»[2].

ولعل تعريف الزركشي هو أوضحها وأخصرها، والأقرب إلى بيان المراد من التفسير.

المطلب الثالث: التأويل في اللغة:

أصل التأويل في اللغة مأخوذ من مادة «أَوْل».

قال ابن فارس: «أول» أصلان: ابتداء الأمر، وانتهاؤه. وآل يؤول، أي: رجع. قال يعقوب: يقال: أوّل الحكم إلى أهله أي: أرجعه ورده إليهم.

والإيالة: السياسة، قال الأصمعي: آل الرجل رعيّته يَؤُولُها، إذا أحسن سياستها.

وآلُ الرجلِ: أهلُ بيته، لأنه إليه مآلهم وإليهم مآله.

ومن هذا الباب: تأويل الكلام، وهو عاقبته وما يؤول إليه، وذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾[3] يقول: «ما يؤول إليه في وقت بعثهم ونشورهم»[4].

---

(١) الإتقان في علوم القرآن جـ ٤ ص ١٩٤.

(٢) منهج الفرقان.

(٣) سورة الأعراف: الآية ٥٣.

(٤) معجم مقاييس اللغة، مادة «أول» جـ ١ ص ١٥٨ ـ ١٦٢.

وقال الراغب الأصفهاني: «التأويل من الأوْل، أي الرجوع إلى الأصل، ومنه: الموئل للموضع الذي يرجع إليه، وذلك هو ردُّ الشيء إلى الغاية المرادة منه عِلْماً كان أو فعلاً، ففي العلم نحو: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾[1]. وفي الفعل قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ﴾[2] أي: بيانه الذي هو غايته المقصودة منه»[3].

وقال ابن منظور: «الأَوْل: الرجوع. آل الشيء يؤول أَوْلاً ومآلاً: رجع.

وأوّل الكلام وتأوّله: دبّره وقدّره. وأوّله وتأوّله: فسّره»[4].

فيلاحظ أن اشتقاقات مادة «أول» تأتي لعدة معان منها:

ابتداء الأمر وانتهاؤه، وإرجاع الأمر إلى أصله، ورد الشيء إلى الغاية المرادة منه، وتدبير الكلام وتفسيره.

فتأويل الكلام إذن: عاقبته وما يؤول إليه، ورد الشيء إلى الغاية المرادة منه، وتدبير الكلام وتقديره وتفسيره.

المطلب الرابع: التاويل في الاصطلاح:

التأويل في اصطلاح المفسرين أجمله شيخ الإسلام ابن تيمية في معنيين حيث قال:

«وأما التأويل في لفظ السلف فله معنيان:

أحدهما: تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالفه.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٧.

(٢) سورة الأعراف: الآية ٥٣.

(٣) المفردات ص ٣١.

(٤) لسان العرب، مادة «أول» جـ ١١ ص ٣٢.

فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقارباً أو مترادفاً، وهذا ـ والله أعلم ـ هو الذي عناه مجاهد أن العلماء يعلمون تأويله. ومحمد بن جرير الطبري يقول في تفسيره: «القول في تأويل قوله كذا وكذا». واختلف أهل التأويل في هذه الآية». . . ونحو ذلك ومراده: التفسير.

والمعنى الثاني: هو نفس المراد بالكلام، فإن الكلام إن كان طلباً كان تأويله نفس الفعل المطلوب، وإن كان خبراً كان تأويله نفس الشيء المخبر به».

ثم قال: «وبين هذا المعنى والذي قبله بون:

فإن الذي قبله يكون التأويل فيه من باب العلم، والكلام كالتفسير والشرح والإيضاح، ويكون وجود التأويل في القلب، واللسان له الوجود الذهني واللفظي والرسمي.

وأما هذا فالتأويل فيه نفس الأمور الموجودة في الخارج، سواء كانت ماضية أو مستقبلة.

فإذا قيل: طلعت الشمس، فتأويل هذا ـ أي على المعنى الأول ـ نفس طلوعها. ويكون التأويل ـ أي على المعنى الثاني ـ من باب الوجود العيني الخارجي.

فتأويل الكلام: هو الحقائق الثابتة في الخارج بما هي عليه من صفاتها وشؤونها وأحوالها»[1].

وعرفه الأصفهاني بأنه «رد الشيء إلى الغاية المرادة منه عِلْماً كان أو فعلاً»[2].

ولعل المقصود من ذلك: رد الكلام إلى حقيقته العملية أو الفعلية.

---

(1) الإكليل في المتشابه والتأويل ص ٢٥ ـ ٢٦، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام جـ ١٣ ص ٢٨٨، ٢٨٩.

(2) المفردات ص ٣١.

فالعلمية: بأن يستخرج ما في النصوص من دلائل ومعان، ويرد ما فيها من غموض وإشكال إلى نصوص أخرى توضحها وتحمل عليها.

والفعلية أو العملية: هو رد الكلام إلى حقيقته الفعلية أو العملية، بأن تتحقق فعلاً في عالم الواقع، وبيان ما تؤول إليه سواء كانت ماضية أم مستقبلة.

والتأويل المراد عندما يوضع مقابل التفسير هو التأويل الأول، أو التأويل العلمي، الذي يفيد إزالة ما في الآيات من غموض وإشكال وبيان ما فيها من معان ودلالات.

المطلب الخامس: الفرق بين التفسير والتاويل:

عندما استعمل العلماء «التأويل» مع «التفسير» ظهرت أقوال عدة في تحديد العلاقة بينهما، فمن العلماء من جعلهما بمعنى واحد، ومنهم من فرق بينهما.

فقالت طائفة: إنهما مترادفان في المعنى فلا فرق بينهما:

ـ فقال أبو عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة **٢١٠هـ** عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[١]: «التأويل: التفسير»[٢].

ـ وقال أبو العباس أحمد بن يحيى «ثعلب» المتوفى سنة **٢٩١هـ** عندما سئل عن التأويل: «التأويل، والمعنى، والتفسير: واحد»[٣].

ومنه قول ابن عباس: «أنا ممن يعلم تأويله»[٤].

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٧.

(٢) مجاز القرآن جـ ١ ص ٨٦.

(٣) لسان العرب مادة «أول» جـ ١ ص ٣٣.

(٤) الأثر أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره جـ ٣ ص ١٨٣.

وقول مجاهد عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾[1]: «يعلمون تأويله، ويقولون آمنا به»[2].

وقول ابن جرير الطبري في تفسيره: «القول في تأويل قوله تعالى» وقوله: «وأما تأويل قوله تعالى» وقوله: «واختلف أهل التأويل في هذه الآية»، ويقصد في كل ذلك: التفسير.

وقالت طائفة: إنّ بين التفسير والتأويل فرق إلا أنهم اختلفوا في تحديده:

١ ـ فذهب البعض إلى أن الخلاف يعود إلى العموم والخصوص:

ـ فقال الراغب الأصفهاني: «والتفسير أعم من التأويل. وأكثر ما يستعمل التفسير في الألفاظ، والتأويل: في المعاني، كتأويل الرؤيا». ثم قال: «والتأويل: يستعمل أكثره في الكتب الإلهية.

والتفسير: يستعمل فيها وفي غيرها. والتفسير: أكثره يستعمل في مفردات الألفاظ. والتأويل: يستعمل أكثره في الجمل»[3].

ـ وقال سليمان بن عبد القوي الطوفي المتوفى سنة ٧١٦هـ:

«وقيل: التأويل أعم لجريانه في الكلام وغيره، يقال: تأويل الكلام كذا، وتأويل الأمر كذا، أي: ما يؤولان إليه. بخلاف التفسير، فإنه يخص الكلام ومدلوله، يقال: الكلام كذا والقضية كذا، ولهذا قال بعض المفسرين[4]: التفسير: بيان موضوع اللفظ، والتأويل: بيان

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٧.

(٢) الأثر أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره جـ ٣ ص ١٨٣.

(٣) مقدمة جامع التفاسير للراغب ص ٤٧، وانظر: البرهان في علوم القرآن جـ ٢ ص ١٤٩، والإتقان في علوم القرآن جـ ٤ ص ١٩٢.

(٤) كالشيخ أبي عمرو عثمان المازني. انظر: مقدمتان في علوم القرآن ص ١٧٣، وكأبي طالب التغلبي. انظر: الإتقان في علوم القرآن، جـ ٤ ص ١٩٣.

المراد به»[1].

٢ ـ وذهب البعض إلى أن الخلاف من حيث قطعية الدلالة:

ـ فقال أبو منصور الماتريدي المتوفى سنة ٣٣٣هـ:

«التفسير: هو القطع على أن المراد باللفظ هذا، فإن قام دليل مقطوع به على المراد، يكون تفسيراً صحيحاً مستحسناً، وإن قطع على المراد لا بدليل مقطوع به، فهو تفسير بالرأي، وهو حرام، لأنه شهادة على الله تعالى بما لا يأمن أن يكون كذباً.

فأما التأويل: فهو بيان عاقبة الاحتمال بالرأي دون القطع، فيقال: يتوجه اللفظ إلى كذا وكذا، وهذا الوجه أوجه لشهادة الأصول فلم يكن فيه شهادة على الله تعالى»[2].

٣ ـ وذهب البعض إلى أن الخلاف يعود إلى اللفظ من حيث ظاهر الكلام وباطنه:

ـ فقال أبو طالب التغلبي: «التفسير: بيان وضع اللفظ إما حقيقة أو مجازاً، كتفسير الصراط: بالطريق. والصيب: بالمطر.

والتأويل: تفسير باطن اللفظ، مأخوذ من الأَوْل وهو: الرجوع لعاقبة الأمر.

فالتأويل: إخبار عن حقيقة المراد، والتفسير: إخبار عن دليل المراد.

مثاله: قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ﴿١٤﴾﴾[3].

تفسيره: أنه من الرصد، يقال: رصدته رقبته.

---

(١) الإكسير في علم التفسير ص ٢.

(٢) كشف الأسرار على أصول البزدوي جـ ١ ص ٤٥، وانظر: تأويلات أهل السنة «مقدمة المحقق» ص ٢٥.

(٣) سورة الفجر: الآية ١٤.

وتأويله: التحذير من التهاون بأمر الله والغفلة عن الأُهبة والاستعداد للعرض عليه»[1].

٤ ـ وذهب البعض إلى أن الفرق بينهما من حيث الرواية والدراية:

قال الحسين بن الفضل البجلي المتوفى سنة ٢٨٢هـ:

«التفسير: يتعلق بالرواية.

والتأويل: يتعلق بالدراية»[2].

ـ وقال أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي المتوفى سنة ٥١٦هـ:

«فأما التأويل: وهو صرف الآية إلى معنى مُحتمل يوافق ما قبلها وما بعدها، غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط، فقد رخص فيه لأهل العلم.

أما التفسير: وهو الكلام في أسباب نزول الآية وشأنها وقصتها، فلا يجوز إلا بالسماع بعد ثبوته من طريق النقل»[3].

ـ وقال علي بن محمد الخازن المتوفى سنة ٧٢٥هـ:

«والفرق بين التفسير والتأويل:

أن التفسير: يتوقف على النقل المسموع.

والتأويل: يتوقف على الفهم الصحيح»[4].

---

(١) الإتقان في علوم القرآن جـ ٤ ص ١٩٣.

(٢) البرهان في علوم القرآن جـ ٢ ص ١٥٠.

(٣) معالم التنزيل للبغوي جـ ١ ص ٣٥. وذكر هذا القول الزركشي في البرهان جـ ٢ ص ١٥٠، وعزاه أيضاً إلى أبي القاسم بن حبيب النيسابوري والكواشي وغيرهم. كما ذكره الكافيجي في التيسير في قواعد علم التفسير ص ١٥٠.

(٤) تفسير الخازن جـ ١ ص ١٤.

- وقال أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري المتوفى سنة ٥١٤هـ.

«ويعتبر في التفسير: الاتباع والسماع.

وإنما الاستنباط فيما يتعلق بالتأويل»[١].

وعقب على هذا بدر الدين الزركشي بقوله: «وكأن السبب في اصطلاح بعضهم على التفرقة بين التفسير والتأويل: التمييز بين المنقول والمستنبط؛ ليحمل على الاعتماد في المنقول، وعلى النظر في المستنبط، تجويزاً له وازدياداً، وهذا من الفروع في الدين»[٢].

ويشبه هذا المعنى ما روي عن علي بن أحمد بن موسى الفقيه الفارسي حيث قال:

«إن التفسير: لا يتعاطاه إلا الأنبياء عليهم السلام.

والتأويل: يتعاطاه الأنبياء وغير الأنبياء» ثم قال: «وذلك لأن التفسير هو: تحقيق المعنى، وذلك لا يكون إلا من قبل الله تعالى.

والتأويل: هو على احتمال اللغات، فلكل واحد من أهل اللغة أن يتأول بلغته»[٣].

ومع هذه الأقوال في الفرق بين التفسير والتأويل إلا أنني أرى أنها وإن اختلفت في ظاهرها فإن كل قول منها يفيد نوعاً من أنواع التفسير والتأويل.

فالتفسير والتأويل مرجعهما واحد، إذ التأويل إرجاع الكلام إلى أصله، ورده إلى الغاية المرادة منه، ولا يتم هذا إلا بتفسير الكلام وبيانه والكشف عن معناه.

---

(١) البرهان في علوم القرآن جـ ٢ ص ١٥٠، وانظر الإتقان في علوم القرآن جـ ٤ ص ١٩٤.

(٢) البرهان في علوم القرآن جـ ٢ ص ١٧٢.

(٣) مقدمتان في علوم القرآن «مقدمة كتاب المباني» ص ١٧٢.

قال ابن فارس: «باب معاني ألفاظ العبارات التي يُعَبَّر بها عن الأشياء ومرجعها إلى ثلاثة: المعنى، والتفسير، والتأويل، وهي وإن اختلفت فالمقاصد بها متقاربة»[1].

وقال ابن عاشور ـ بعد أن أورد الأقوال في الفرق بينهما:

«وهذه كلها اصطلاحات لا مُشَاحَّة فيها إلا أنَّ اللغة والآثار تشهد للقول الأول ـ يعني أنهما متساويان ـ؛ لأن التأويل مصدر أوَّله إذا أرجعه إلى الغاية المقصودة، والغاية المقصودة من اللفظ هو معناه وما أراده منه المتكلم به من المعاني، فساوى التفسير. على أنه لا يطلق إلا على ما فيه تفصيل معنى خفي معقول»[2].

---

(١) الصاحبي ص ٣١٢.

(٢) التحرير والتنوير جـ ١ ص ١٦.

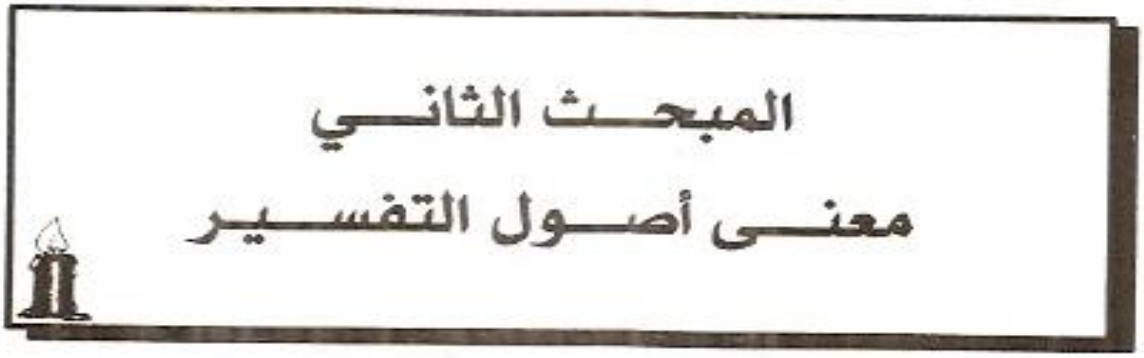

المبحث الثاني
معنى أصول التفسير

المطلب الأول: تعريف أصول التفسير:

هذا اللفظ يتكون من كلمتين: «أصول» و «التفسير» ولمعرفة معناه نبينه أولاً باعتبار أفراد كل كلمة، ثم باعتبار العَلَمية حيث صار عَلَماً ولقباً لهذا الفن المخصوص.

فبالاعتبار الأول نقول:

الأصول: جمع أَصْل، وهو في اللغة: أساس الشيء الذي يقوم عليه، وأصَّل الشيء: جعله أصلاً ثابتاً يُبنى عليه.

وأصول العلوم: قواعدها التي تُبنى عليها الأحكام[1].

قال الجرجاني: الأصل هو ما يبتنى عليه غيره»[2].

وللأصل في العرف معان كثيرة منها:

القاعدة، والراجح، وما قابل الفرع، والمستصحب، والدليل[3].

أما التفسير فسبق بيانه.

---

(١) المعجم الوسيط ص ٢٠.

(٢) التعريفات ص ٢٨.

(٣) انظر: إرشاد الفحول ص ١٧، وأصول الفقه الإسلامي ص ٢٢.

وبالاعتبار الثاني وهو: علم أصول التفسير فمعناه اصطلاحاً: هو: القواعد والأسس التي يقوم عليها علم التفسير، فيبين الطريقة المثلى في شرح كلام الله وتفسيره، وتشمل ما يتعلق بالمفسر من شروط وآداب وإتقان علوم، وما يتعلق بالتفسير من طرق ومصادر وقواعد ومناهج.. ونحو ذلك.

فهو الذي يضبط التفسير، ويضع خطة محكمة للمفسر تحول بينه وبين الخطأ في الفهم والاستنباط، وتعينه على أداء مهمته على الوجه الأفضل.

وعلم أصول التفسير واحد من العلوم التي قامت لخدمة كتاب الله الكريم، وهو بالنسبة إلى التفسير كعلم أصول الفقه بالنسبة إلى الفقه، وعلم مصطلح الحديث بالنسبة إلى الحديث[1].

المطلب الثاني: الفرق بين التفسير وأصوله:

من خلال التعاريف السابقة للتفسير وأصوله يتبين لنا الفرق بينهما:

فالتفسير: هو الذي يوضح الآيات ويبين معانيها وما فيها من أحكام وحكم.

وأصول التفسير: هو الذي يضع القواعد والأسس لتوضيح الآيات، وتبيين الطريق الذي يلتزمه المفسر في تفسيرها.

المطلب الثالث: الفرق بين علوم القرآن وأصول التفسير:

يُعَرَّف علوم القرآن ـ بعد أن صار عَلَماً يراد به معنى خاص يدل على عِلْم خاص ـ بأنه:

علم يجمع ضوابط العلوم والأبحاث المتصلة بالقرآن الكريم

---

(١) انظر: بحوث في أصول التفسير ص ١٠، وأصول التفسير ومناهجه ص ١١.

والتي تبحث فيه من أي ناحية من نواحيه من حيث نزوله، وترتيبه، وكتابته، وجمعه، وإعجازه، وناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه... إلى غير ذلك من العلوم التي توسع العلماء في بحثها.

أما أصول التفسير فهو علم واحد من علوم القرآن الكثيرة التي قامت لخدمة القرآن الكريم، فله صلة وثيقة بعلوم القرآن بل هو من أهمها وأبرزها، فهو جزء من كل.

وقد ضم بعض العلماء مباحث علم أصول التفسير ضمن علوم القرآن كبدر الدين الزركشي في البرهان في علوم القرآن[1]، وجلال الدين السيوطي في الإتقان في علوم القرآن[2]، ومحمد بن أحمد بن عقيلة المكي المتوفى سنة ١١٥٠هـ في الزيادة والإحسان في علوم القرآن[3]، وغيرهم من المؤلفين المعاصرين.

وهناك من المؤلفين من رأى جواز إطلاق أصول التفسير على علوم القرآن من باب إطلاق الجزء على الكل، قال الشيخ مناع القطان: «وقد يسمى هذا العلم ـ أي علوم القرآن ـ بأصول التفسير؛ لأنه يتناول المباحث التي لا بد للمفسر من معرفتها للاستناد إليها في تفسير القرآن»[4].

وقال الدكتور فهد الرومي: «وقد يطلق على علوم القرآن الكريم: أصول التفسير» من باب إطلاق الجزء على الكل وإظهاراً لمكانته فيه»[5].

والذي أراه أن بينهما عموم وخصوص، فعلوم القرآن: علم عام

---

(١) انظر البرهان جـ ٢ ص ١٤٧.
(٢) انظر الإتقان جـ ٤ ص ١٩٢.
(٣) انظر الزيادة والإحسان، النوع الثاني والأربعين بعد المائة، والثالث والأربعين بعد المائة. جـ ٣ ص ٩١٧ ـ ١٠١٢ تحقيق مصلح السامدي «رسالة ماجستير».
(٤) مباحث في علوم القرآن ص ١٦.
(٥) أصول التفسير ومناهجه ص ١٢.

يدخل فيه أصول التفسير، بينما علم أصول التفسير: علم خاص ولا يدخل فيه علوم القرآن.

الفصل الثاني
مصادر التفسير

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تفسير القرآن بالقرآن.

المبحث الثاني: تفسير القرآن بالسنة.

المبحث الثالث: تفسير القرآن بأقوال الصحابة.

المبحث الرابع: تفسير القرآن بأقوال التابعين.

المبحث الخامس: تفسير القرآن باللغة العربية.

الفصل الثاني
مصادر[1] التفسير

لا تتم معرفة أي علم من العلوم إلا عن طريق مصادره التي تستقى منها مادته العلمية.

وعلم تفسير القرآن الكريم يشرف أن تكون مصادره القرآن نفسه، ثم من نزل عليه القرآن، ثم من أخذ عن من نزل عليه، ثم من أخذ عنهم، ثم بلغة هذا القرآن.

ويمكن إيجاز هذه المصادر بالآتي:

١ ـ تفسير القرآن بالقرآن.

٢ ـ تفسير القرآن بالسنة النبوية.

٣ ـ تفسير القرآن بأقوال الصحابة.

٤ ـ تفسير القرآن بأقوال التابعين.

٥ ـ تفسير القرآن باللغة العربية.

وإليك الحديث عنها في المباحث الخمسة التالية.

---

(١) أعني بالمصادر معناها اللغوي الذي يدل على ما يصدر عنه الشيء. أي: ما يصدر عنه التفسير. فمصادر التفسير: المادة العلمية التي يُستقى منها التفسير.

المبحث الأول
تفسير القرآن بالقرآن

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أهمية تفسير القرآن بالقرآن.

المطلب الثاني: أنواع تفسير القرآن بالقرآن.

المطلب الثالث: مايطلب من المفسر في تفسير القرآن بالقرآن.

المبحث الأول
تفسير القرآن بالقرآن

المطلب الأول: أهمية تفسير القرآن بالقرآن:

يعتبر تفسير القرآن بالقرآن مصدراً أساسياً للتفسير عند كل المفسرين، فهو المرجع الأساس والمصدر الأول في معرفة معاني القرآن، فالله عز وجل هو المبين الأول لكتابه الكريم، قال عز وجل: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[1].

وفي آيات أخرى كثيرة يفهم منها هذا المعنى، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾[2].

وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾[3].

وقوله: ﴿وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾[4].

وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[5].

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٦.
(٢) سورة البقرة: الآية ١٨٧.
(٣) سورة البقرة: الآية ٢١٩، والآية ٢٦٦.
(٤) سورة البقرة: الآية ٢٢١.
(٥) سورة المائدة: الآية ٨٩.

وقوله: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾[1].

وقوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿١٩﴾﴾[2].

وقد أجمع العلماء على أن أشرف أنواع التفسير وأجلها: تفسير كتاب الله بكتاب الله عز وجل، إذ لا أحد أعلم بمعنى كلام الله جل وعلا من الله جل وعلا[3].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «... إن أصح الطرق في ذلك - أي في تفسير القرآن - أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان فإنه قد فُسِّر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر»[4].

وقد فسَّر النبي ﷺ القرآن بالقرآن، ومن ذلك ما أخرجه البخاري عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: لما نزلت ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ﴾[5] شقَّ ذلك على المسلمين، فقالوا: يا رسول الله أينا لم يظلم نفسه؟ قال: ليس ذلك. إنما هو الشرك، ألم تسمعوا ما قال لقمان لابنه وهو يعظه: ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[6].

كما اهتم الصحابة والتابعون بهذا الجانب، وممن اشتهر منهم: عبد الله بن عباس[7]، وعبد الله بن مسعود[8]، ومجاهد بن جبر،

---

(١) سورة الفرقان: الآية ٣٣.

(٢) سورة القيامة: الآية ١٩.

(٣) انظر: أضواء البيان جـ ١ ص ٦٧.

(٤) مقدمة في أصول التفسير ص ٩٣.

(٥) سورة الأنعام: الآية ٨٢.

(٦) سورة لقمان: الآية ١٣.

والحديث أخرجه البخاري في غير موضع. واللفظ المذكور في كتاب الأنبياء باب قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ ...﴾ صحيح البخاري جـ ٤ ص ١٣٧.

(٧) انظر مثال ذلك في تفسير ابن جرير الطبري جـ ٣٠ ص ١٣٠.

(٨) انظر مثال ذلك في تفسير ابن جرير الطبري جـ ٢٤ ص ٤٧.

وقتادة بن دعامة السدوسي، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم[1]، وعكرمة مولى ابن عباس، والحسن البصري[2].. وغيرهم.

كما كان للمفسرين عموماً اهتمام بهذا الجانب، وقد خصه بعضهم في التأليف: كالأمير الصنعاني إبراهيم بن محمد الحمزي الحسني الزيدي المتوفى سنة ١٢١٣هـ في كتابه: «فتح الرحمن في تفسير القرآن بالقرآن»[3].

ومحمد الأمين الشنقيطي المتوفى سنة ١٣٩٣هـ في كتابه: «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن»[4]، وعبد الكريم الخطيب في كتابه «التفسير القرآني للقرآن»[5].

المطلب الثاني: أنواع تفسير القرآن بالقرآن:

إن الناظر في القرآن الكريم يجده مشتملاً على المجمل والمبين، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والموجز والمفصل، والمبهم والموضح.. لذا لا بد للمفسر من التعرف على ما في القرآن الكريم من أنواع.

وقد ذكر فضيلة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في مقدمة تفسيره بعضاً منها، وأذكر هنا شيئاً من هذه الأنواع مع التمثيل لكل نوع:

---

(١) انظر أمثلة لتفسيرهم في تفسير ابن جرير الطبري جـ ١ ص ٢٤٤، ٢٤٥.

(٢) انظر أمثلة لتفسيرهما في تفسير ابن جرير الطبري جـ ١٥ ص ١٨٧.

(٣) يوجد منه نسخة خطية في الجامع الكبير بصنعاء. انظر ترجمته في: البدر الطالع جـ ١ ص ٤٢٢، ٤٢٣ وفيه أن اسم كتابه: مفاتيح الرضوان في تفسير القرآن بالقرآن. والأعلام جـ ١ ص ٦٩، ٧٠. وقد حَقَّق جزءاً منه ـ يبدأ من سورة الشعراء إلى سورة لقمان بالجامعة الإسلامية ـ الطالب/ عبد الله سوقان الزهراني.

(٤) توفي المؤلف رحمه الله ولم يتمه إذ وصل في تفسيره إلى نهاية سورة المجادلة وبلغ ذلك سبعة مجلدات، وأتمه تلميذه الشيخ عطية محمد سالم والتتمة بلغت ثلاثة مجلدات.

(٥) طبع الكتاب في خمسة مجلدات.

١ ـ حمل المجمل على المُبَيِّن[١]:

قد تأتي بعض الآيات مجملة وتبينها آيات أخرى ومن أمثلة ذلك:

ـ قوله تعالى في سورة الفاتحة: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾﴾[٢] وبيانها في سورة الإنفطار بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٨﴾ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴿١٩﴾﴾[٣].

ـ قوله تعالى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ۚ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿٧﴾﴾[٤] فإن هذه الآية مجملة لا يُعلم منها من يرث ومن لا يرث، وبيانها في آية أخرى بقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ . . .﴾[٥].

ـ وقوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[٦] فهذا الاستثناء مجمل، وبيانه في آية أخرى بقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ﴾[٧].

---

(١) المجمل هو: ما لم تتضح دلالته. والمبيِّن: هو المفسر. انظر الإتقان جـ ٣ ص ٥٩. وذكر السيوطي أن ابن الجوزي ألف كتاباً فيما أجمل في القرآن في موضع وفسر في موضع آخر منه. انظر الإتقان جـ ٤ ص ٢٠٠. أقول: لعله كتاب «تيسير البيان في تفسير القرآن» لابن الجوزي.

(٢) سورة الفاتحة: الآية ٤.

(٣) سورة الانفطار: الآيات ١٧، ١٨، ١٩.

(٤) سورة النساء: الآية ٧.

(٥) سورة النساء: الآية ١١.

(٦) سورة المائدة: الآية ١.

(٧) سورة المائدة: الآية ٣. وانظر: البرهان في علوم القرآن جـ ٢ ص ١٨٣، والإتقان في علوم القرآن جـ ٣ ص ٥٩.

٢ ـ حمل العام على الخاص[١]:

قد تأتي بعض الآيات عامة، وتخصصها آيات أخرى، ومن أمثلة ذلك:

ـ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[٢] فهي عامة في الحامل والحائل، وخصصت بقوله: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[٣].

ـ قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[٤] فهي عامة في ذوات المحارم والأجنبيات، وخصصت بقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ ...﴾[٥].

ـ قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾[٦] فهي عامة في جميع الميتات، وخصصت بقوله: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾[٧]. فأباح الصيد الذي يموت في فم الجارح المعلم. وبقوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾[٨] فأباح من الميتة السمك[٩].

---

(١) العام: كل لفظ عمَّ شيئين فصاعداً، وقد يكون متناولاً لشيئين، وقد يتناول جميع الجنس. والخاص: هو اللفظ الدال على مسمى واحد، وتخصيص العام: هو صرف اللفظ عن عمومه، وإخراج بعض ما كان داخلاً في العموم، وقصره على بعض أفراده. انظر: اللمع في أصول الفقه ص ٦٨، ٧٧. إرشاد الفحول ص ٢٤٣، أصول الفقه الإسلامي ص ٣٧٥.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٤.

(٣) سورة الطلاق: الآية ٤.

(٤) سورة النساء: الآية ٣.

(٥) سورة النساء: الآية ٢٣.

(٦) سورة المائدة: الآية ٣.

(٧) سورة المائدة: الآية ٤.

(٨) سورة المائدة: الآية ٩٦.

(٩) انظر: البرهان جـ ٢ ص ٢٢٠، والإتقان جـ ٣ ص ٥٢.

٣ ـ حمل المطلق على المقيد[١]:

قد تأتي بعض الآيات مطلقة وتقيدها آيات أخرى ومن ذلك:

ـ قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾[٢] فلفظ الدم في هذه الآية مطلق، وقيد بالمسفوح في قوله تعالى: ﴿قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾[٣].

٤ ـ حمل الموجز على المفصل:

فقد ورد في القرآن الكريم آيات موجزة، وورد تفصيلها في مواضع أخرى، وأكثر ما ينطبق ذلك على قصص القرآن كقصة موسى وفرعون، وقصة آدم وإبليس... وغيرها.

٥ ـ حمل المبهم على الموضح:

حيث ترد بعض الآيات مبهمة، ثم تأتي آيات أخرى توضح هذا الإبهام، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ﴾[٤]، حيث أبهمت المرجون لأمر الله، ووضحتها الآية الأخرى بقوله: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ

---

(١) المطلق: هو المتناول لواحد لا بعينه باعتبار حقيقة شاملة لجنسه، وهي النكرة في سياق الأمر. والمقيد: هو المتناول لمعين، أو لغير معين موصوف بأمر زائد على الحقيقة الشاملة لجنسه.
انظر: روضة الناظر جـ ٢ ص ١٩١. ورسالة في أصول الفقه للعكبري الحنبلي: ص ٥٥، ٥٦.

(٢) سورة المائدة: الآية ٣.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١٤٥.

(٤) سورة التوبة: الآية ١٠٦.

﴿ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١١٨﴾﴾[1] فوضحت هذه الآية بأنهم الثلاثة الذين خلفوا في غزوة تبوك[2].

٦ ـ حمل لفظة على لفظة:

وذلك بأن ترد لفظة غريبة وتفسر بلفظة أخرى أوضح منها، ومن ذلك:

ـ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾[3]، حيث فسر الفراش بالمهاد في قوله: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا ﴿٦﴾﴾[4] وبالبساط في قوله: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ بِسَاطًا ﴿١٩﴾﴾[5].

ـ وقوله تعالى: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾[6] حيث فسر السجيل بالطين في قوله: ﴿لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن طِينٍ ﴿٣٣﴾﴾[7] وكلتا الآيتين في قصة قوم لوط[8].

٧ ـ حمل الآية على أحد المعاني الداخلة في معناها لكونه هو الغالب في القرآن، كأن تكون الآية تحتمل عدة معان، ولكن أحد هذه المعاني غلب استعماله في القرآن فإننا نحمل الآية عليه. ومن ذلك:

ـ قوله تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٢١﴾﴾[9]. فمن معاني ﴿لَأَغْلِبَنَّ﴾: الغلبة بالحجة والبرهان،

---

(١) سورة التوبة: الآية ١١٨.
(٢) الثلاثة هم: كعب بن مالك، ومرارة بن ربيعة العامري، وهلال بن أمية الواقفي. انظر تفسير القرطبي جـ ٨ ص ٢٨٢.
(٣) سورة البقرة: الآية ٢٢.
(٤) سورة النبأ: الآية ٦.
(٥) سورة نوح: الآية ١٩.
(٦) سورة الحجر: الآية ٧٤.
(٧) سورة الذاريات: الآية ٣٣.
(٨) انظر: أضواء البيان جـ ١ ص ٨٦.
(٩) سورة المجادلة: الآية ٢١.

ولكن الغالب في القرآن استعمال الغلبة في: الغلبة بالسيف والسنان، فنحملها عليه، ومن ذلك ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴿١٢﴾﴾[1] وقوله: ﴿وَمَن يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[2] وقوله: ﴿الم ﴿١﴾ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴿٢﴾ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾ فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾[3].

٨ ـ الجمع بين ما يتوهم أنه مختلف من نصوص القرآن:

حيث ترد بعض الآيات تتحدث عن موضوع واحد، وقد يبدو لأول وهلة أن ظاهرها التعارض والتضاد، ولا شك أن كتاب الله تعالى منزه عن ذلك، فيتعين على المفسر أن يجمع بين الآيات وينظر في سياقها، ويتدبر معناها ليزيل هذا الإشكال. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾[4] مع قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾[5] حيث جمع بعض العلماء بينهما بأن الآية الأولى تحمل على التوحيد بدليل قوله سبحانه بعدها ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾، والثانية على الأعمال.

وهناك أنواع أخرى في تفسير القرآن بالقرآن أتى عليها الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تفسيره «أضواء البيان» ذكر بعضاً منها في مقدمته، وأشار إلى البعض الآخر في ثنايا تفسيره.

وقد يلاحظ أنني لم أتكلم عن أحد الأنواع، وهو حمل إحدى

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٢.
(٢) سورة النساء: الآية ٧٤.
(٣) سورة الروم: الآيتان ١، ٢.
وانظر: أضواء البيان جـ ١ ص ٨٠.
(٤) سورة آل عمران: الآية ١٠٢.
(٥) سورة التغابن: الآية ١٦.
(٦) انظر: الإتقان في علوم القرآن جـ ٣ ص ٨٨، ٩٥.

القراءتين على الأخرى، إذ أرجأت الحديث عنه إلى المبحث التالي لصلته الكبرى به.

المطلب الثالث: ما يطلب من المفسر في تفسير القرآن بالقرآن:

من أراد أن يتعرض لتفسير القرآن الكريم فإن لذلك شروطه العامة، التي سأتناولها ـ إن شاء الله ـ في الفصل الرابع من هذا الكتاب، ولكن هناك شروط خاصة فيمن يفسر القرآن بالقرآن أذكر هنا أهمها في النقاط التالية:

١ ـ أن يكون المفسر ملماً بالقرآن كله في نظرة شاملة حتى يتسنى له ما يلي:

(أ) جمع ما تكرر منه في موضوع واحد ومحور واحد، لمقابلة الآيات بعضها ببعض حتى يتكون لديه التفسير الصحيح.

(ب) استنباط مصطلحات القرآن وعاداته من كلمه ونظمه، ويسمى ذلك عند بعض العلماء بـ «كليات القرآن»[١] وعند بعضهم بـ «عادات القرآن»[٢]. ويساعد على ذلك ما تعرض له بعض السلف لشيء من ذلك: كابن عباس، وأبي بن كعب، والضحاك، وسعيد بن جبير، وأبي العالية، ومجاهد، وعمر بن عبد العزيز، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وأبي مالك، وعكرمة، والسدي، وسفيان بن عيينة.. وغيرهم[٣].

٢ ـ أن يكون عارفاً بالوجوه والنظائر في القرآن.

فالوجوه: استعمال اللفظ الواحد في عدة وجوه من المعاني، والسياق هو الذي يبين المعنى على التخصيص. ومن ذلك: لفظ

---

(١) سيأتي لهذا مزيد بيان في الفصل الثالث من هذا الكتاب. انظر ص ١٢٠.

(٢) كالطاهر بن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير جـ ١ ص ١٢٤.

(٣) انظر: الإتقان في علوم القرآن جـ ٢ ص ١٦١ ـ ١٦٥.

«الأمة» لها عدة وجوه أو معاني هي: عصبة، ملة، سنين، قوم، إمام، أمة محمد خاصة، أمة محمد الكفار منهم خاصة، خلق[1].

والنظائر: استعمال اللفظ الواحد بمعنى واحد في موضعين أو أكثر. فلفظ «الأمة» السابق من وجوهه أو معانيه: عصبة، فقد ورد هذا المعنى في مواضع كثيرة في القرآن الكريم منها قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾[2] وقوله: ﴿أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ﴾[3] وقوله: ﴿مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ﴾[4].

فهذه الآيات تسمى نظائر لاشتراكها جميعاً في معنى واحد يجمع بينها[5].

لهذا لا بد للمفسر من معرفة هذا الاختلاف في المعنى للفظ الواحد بحسب الغرض من استعماله، حتى لا يخطىء بالتعميم أو التنظير[6].

٣ ـ أن يكون عارفاً بالقراءات المتواترة التي صحت عن رسول الله ﷺ، ففي اختلاف القراءات قد يظهر اختلاف في الأحكام، أو أن بعض القراءات قد تبين ما لعله يُجْهَل في القراءة الأخرى، أو يثير معنى آخر في الآية. ومن ذلك:

ـ قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾[7] فقرأ

---

(١) انظر: التصاريف ليحيى بن سلام ص ١٨، ١٥٠.
(٢) سورة البقرة: الآية ١٤١.
(٣) سورة آل عمران: الآية ١١٣.
(٤) سورة المائدة: الآية ٦٦.
(٥) انظر: التصاريف ص ١٥٠.
(٦) انظر: بحث «التفسير بالمأثور» للدكتور التهامي نفرة في مجلة المنهل عدد ٤٩١ ص ١٠٤.
(٧) سورة النساء: الآية ٤٣.

ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ﴾ بالألف على معنى جعل الفعل من اثنين، فيكون المراد بالملامسة الجماع؛ لأنه لا يكون إلا من اثنين.

وقرأ حمزة والكسائي «أو لمستم» - بغير ألف - بإضافة الفعل والخطاب للرجال فقط دون النساء، فيكون المعنى: مس بعض الجسد الجسد، ومس اليد الجسد[1].

فيلاحظ أن الحكم يختلف باختلاف القراءة في الآية[2].

- وأيضاً قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾[3] فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص عن عاصم «يَطْهُرْن» بتخفيف الطاء وضم الهاء على معنى: حتى ينقطع عنهن الدم.

وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم «يَطَّهَّرن» بتشديد الطاء والهاء وفتحهما على معنى: حتى يتطهرن بأن يغتسلن بالماء[4].

فيلاحظ أن كل قراءة أفادت معنى يختلف عن الآخر، والأَولى حمل المعنى على مجموع القراءتين[5]

إذن لا بد للمفسر من معرفة القراءات حتى يستطيع أن يحيط بمعاني الآيات وأحكامها.

---

(١) انظر: السبعة ص ٢٣٤، والكشف جـ ١ ص ٣٩١.

(٢) انظر: تفسير القرطبي جـ ٥ ص ٢٢٣، وزاد المسير جـ ٢ ص ٩٢.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٢٢.

(٤) انظر: السبعة ص ١٨٢، والكشف جـ ١ ص ٢٩٣.

(٥) انظر تفسير الطبري جـ ٢ ص ٣٨٥، وزاد المسير جـ ١ ص ٢٤٨. ويفيد في هذا الكتاب المؤلفة في توجيه القراءات مثل: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي، والموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم، وعامة كتب التفسير التي تهتم بذكر القراءات ووجوهها.

أما القراءات الشاذة، فقد اعتبرها بعض العلماء مرجعاً مهماً في تفسير القرآن، وذلك بحملها على تفسير القراءة المشهورة وبيان معناها. قال أبو عبيد متحدثاً عنها:

«فأما ما جاء من هذه الحروف التي لم يؤخذ علمها إلا بالإسناد والروايات التي تعرفها الخاصة من العلماء دون عوام الناس، فإنما أراد أهل العلم منها أن يستشهدوا بها على تأويل ما بين اللوحين، ويكون دلائل على معرفة معانيه، وعلم وجوهه وذلك كقراءة حفصة وعائشة: «﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾[1] صلاة العصر»[2]، وكما قرأ ابن عباس: «﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾[3] في مواسم الحج»[4].

ثم قال أبو عبيد: «فهذه الحروف وأشباه لها كثيرة، قد صارت مُفَسِّرة للقرآن، وقد كان يُروى مثل هذا عن بعض التابعين في التفسير فيستحسن ذلك، فكيف إذا رُوي عن لباب أصحاب محمد ﷺ، ثم صار في نفس القراءة!، فهو الآن أكثر من التفسير وأقوى، وأدنى ما يستنبط من علم هذه الحروف: معرفة صحة التأويل، على أنها من العلم الذي لا يعرف العامة فضله، إنما يعرف ذلك العلماء. وكذلك يعتبر بها وجه القراءة»[5].

وقد اهتم السيوطي ببيان القراءات الشاذة التي أفادت معنى زائداً على القراءة المشهورة في كتابه: «أسرار التنزيل»[6]، وكذا ابن جني في

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٨.

(٢) الآثر أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص ١٦٥.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٩٨.

(٤) الأثر أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص ١٦٤.

(٥) فضائل القرآن لأبي عبيد ص ١٩٥. وقد نقل هذا القول الزركشي في البرهان جـ ١ ص ٣٣٦، والسيوطي في الإتقان جـ ١ ص ٢٧٩.

(٦) انظر: الإتقان جـ ١ ص ٢٨٠.

كتابه: «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها».

والذي يظهر لي أن القراءة الشاذة تحمل على تفسير الصحابي للقرآن، حيث كانوا رضوان الله عليهم يثبتون التفسير بجانب القرآن في مصاحفهم.

وبعد: فإن تفسير القرآن بالقرآن ليس بالعمل الهين السهل، أو أنه عمل آلي يستطيعه كل أحد، ولكنه عمل يقوم على كثير من النظر والتدبر، فليس حمل المجمل على المبين، أو العام على الخاص، أو المطلق على المقيد، أو الموجز على المفصل، أو حمل إحدى القراءتين على الأخرى بالأمر الهين الذي يستطيعه كل إنسان، وإنما يحتاج إلى معرفة وإحاطة وعمق وسلامة فكر[1].

---

(١) انظر: التفسير والمفسرون جـ ١ ص ٤١.

المبحث الثاني
تفسير القرآن بالسنة

المطلب الأول: أهمية تفسير القرآن بالسنة

المطلب الثاني: علاقة السنة بالقرآن.

المطلب الثالث: المقدار الذي بينه الرسول ﷺ من القرآن.

المطلب الرابع: أنواع تفسير الرسول ﷺ للقرآن.

المطلب الخامس: ما يطلب من المفسر في تفسير القرآن بالسنة.

المطلب الأول: أهمية تفسير القرآن بالسنة:

إن تفسير القرآن الكريم بالسنة النبوية أصح طرق التفسير بعد القرآن الكريم فهي شارحة له، وموضحة إياه.

قال الإمام أحمد: «إن السنة تفسر الكتاب وتبينه»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن أعياك ذلك - يعني تفسير القرآن بالقرآن - فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له، بل قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي: كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن»[2].

وقال الشاطبي: «فعلى هذا لا ينبغي في الاستنباط من القرآن الاقتصار عليه دون النظر في شرحه وبيانه وهو السنة، لأنه إذا كان كلياً فإنما هو أمور كلية، كما في شأن الصلاة والزكاة والحج والصوم ونحوها فلا محيص عن النظر في بيانه»[3].

---

(1) تفسير القرطبي جـ ١ ص ٣٩.

(2) مقدمة في أصول التفسير ص ٩٣، وانظر: تفسير ابن كثير جـ ١ ص ٣.

(3) الموافقات جـ ٣ ص ٢٧٦.

والسنة النبوية تشمل أقوال النبي ﷺ، وأفعاله، وتقريراته عن طريق النقل والرواية.

وقد كُلِّف النبي ﷺ بتبيين آيات الله وتفسيرها وتعليمها للناس. قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾﴾[1]. وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[2] وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾﴾[3]. وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾﴾[4].

وقام ﷺ بهذا التكليف خير قيام، فأدى الأمانة، وعَلَّم الناس، وبَيَّن لهم ما نزل إليهم، وحكم بينهم بما أنزل الله، فجزاه الله عنا خير ما جازى نبياً عن أمته.

المطلب الثاني: علاقة السنة بالقرآن:

لا تخلو علاقة السنة بالقرآن من أحد ثلاثة أوجه:

إما أن توافقه، أو تفسره، أو تزيد عليه.

يقول الإمام ابن القيم:

«والسنة مع القرآن على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون موافقة له من كل وجه، فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتظافرها.

---

(١) سورة الجمعة: الآية ٢.

(٢) سورة النحل: الآية ٤٤.

(٣) سورة النحل: الآية ٦٤.

(٤) سورة النساء: الآية ١٠٥.

الثاني: أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن وتفسيراً له.

الثالث: أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه، أو محرمة لما سكت عن تحريمه.

ولا تخرج عن هذه الأقسام، فلا تعارض القرآن بوجه ما، فما كان منها زائداً على القرآن فهو تشريع مبتدأ من النبي ﷺ تجب طاعته فيه، ولا تحل معصيته، وليس هذا تقديماً لها على كتاب الله، بل امتثال لما أمر الله به من طاعة رسوله»[1].

ومثال الأول: الأحاديث الدالة على وجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج، وعلى حرمة قتل النفس المعصومة.. وغيرها.

ومثال الثالث: الأحاديث الدالة على تحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها، وأحاديث التحريم بالرضاعة لكل ما يحرم من النسب، وأحاديث تحريم الحمر الأهلية وكل ذي ناب من السباع.. وغيرها.

أما الثاني فهو موضوع حديثنا وسيأتي في المطلب الذي يلي المطلب التالي.

المطلب الثالث: المقدار الذي بينه الرسول ﷺ من القرآن:

من المعلوم أن النبي ﷺ فسّر القرآن الكريم وبيّنه للناس بناء على تكليف الله تعالى له بقوله: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[2] فهو أول من فسر القرآن الكريم، وكان الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ يرجعون في استيضاح القرآن الكريم والاستفسار عما أشكل عليهم إلى النبي ﷺ فيوضح لهم معانيه وأحكامه.

وقد اختلف العلماء في المقدار الذي بينه الرسول ﷺ لأصحابه

---

(١) أعلام الموقعين جـ ٢ ص ٣٠٧.

(٢) سورة النحل: الآية ٤٤.

من معاني القرآن، ويمكن إرجاعه إلى ثلاثة أقوال:

الأول: أن النبي ﷺ بيَّن لأصحابه معاني القرآن كما بيَّن لهم ألفاظه. وممن ذهب إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية حيث يقول: «يجب أن يعلم أن النبي ﷺ بيَّن لأصحابه معاني القرآن، كما بيَّن لهم ألفاظه»[1].

واستدلوا على ذلك بأدلة منها:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[2] فقالوا: إن البيان يتناول الألفاظ والمعاني، ومما لا شك فيه أن النبي ﷺ بين لهم ألفاظه كلها، فعلى هذا لا بد أن يكون بين لهم معانيه وإلا كان مقصراً في البيان المكلف به، وحاشاه ﷺ أن يقصر فيما كلف به.

٢ ـ قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾[3] وقوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾[4] وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ﴾[5]. قال ابن تيمية: «وتدبر الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن»[6].

٣ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾[7] قال ابن تيمية: «وعقل الكلام متضمن لفهمه»[8].

٤ ـ حديث أبي عبد الرحمن السلمي: «حدثنا الذين كانوا

---

(١) مقدمة في أصول التفسير ص ٣٥.
(٢) سورة النحل: الآية ٤٤.
(٣) سورة ص: الآية ٢٩.
(٤) سورة النساء: الآية ٨٢، وسورة محمد: الآية ٢٤.
(٥) سورة المؤمنون: الآية ٦٨.
(٦) مقدمة في أصول التفسير ص ٣٦.
(٧) سورة يوسف: الآية ٢.
(٨) مقدمة في أصول التفسير ص ٣٦.

يقرؤوننا: أنهم كانوا يستقرؤون من النبي ﷺ، فكانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يخلّفوها حتى يعملوا بما فيها من العمل، فتعلمنا القرآن والعمل جميعاً»[1].

٥ ـ أن كل كلام المقصود منه فهم معانيه دون مجرد ألفاظه فالقرآن أولى بذلك. كما أن العادة تمنع أن يقرأ قوم كتاباً في فن من العلم كالطب والحساب، ولا يستشرحوه، فكيف بكلام الله تعالى الذي هو عصمتهم، وبه نجاتهم وسعادتهم، وقيام دينهم ودنياهم[2].

الثاني: أن النبي ﷺ لم يبين لأصحابه من معاني القرآن إلا القليل. وممن ذهب إليه جلال الدين السيوطي.

واستدلوا على ذلك بأدلة منها:

١ ـ حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «ما كان رسول الله ﷺ يفسر من كتاب الله إلا آياً بعدد علمه إياهن جبريل عليه السلام»[3].

٢ ـ أن النبي ﷺ دعا لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما فقال: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل»[4]، فلو بيّن الرسول ﷺ كلَّ

---

(١) الحديث أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره جـ ١ ص ٨٠ طبعة دار المعارف. قال عنه أحمد شاكر: هذا إسناد صحيح متصل، وقد صرح أبو عبد الرحمن السلمي ـ وهو من كبار التابعين ـ بأنه حدثه الذين كانوا يقرؤونه، وأنهم كانوا يستقرؤون من النبي ﷺ فَهُم الصحابة، وإبهام الصحابي لا يضر، بل يكون حديثه مسنداً متصلاً.

(٢) انظر: مقدمة في أصول التفسير ص ٣٧.

(٣) الحديث أخرجه البزار، وقال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد جـ ٦ ص ٣٠٣ «وفيه راو لم يتحرر اسمه، وبقية رجاله رجال الصحيح». وأورده ابن كثير في تفسيره جـ ١ ص ٦ وقال عنه: حديث منكر غريب.

(٤) الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن ابن عباس جـ ١ ص ٢٦٦، ٣١٤، ٣٢٨، ٣٣٥. وقال عنه ابن حجر: وهذه اللفظة اشتهرت على الألسنة حتى نسبها بعضهم إلى الصحيحين ولم يصب. فتح الباري جـ ٧ ص ٧٨.

القرآن لما كان في دعائه الخاص فائدة.

الثالث: أن النبي ﷺ صح عنه الكثير من تفسيره للقرآن الكريم. وممن ذهب إلى هذا القول بدر الدين الزركشي[1].

التوجيه بين الأقوال:

يلاحظ من الأقوال السابقة أنه لا خلاف بينها في الواقع، فكلام شيخ الإسلام في القول الأول وإن كان ظاهره أن النبي ﷺ بين لأصحابه معاني القرآن وألفاظه، إلا أنه وضّح ذلك في موضع آخر حيث قال:

«إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن.. ثم قال: فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة.. ثم قال: «إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعت في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرآن، والأحوال التي اختصوا بها... ثم قال: إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة، ولا وجدته عن الصحابة، فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين..»[2].

فهذا يدل على أن شيخ الإسلام لم يقصر تفسير القرآن على الرسول ﷺ، فهناك تفسير للصحابة وللتابعين.

أما القول الثاني والثالث اللذان يعودان إلى قلة المروي وكثرته، فهذا أمر يعود إلى معرفة المفسر بالمرويات، وقدرته على الاستنباط من أحاديث الرسول ﷺ على التفسير.

أعود فأقول: إن النبي ﷺ فسّر ما رأى بيانه، أو سأله عنه أصحابه، ولم يفسّر كل معاني القرآن الكريم، ويؤيد هذا التوجيه ما يلي:

---

(١) انظر البرهان جـ ٢ ص ١٥٦، ١٨٤.

(٢) مقدمة في أصول التفسير ص ٩٣، ٩٥، ١٠٢.

١ ـ أن من الآيات ما هو واضح في نفسها، فلا تحتاج إلى تفسير وبيان. قال الزركشي:

«ينقسم القرآن العظيم إلى:

ـ ما هو بَيِّن بنفسه، بلفظ لا يحتاج إلى بيان منه ولا من غيره، وهو كثير.

ـ وإلى ما ليس بيِّن بنفسه فيحتاج إلى بيان»[١].

٢ ـ أن النبي ﷺ لم يفسر ما استأثر الله بعلمه كقيام الساعة، وحقيقة الروح، ووقت طلوع الشمس من مغربها ونحو ذلك.

٣ ـ أن من التفسير ما لا يعرفه إلا العلماء، ومع ذلك لم يفسره الرسول ﷺ. قال ابن عباس: «التفسير على أربعة أوجه:

وجه تعرفه العرب من كلامها،

وتفسير لا يعذر أحد بجهالته،

وتفسير تعرفه العلماء،

وتفسير لا يعلمه إلا الله»[٢].

٤ ـ أن من الآيات مما لا فائدة في معرفة أكثر من معناها المتبادر منها والمناسبة التي سيقت له، لم يبينها الرسول ﷺ، وذلك كتفصيل بعض القصص والحوادث الغابرة.

المطلب الرابع: أنواع تفسير الرسول ﷺ للقرآن:

المتتبع لتفسير الرسول ﷺ للقرآن يجده على أنواع لا تكاد تخرج عنها وهي:

---

(١) البرهان في علوم القرآن جـ ٢ ص ١٨٤.

(٢) الأثر أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره جـ ١ ص ٧٥، وانظر: جـ ١ ص ٩٢. (دار المعارف).

١ ـ تفصيل المجمل، ففي القرآن الكريم آيات مجملة في الأمر بالصلاة والزكاة والحج.. وأتت السنة بتفصيل ذلك مما لا يخفى.

٢ ـ تقييد المطلق، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[١] فقطع اليد في الآية مطلق، وقيدت السنة ذلك بتحديد موضع القطع بفعله ﷺ.

٣ ـ تخصيص العام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾[٢] حيث وردت عامة في أن كل والد يرث ولده، وكل ولد يرث والده، حتى جاءت السنة وخصصت ذلك باتفاق الدين بين الوالدين والولدين بقوله ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم»[٣].

٤ ـ توضيح المشكل، كما في قوله تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾[٤] حيث وضح النبي ﷺ معنى الخيط الأبيض من الخيط الأسود في الحديث الذي أخرجه البخاري عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله ما الخيط الأبيض من الخيط الأسود؟ أهما الخيطان؟ قال: إنك لعريض القفا، إن أبصرت الخيطين، ثم قال: لا، بل هو سواد الليل وبياض النهار»[٥].

٥ ـ بيان معنى ألفاظه وعباراته، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ

---

(١) سورة المائدة: الآية ٣٨.

(٢) سورة النساء: الآية ١١.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم جـ ٨ ص ١١، ومسلم في كتاب الفرائض حديث رقم ١٦١٤ جـ ٣ ص ١٢٣٣. كلاهما عن أسامة بن زيد.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٨٧.

(٥) الحديث أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب تفسير قوله تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ﴾. صحيح البخاري جـ ٥ ص ١٥٦.

كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ ﴾[1] حيث بين النبي ﷺ معنى «كلمة التقوى» في الحديث الذي أخرجه الترمذي وابن جرير عن أبي بن كعب أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ ﴾ قال: «لا إله إلا الله»[2].

وأيضاً قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾[3] حيث بين معنى المغضوب عليهم باليهود والضالين بالنصارى[4].

المطلب الخامس: ما يطلب من المفسر في تفسير القرآن بالسنة:

من أهم الأمور التي تطلب من المفسر عند تفسيره للقرآن بالسنة النبوية ما يلي:

١ ـ أن يكون المفسر عارفاً بالسنة النبوية رواية ودراية مع التحرز من الضعيف والموضوع.

٢ ـ أن يكون لديه القدرة في الرجوع إلى كتب الحديث والمحدثين والتعرف على آرائهم، وبخاصة من لهم خبرة في الجرح والتعديل، يقول ابن تيمية: «فالأصل في النقل أن يُرجع فيه إلى أئمة النقل وعلمائه، ومن يَشْرُكهم في علمهم عِلْم ما يعلمون، وأن يُستدل على الصحة والضعف بدليل منفصل عن الرواية، فلا بد من هذا

---

(١) سورة الفتح: الآية ٢٦.

(٢) الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند جـ ٥ ص ١٣٨، والترمذي في كتاب التفسير، باب ومن سورة الفتح. الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي جـ ٥ ص ٣٨٦. وقال عنه: هذا حديث غريب. وابن جرير في تفسيره جـ ٢٦ ص ١٠٤.

(٣) سورة الفاتحة: الآيتان ٦، ٧.

(٤) الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده جـ ٥ ص ٧٧، والترمذي في كتاب التفسير، باب ومن سورة الفاتحة. الجامع الصحيح جـ ٥ ص ٢٠٢ وقال عنه: «هذا حديث حسن غريب».

وهذا. وإلا فمجرد قول القائل: «رواه فلان» لا يَحْتَجُّ به: لا أهل السنة ولا الشيعة، وليس في المسلمين من يحتج بكل حديث رواه كل مصنف، فكل حديث يحتج به نطالبه من أول مقام بصحته»[1].

٣ ـ أن يكون ملماً إلماماً جيداً بما ورد في السنة مما يتعلق بالتفسير.

٤ ـ أن يكون لديه ملكة وقدرة على حسن الجمع بين الروايات المختلفة[2].

---

(١) منهاج السنة جـ ٧ ص ٤٢.

(٢) انظر أصول التفسير وقواعده ص ١٣١.

المبحث الثالث
تفسير القرآن بأقوال الصحابة

المطلب الأول: أهمية تفسير القرآن بأقوال الصحابة.

المطلب الثاني: حكم تفسير الصحابي.

المبحث الثالث
تفسير القرآن بأقوال الصحابة

المطلب الأول: أهمية تفسير القرآن بأقوال الصحابة:

يأتي تفسير القرآن الكريم بأقوال الصحابة في المرتبة الثالثة بعد تفسير القرآن بنفسه ثم بالسنة. يقول ابن تيمية:

«إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعت في ذلك إلى أقوال الصحابة»[1] وتتلخص أهمية تفسيرهم بالآتي:

١ ـ أنهم شاهدوا نزول القرآن الكريم، وعرفوا أحواله وأسبابه.

٢ ـ لما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح، والإخلاص فيه.

٣ ـ معرفتهم بأحوال من نزل فيهم القرآن من المسلمين والمشركين واليهود.

٤ ـ لكونهم أهل اللسان الذي نزل به القرآن، وأهل الفطرة اللغوية الصافية السليمة.

بالإضافة إلى كل ذلك اختصاصهم بالفضل؛ حيث كانوا أفضل هذه الأمة، أخرج البخاري عن عمران بن حصين رضي الله عنهما

---

(١) مقدمة في أصول التفسير ص ٩٥.

قال: قال رسول الله ﷺ: «خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم..»[1].

وممن اشتهر منهم بمعرفة تفسير القرآن الكريم: الخلفاء الأربعة، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير[2]. وأشهر هؤلاء ممن كثر تفسيره: ابن عباس، وابن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وأبي بن كعب رضي الله عن الجميع وجزاهم عنا أعظم الجزاء.

المطلب الثاني: حكم تفسير الصحابي:

أطلق بعض العلماء رفع ما يروى عن الصحابي في تفسير القرآن الكريم، وفصّل بعضهم. وخلاصة ذلك: أن الأمر لا يخلو من إحدى الحالات التالية:

١ ـ إذا كان تفسير الصحابي لا مجال للاجتهاد فيه، كبيانه لسبب نزول آية، أو إخباره عن الأمور الغيبية، والفتن، والبعث، وصفة الجنة والنار.. ونحو ذلك فحكمه: الرفع، ويقبل إذا صح السند فيه. والمقصود برفعه من حيث الاستدلال والاحتجاج به. قال ابن القيم: «وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن تفسيرهم في حكم المرفوع ـ يعني الحاكم في المستدرك[3] ـ ومراده: أنه في حكمه في الاستدلال به والاحتجاج، لا أنه إذا قال الصحابي في الآية قولاً فلنا أن نقول: هذا القول قول رسول الله ﷺ، أو قال رسول الله ﷺ. وله وجه آخر،

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ. صحيح البخاري جـ ٤ ص ١٨٩، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم. صحيح مسلم جـ ٤ ص ١٩٦٤.

(٢) انظر: المحرر الوجيز جـ ١ ص ٣٠، والإتقان جـ ٤ ص ٢٣٣.

(٣) انظر: المستدرك للحاكم جـ ١ ص ٢٧، ١٢٣، ٥٤٢.

وهو أن يكون في حكم المرفوع بمعنى أن رسول الله ﷺ بين لهم معاني القرآن وفسَّره لهم كما وصفه تعالى بقوله: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[1] فبيَّن لهم القرآن بياناً شافياً، وكان إذا أشكل على أحد منهم معنى سأله عنه فأوضحه له»[2].

٢ ـ إذا كان تفسيره من باب الإسرائيليات، فإنه يأخذ حكم الإسرائيليات قبولاً ورداً[3].

٣ ـ إذا كان تفسيره محلاً للاجتهاد كبيانه لحكم شرعي، أو توضيح لفظة مفردة ونحو ذلك، فإن اتفقوا فله حكم الرفع والقبول إذا صح السند، وإن لم يتفقوا فلا يجزم برفعه فيكون موقوفاً على الصحابي، لأنه لم يسنده إلى الرسول ﷺ، لكن يترجح الاعتماد عليه في البيان[4]. وذهب الزركشي وغيره إلى اعتماد موقوف الصحابي حيث قال: «ينظر في تفسير الصحابي، فإن فسَّره من حيث اللغة، فهم أهل اللسان فلا شك في اعتمادهم، وإن فسَّره بما شاهده من الأسباب والقرائن فلا شك فيه»[5].

---

(١) سورة النحل: ٤٤.
(٢) أعلام الموقعين جـ ٤ ص ٥٣.
(٣) انظر: مقدمة في أصول التفسير ص ١٠٠.
(٤) انظر: الموافقات جـ ٣ ص ٢٥١ والنكت على ابن الصلاح جـ ٢ ص ٥٣٠، ٥٣٢.
(٥) البرهان في علوم القرآن جـ ٢ ص ١٧٢.

المبحث الرابع
تفسير القرآن بأقوال التابعين

المطلب الأول: أهمية تفسير القرآن بأقوال التابعين.

المطلب الثاني: حكم تفسير التابعي.

المبحث الرابع
تفسير القرآن بأقوال التابعين

المطلب الأول: أهمية تفسير القرآن بأقوال التابعين:

يعد تفسير القرآن الكريم بأقوال التابعين أحد المصادر التي عَدَّها كثير من العلماء من مصادر التفسير، وذلك لمعرفتهم بالعربية ومناحيها، ولتتلمذهم على الصحابة رضوان الله عليهم حيث تلقوا عنهم جميع العلوم ومن ضمنها التفسير فسمعوا منهم ما لم يسمعه غيرهم. يقول ابن تيمية:

«ومن التابعين من تلقى جميع التفسير عن الصحابة، كما قال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس، أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها. ولهذا قال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به، ولهذا يعتمد على تفسيره: الشافعي والبخاري وغيرهما من أهل العلم. وكذلك الإمام أحمد، وغيرهم ممن صنف في التفسير»[1].

وقال أيضاً: «والبخاري في صحيحه أكثر ما ينقله من التفسير ينقله عنه - أي عن مجاهد -، والحسن البصري أعلم التابعين بالبصرة»[2].

---

(١) مقدمة في أصول التفسير ص ٣٧.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام جـ ١٥ ص ٢٠١.

وقال سفيان الثوري: «خذوا التفسير عن أربعة: عن سعيد بن جبير، ومجاهد، وعكرمة، والضحاك»[1].

وقد اعتمد المفسرون من التابعين في تفسيره للقرآن الكريم على ما جاء في القرآن نفسه، وعلى ما رووه عن الصحابة عن رسول الله ﷺ، وعلى ما رووه عن الصحابة، وعلى ما أخذوه عن أهل الكتاب مما جاء في كتبهم، وعلى ما أداه إليه فهمهم واجتهادهم.

وقد اشتهر منهم في التفسير:

١ ـ في مكة:

سعيد بن جبير المتوفى سنة ٩٥هـ.

ومجاهد بن جبر المتوفى سنة ١٠٣هـ.

وعكرمة مولى ابن عباس المتوفى سنة ١٠٥هـ.

وعطاء بن أبي رباح المتوفى سنة ١١٤هـ.

٢ ـ وفي المدينة:

سعيد بن المسيب المتوفى سنة ٩٤هـ.

ومحمد بن كعب القرظي المتوفى سنة ١٠٨هـ.

وزيد بن أسلم المتوفى سنة ١٣٦هـ.

٣ ـ وفي البصرة:

أبو العالية الرياحي المتوفى سنة ٩٣هـ.

والحسن بن أبي الحسن يسار البصري المتوفى سنة ١١٠هـ.

وقتادة بن دعامة السدوسي المتوفى سنة ١١٧هـ.

٤ ـ وفي الكوفة:

إبراهيم بن يزيد النخعي المتوفى سنة ٩٦هـ.

---

(١) سير أعلام النبلاء جـ ٥ ص ١٨.

وعامر بن شراحيل الشعبي المتوفى سنة ١٠٥هـ.

وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي المتوفي سنة ١٢٧هـ.

قال ابن تيمية: «وأما التفسير فأعلم الناس به أهل مكة؛ لأنهم أصحاب ابن عباس: كمجاهد، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وغيرهم من أصحاب ابن عباس، كطاووس، وأبي الشعثاء، وسعيد بن جبير، وأمثالهم.

وكذلك أهل الكوفة من أصحاب عبد الله بن مسعود، ومن ذلك ما تميزوا به على غيرهم.

وعلماء أهل المدينة في التفسير مثل: زيد بن أسلم، الذي أخذ عنه مالك التفسير، وأخذه عنه أيضاً ابنه عبد الرحمن، وعبد الله بن وهب»[١].

المطلب الثاني: حكم تفسير التابعي:

اختلف العلماء في حكم الأخذ بقول التابعي في تفسير الآية إذا لم يوجد تفسير لها في القرآن أو السنة أو قول عن أحد الصحابة على قولين:

١ ـ فذهب بعضهم إلى أن أقوال التابعين ليست حجة في التفسير، وهو رواية عن الإمام أحمد، واختاره ابن عقيل[٢]، وحكي عن شعبة بن الحجاج أنه قال: «أقوال التابعين في الفروع ليست حجة، فكيف تكون حجة في التفسير»[٣].

٢ ـ وذهب البعض الآخر إلى أنه يرجع إلى قول التابعي في التفسير. وهو رواية عن الإمام أحمد، وعليه عمل المفسرين حيث

---

(١) مقدمة في أصول التفسير ص ٦١.
(٢) البرهان في علوم القرآن جـ ٢ ص ١٥٨.
(٣) مقدمة في أصول التفسير ص ١٠٤.

حكوا أقوالهم في تفاسيرهم، واستشهدوا بها، وبخاصة التفاسير التي عنيت بالمأثور كتفسير ابن جرير الطبري «جامع البيان» وتفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، ومعالم التنزيل للبغوي، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير، والدر المنثور للسيوطي وغيرها.

والذي يظهر أن الأمر يحتاج إلى تفصيل:

- فإن أجمعوا على تفسيرٍ واحد فلا شك أنه حجة على غيرهم ممن خالفهم.

- وإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض، ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى أحد وسائل الترجيح كالقرآن أو السنة، أو أقوال الصحابة، أو عموم لغة العرب[1].

- وإن كان ما قالوه من الإسرائيليات فهذا يأخذ حكم الإسرائيليات.

---

(١) مقدمة في أصول التفسير ص ١٠٥.

المبحث الخامس
تفسير القرآن باللغة العربية

المطلب الأول: أهمية تفسير القرآن باللغة العربية.

المطلب الثاني: ضوابط التفسير باللغة.

المطلب الثالث: ضوابط إعراب القرآن.

المبحث الخامس
تفسير القرآن باللغة العربية

المطلب الأول: أهمية تفسير القرآن باللغة العربية:

من المعلوم أن القرآن الكريم نزل باللغة العربية قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾[1]، لهذا لا يجوز لغير العالم بها المتمكن منها أن يفسر كلام الله تعالى دون أن يعرف أسبارها وأغوارها.

قال مجاهد: «لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب»[2].

وقال الإمام مالك بن أنس: «لا أوتي برجل غير عالم بلغات العرب يفسر القرآن إلا جعلته نكالاً»[3].

وقال الواحدي: «وكيف يتأتى لمن جهل لسان العرب أن يعرف تفسير كتاب جُعِل معجزة ـ في فصاحة ألفاظه، وبُعد أغراضه ـ لخاتم النبيين وسيِّد المرسلين ﷺ وعلى آله الطيبين، في زمان أهله يتحلون بالفصاحة، ويتحدون بحسن الخطاب، وشرف العبارة، وإن مثل من

---

(١) سورة الشعراء: الآيات ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥.

(٢) البرهان في علوم القرآن جـ ١ ص ٢٩٢.

(٣) أخرجه الواحدي في مقدمة تفسيره البسيط جـ ١ ص ٢١٩ «رسالة دكتوراه».

طلب ذلك مثلُ من شهد الهيجاء بلا سلاح، ورام أن يَصْعَدَ الهواء بلا جناح»[1].

وقال أيضاً: «إن من تأمل مصنفات المفسرين، ووقف على معاني أقوالهم، لم يقف على معاني كلام الله دون الوقوف على أصول اللغة والنحو»[2].

وقال أبو البقاء العكبري متحدثاً عن أهمية إعراب القرآن في الوقوف على معناه، ويتوصل به إلى تبيين أغراضه ومغزاه: معرفة إعرابه، واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه، والنظر في وجوه القرآن المنقولة عن الأئمة الأثبات»[3].

وقال بدر الدين الزركشي: «واعلم أنه ليس لغير العالم بحقائق اللغة وموضوعاتها تفسير شيء من كلام الله، ولا يكفي في حقه تعلّم اليسير منها، فقد يكون اللفظ مشتركاً وهو يعلم أحد المعنيين والمراد المعنى الآخر»[4].

وحكى صاحب «مقدمة المباني» إجماع أصحاب رسول الله ﷺ على تفسير القرآن على شرائط اللغة[5].

ولو تتبعنا كتب التفسير قديمها وحديثها فإننا نلاحظ ما يلي:

١ ـ أن السلف الصالح من الصحابة والتابعين كانوا إذا سئلوا عن كلمة غريبة في القرآن رجعوا إلى أقوال العرب واستشهدوا بأشعارهم، فقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سُئل عن التخوف في

---

(١) البسيط للواحدي جـ ١ ص ٢٢٠. رسالة دكتوراه.

(٢) البسيط جـ ١ ص ٢٢٥ «رسالة دكتوراه».

(٣) إملاء ما منّ به الرحمن جـ ١ ص ٣.

(٤) البرهان في علوم القرآن جـ ١ ص ٢٩٥.

(٥) انظر: مقدمتان في علوم القرآن ص ٢٠١.

قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾[1] وهو على المنبر، فقال له رجل من هذيل: التخوف عندنا، التنقص، ثم أنشده:

تَخَوَّفَ الرَّحلُ منها تامِكاً قَرِداً كما تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفَنُ[2][3]

فقال عمر: أيها الناس تمسكوا بديوان شعركم في جاهليتكم، فإن فيه تفسير كتابكم»[4].

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «إذا قرأ أحدكم شيئاً من القرآن فلم يدر ما تفسيره فليلتمسه في الشعر، فإنه ديوان العرب»[5].

وروي عنه أنه قال: «ما كنت أدري ما قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾[6] حتى سمعت ابنة ذي يزن الحميري وهي تقول: تعال أفاتحك، يعني: أقاضيك»[7] وفي سورة

---

(١) سورة النحل: الآية ٤٧.

(٢) اختلف في نسبة هذا البيت. فنسبه الأزهري في تهذيب اللغة «خاف» جـ ٧ ص ٥٩٤، وابن منظور في لسان العرب «خوف» جـ ٩ ص ١٠١ لابن مقبل تميم بن أبي. وأورده محقق ديوان ابن مقبل في ما نسب إلى ابن مقبل من شعر غير موجود في الديوان. انظر: ديوان ابن مقبل ص ٤٠٥. ونسبه الواحدي في البسيط جـ ١ ص ٢١١، والسمين الحلبي في الدر المصون جـ ٧ ص ٢٢٥ إلى أبي كبير الهذلي. ونسبه الزمخشري في الكشاف جـ ٢ ص ٤١١ إلى زهير. وهو في تفسير الطبري جـ ١٤ ص ١١٣، والمحرر الوجيز جـ ٨ ص ٤٢٧ دون نسبة.

(٣) التامك: السنام، والقرد: الذي تجعد شعره فكان كأنه وقاية للسنام. والنبع: شجر تعمل منه السهام. والسفن: المبرد، وهو كل ما ينحت به غيره. والمعنى: إن السير أخذ ينقص من سنام هذه الناقة، كما ينتقص المبرد من الخشب.

(٤) انظر: الموافقات جـ ٢ ص ٦٧، والكشاف جـ ٢ ص ٤١١.

(٥) الأثر أخرجه الواحدي في البسيط جـ ١ ص ٢١٣ «رسالة دكتوراه»، وأورده الزركشي في البرهان جـ ١ ص ٢٩٣.

(٦) سورة الأعراف: الآية ٨٩.

(٧) الأثر أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره جـ ٩ ص ٢، وأورده السيوطي في الدر المنثور جـ ٣ ص ٥٠٣، وعزاه أيضاً لابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، =

السجدة: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْفَتْحُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٨﴾﴾[1] يعني متى هذا القضاء.

وقال أيضاً: «كنت لا أدري ما فاطر السماوات حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها، يقول: أنا ابتدأتها»[2].

وأيضاً مسائل نافع بن الأزرق لابن عباس رضي الله عنهما عن مواضع من القرآن الكريم وإجابته عليها مستشهداً في كل جواب ببيت شعر[3].

٢ ـ أن العلماء المبرزين في اللغة العربية وعلومها ألفوا في غريب القرآن ومعانيه وبيان ألفاظه، وقد أرجعوا كثيراً مما ذكروه إلى أقوال العرب وما أثر عنهم من شعر ونثر ومن هؤلاء:

ـ أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ في كتابه: «معاني القرآن».

ـ أبو عبيدة معمر بن المنثى المتوفى سنة ٢١٠هـ في كتابه: «مجاز القرآن».

ـ أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢١٥هـ في كتابه: «معاني القرآن».

ـ أبو عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤هـ في كتابه: «معاني القرآن».

= وابن أبي حاتم، وابن الأنباري في الوقف والابتداء، والبيهقي في الأسماء والصفات.

(١) سورة السجدة: الآية ٢٨.

(٢) الأثر أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص ٢٠٦، وانظر: تفسير القرطبي جـ ١٤ ص ٣١٩.

(٣) انظرها في البرهان في علوم القرآن جـ ١ ص ٢٩٣، والإتقان في علوم القرآن جـ ٢ ص ٦٧ ـ ١٠٥.

- أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦هـ في كتابيه: «غريب القرآن»، و «تأويل مشكل القرآن».

- أبو العباس محمد بن يزيد المُبَرِّد في كتابيه: «معاني القرآن»، و «إعراب القرآن».

- أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج المتوفى سنة ٣١١هـ في كتابه: «معاني القرآن وإعرابه».

- أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨هـ في كتابه: «المشكل في معاني القرآن».

- أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس المتوفى سنة ٣٣٨هـ في كتابيه «معاني القرآن» و «إعراب القرآن».

- أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني المتوفى سنة ٥٠٢هـ في كتابه «المفردات في غريب القرآن».

٣ - أن المفسرين عامة قد استندوا إلى اللغة في بيان كثير من الآيات، فنظروا في مفردات الألفاظ واشتقاقاتها ومدلولاتها، ومعاني القراءات وتوجيهها، والإعراب.. ونحو ذلك مما له صلة باللغة العربية.

ومن هنا فإن اللغة العربية تعد مصدراً مهماً في تفسير القرآن الكريم، بل قد تصبح ضرورة عندما لا نجد نصاً يفسر القرآن الكريم، إلا أنه ينبغي التحفظ من إطلاق الأخذ بها، لأن مثل هذا الإطلاق يقود إلى الانحراف والشطط في فهم كتاب الله، لهذا لا بد من وضع ضوابط تضبط الاستفادة من هذا المصدر الهام، وتحد من تفسير كلام الله بما لم يقصد منه.

المطلب الثاني: ضوابط التفسير باللغة:

إن تفسير القرآن باللغة العربية صعب المنال، عظيم الخطر لمن

لم يكن عالماً بحقائق اللغة وموضوعاتها، ولهذا تهيب كثير من السلف تفسير القرآن، وتركوا القول فيه حذراً أن يزلوا فيذهبوا عن المراد، وإن كانوا علماء باللسان، فقهاء في الدين[1].

ولهذا لا بد من وضع ضوابط لهذا المصدر حتى يمكن تفسير القرآن به، إضافة إلى ما يجب أن يكون عليه المفسر من شروط وآداب، وما ينبغي أن يكون عليه في هذا الباب من عمق في معرفة مسائل اللغة، ودقة الاستنباط، واختيار المعنى الصحيح، ويمكن أن أوجز هذه الضوابط بالآتي:

١ ـ أن لا يتسارع إلى تفسير القرآن بظاهر العربية من غير نظر إلى القرآن نفسه، والمنزل عليه، والمخاطب به، قال القرطبي: «فمن لم يُحْكِم ظاهر التفسير، وبادر إلى استنباط المعاني بمجرد فهم العربية كثر غلطه، ودخل في زمرة من فسر القرآن بالرأي.

والنقل والسماع لا بد له منه في ظاهر التفسير أولاً ليُتَّقَى به مواضع الغلط، ثم بعد ذلك يتسع الفهم والاستنباط»[2].

وبين شيخ الإسلام ابن تيمية أن من أسباب الخطأ الواقع في التفسير ما وقع من جهة اللفظ وهو ما حصل من قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده من كان من الناطقين بلغة العرب بكلامه، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه، والمخاطب به[3].

٢ ـ أن يكون المفسر عالماً بحقائق اللغة وموضوعاتها، وما يتعلق بها من العلوم، قال الزركشي: «واعلم أنه ليس لغير العالم بحقائق اللغة وموضوعاتها تفسير شيء من كلام الله، ولا يكفي في حقِّه تَعَلُّم اليسير منها، فقد يكون اللفظ مشتركاً، وهو يعلم أحد

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن جـ ١ ص ٢٩٥.

(٢) تفسير القرطبي جـ ١ ص ٣٤.

(٣) انظر: مقدمة في أصول التفسير ص ٨١.

المعنيين، والمراد المعنى الآخر»[1].

٣ ـ أن يحمل المفسر كلام الله تعالى على المعنى الأغلب المعروف من كلام العرب، ويحترز من صرف الآية إلى معان يدل عليها القليل من كلام العرب، أو المجهول منه والشاذ.

بمعنى أنه قد يكون للكلمة في لغة العرب أكثر من معنى فيختار المفسر المعروف الأغلب دون الشاذ أو النادر. قال ابن جرير: «وتوجيه تأويل القرآن إلى الأشهر من اللغات أولى من توجيهه إلى الأنكر ما وجد إلى ذلك سبيلاً[2]. وقال ابن الوزير محمد بن المرتضى اليماني المتوفى سنة ٨٤٠هـ: «وينبغي التنبيه في هذا النوع ـ يقصد تفسير القرآن باللغة ـ لتقديم المعروف المشهور على الشاذ»[3].

٤ ـ أن يكون المفسر على علم بالمعاني المبثوثة في الخطاب، لأن العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني. قال الشاطبي: «وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية، فاللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد، والمعنى هو المقصود.. ثم قال: وكثيراً ما يغفل هذا النظر بالنسبة للكتاب والسنة، فتلتمس غرائبه ومعانيه على غير الوجه الذي ينبغي، فتستبهم على الملتمس، وتستعجم على من لم يفهم مقاصد العرب، فيكون عمله في غير معمل، ومشيه على غير طريق، والله الوافي برحمته»[4].

٥ ـ أن لا يفسر كلام الله لمجرد احتمال معنى أو احتمال وجه إعراب. قال ابن القيم محذراً من تفسير القرآن بما يحتمله الإعراب أو تركيبه الجملة: «وينبغي أن يتفطن هاهنا لأمر لا بد منه، وهو أنه لا

---

(١) البرهان في علوم القرآن جـ ١ ص ٢٩٥.

(٢) تفسير ابن جرير الطبري جـ ٥ ص ٣٣٧ محقق. وانظر: فصول في أصول التفسير ص ١٠٥.

(٣) إيثار الحق على الخلق ص ١٥٤.

(٤) الموافقات جـ ٢ ص ٦٦، ٦٧.

يجوز أن يحمل كلام الله عز وجل ويفسر بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي الذي يحتمله تركيب الكلام ويكون الكلام به له معنى ما، فإن هذا مقام غلط فيه أكثر المعربين للقرآن فإنهم يفسرون الآية ويعربونها بما يحتمله تركيب تلك الجملة، ويفهم من ذلك التركيب أي معنى اتفق، وهذا غلط عظيم» ثم قال: «بل للقرآن عرف خاص ومعان معهودة لا يناسبه تفسيره بغيرها، ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانيه، فإن نسبة معانيه إلى المعاني كنسبة ألفاظه إلى الألفاظ بل أعظم، فكما أن ألفاظه ملوك الألفاظ وأجلها وأفصحها ولها من الفصاحة أعلى مراتبها التي يعجز عنها قُدَر العالمين، فكذلك معانيه أجل المعاني وأعظمها وأفخمها، فلا يجوز تفسيره بغيرها من المعاني التي لا تليق به، بل غيرها أعظم وأجل وأفخم، فلا يجوز حمله على المعاني القاصرة بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي»[1].

٦ ـ أن يعتني بتدبر الألفاظ، كي لا يقع في الخطأ، ومن ذلك ما روي عن أبي العالية أنه سئل عن معنى قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝٥﴾[2] فقال: هو الذي ينصرف عن صلاته، ولا يدري عن شفع أو وتر، قال الحسن: مَهْ يا أبا العالية! ليس هكذا، بل الذين سهوا عن ميقاتهم حتى تفوتهم، ألا ترى قوله: (عن صلاتهم)!

فلما لم يتدبر أبو العالية حرف «في» و «عن» تنبه له الحسن، إذ لو كان المراد ما فهم أبو العالية لقال: «في صلاتهم»، فلما قال: «عن صلاتهم» دل على أن المراد به الذهاب عن الوقت.

ولذلك قال ابن قتيبة في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾[3] إنه من: عَشَوْتُ أعشو عشواً: إذا نظرت. وغلّطوه في

---

(١) بدائع التفسير جـ ٢ ص ٢٤٨، والتفسير القيم ص ٢٦٨.

(٢) سورة الماعون: الآية ٥.

(٣) سورة الزخرف: الآية ٣٦.

ذلك[1]، وإنما معناه: يعرض، وإنما غلط؛ لأنه لم يفرق بين: عشوت إلى الشيء وعشوت عنه[2].

٧ ـ أن يعتني بمعرفة معاني الأدوات من الأسماء والأفعال والحروف والظروف[3]، ذلك أن الأداة ترد بمعان مختلفة يختلف معها المعنى باختلاف ورودها. قال ابن جرير الطبري: «لكل حرف من حروف المعاني وجهاً هو أولى به من غيره، فلا يصح تحويل ذلك عنه إلا بحجة يجب التسليم لها»[4].

وقال جلال الدين السيوطي: «اعلم أن معرفة ذلك من المهمات المطلوبة لاختلاف مواقعها، ولهذا يختلف الكلام والاستنباط بحسبها. كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[5] فاستعملت «على» في جانب الحق، و «في» في جانب الضلال؛ لأن صاحب الحق كأنه مُسْتَعْلٍ يُصرِّف نظره كيف شاء، وصاحبَ الباطل كأنه مُنغمسٌ في ظلام منخفض لا يدري أين يتوجه!»[6].

---

(١) ممن غلطه الأزهري في تهذيب اللغة، وأورد ذلك ابن منظور في لسان العرب مادة «عشا» جـ ١٥ ص ٥٨.

(٢) البرهان في علوم القرآن جـ ١ ص ٢٩٤، وانظر: غريب القرآن لابن قتيبة ص ٣٩٨، وتفسير القرطبي جـ ١٦ ص ٩٠.

(٣) فمن الأسماء: كأين، كم. ومن الأفعال: كان، كاد. ومن الحروف: إلى، أم. ومن الظروف: عند، حيث.

(٤) تفسير ابن جرير الطبري جـ ١ ص ٢٩٩ محقق.

(٥) سورة سبأ: الآية ٢٤.

(٦) الإتقان في علوم القرآن جـ ٢ ص ١٦٦، وانظر البرهان في علوم القرآن جـ ٤ ص ١٧٥.
وقد أولى جانب معاني الأدوات عدد من العلماء، كالهروي علي بن محمد المتوفى سنة ٤١٥هـ في كتابه: «الأزهية في الحروف». وابن أم قاسم الحسن بن قاسم المرادي المتوفى سنة ٧٤٩هـ في كتابه: «الجني الداني». وابن هشام عبد الله بن يوسف المتوفى سنة ٧٦١هـ في كتابه المطبوع: «مغني اللبيب عن=

هذه بعض ضوابط التفسير باللغة العربية، وسنأتي إن شاء الله على مزيد بيان لها في المباحث التالية.

المطلب الثالث: ضوابط إعراب القرآن:

علم إعراب القرآن أحد المباحث المهمة في تفسير القرآن باللغة العربية، وهو يعنى بضبط الكلمات والبعد عن اللحن في نطقها، ولا يمكن أن يفهم القرآن فهماً صحيحاً ما لم تنطق كلماته النطق الصحيح.

قال أبو بكر بن الأنباري: «جاء عن النبي ﷺ وعن أصحابه وتابعيهم رضوان الله عليهم - من تفضيل إعراب القرآن، والحض على تعليمه، وذم اللحن وكراهيته - ما وجب به على قراء القرآن أن يأخذوا أنفسهم بالاجتهاد في تعلمه»(١).

وقد ذكر العلماء عدداً من الضوابط التي تجب على الناظر في كتاب الله، الكاشف عن أسراره، المتعرض لبيانه وإعرابه مراعاتها، أوجزها في الآتي:

١ - أن يفهم ما يريد أن يعربه مفرداً كان أو مركباً قبل الإعراب، فإنه فرع المعنى، إذ قد يختلف باختلاف المعنى، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾﴾(٢) فإن كان المراد بـ ﴿ٱلْمَثَانِى﴾ القرآن فـ ﴿مِّن﴾ للتبعيض، و ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ حينئذ من عطف العام على الخاص.

= كتب الأعاريب». وبدر الدين الزركشي المتوفى سنة ٧٩٤هـ في كتابه «البرهان في علوم القرآن» جـ ٤ ص ١٧٥ - ٤٤٦ والسيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ في كتابه: «الإتقان في علوم القرآن» جـ ٢ ص ١٦٦ - ٣٠٨، وابن عقيلة المكي المتوفى سنة ١١٥٠هـ في كتابه: «الزيادة والإحسان في علوم القرآن» النوع الرابع والأربعون بعد المائة. ومحمد عبد الخالق عضيمة في كتابه: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم».

(١) تفسير القرطبي جـ ١ ص ٢٣.

(٢) سورة الحجر: الآية ٨٧.

وإن كان المراد به: الفاتحة فـ ﴿مِن﴾ لبيان الجنس أي: سبعاً هي المثاني.

٢ ـ أن يراعي ما تقتضيه الصناعة، فربما راعى المعرب وجهاً صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصناعة فيخطىء. ومن ذلك من يعرب «ثموداً» في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴿٥٠﴾ وَثَمُودَا فَمَآ أَبْقَىٰ ﴿٥١﴾﴾[١] مفعول مقدم. وهذا لا يصح؛ لأن «ما» النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، بل هو معطوف على ﴿عَادًا﴾، أو على تقدير: وأهلك ثموداً[٢].

٣ ـ أن يكون مليًا بالعربية لئلا يخرج بعض الأشياء بما لم يثبت في العربية. كما أعرب أبو عبيدة الكاف في قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ﴾[٣] بأنها حرف قسم[٤]، فهذا غير صحيح؛ لأنه لم يثبت في العربية أن الكاف حرف قسم.

٤ ـ أن يتجنب الأمور البعيدة، والأوجه الضعيفة، واللغات الشاذة، ويخرج الإعراب على أحسن الأوجه، وأقوى الأقوال. ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾[٥] حيث جعل بعضهم نصب «أهلَ» على الاختصاص، أي: أخص أهل البيت، ولكنه وجه ضعيف لوقوعه بعد ضمير الخطاب، والصواب أنه منادى[٦].

٥ ـ أن يذكر ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة المشهورة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[٧]

---

(١) سورة النجم: الآيتان ٥٠، ٥١.
(٢) انظر: إملاء ما من به الرحمن جـ ٢ ص ٢٤٨.
(٣) سورة الأنفال: الآية ٥.
(٤) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة جـ ١ ص ٢٤٠، والدر المصون جـ ٥ ص ٥٦٠.
(٥) سورة الأحزاب: الآية ٣٣.
(٦) انظر: البحر المحيط جـ ٨ ص ٤٧٨، والدر المصون جـ ٩ ص ١٢٣.
(٧) سورة الروم: الآية ٢٤.

فيجوز نصب ﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ على المصدرية على تقدير: فتخافون خوفاً وتطمعون طمعاً. وعلى الحال على معنى: حال كونهم خائفين وحال كونهم طامعين. وعلى المفعول لأجله، أي: لأجل الخوف ولأجل الطمع[1].

٦ ـ أن يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب، ومتى لم يتأملها اختلطت عليه الأبواب والشرائط، ومن أمثلة ذلك: ما اعترض على الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣﴾[2] حيث جعل ﴿ملك﴾ و ﴿إِلَٰهِ﴾ عطف بيان لأنهما مشتقان[3]، والصواب أنهما صفتان لـ ﴿رب﴾[4].

٧ ـ أن يراعي في كل تركيب ما يشاكله، فربما خرَّج كلاماً على شيء ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه. ومن ذلك قول بعضهم في قول الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾[5] إن الوقف على ﴿رَيْبَ﴾ و ﴿فِيهِ﴾ خبر ﴿هُدًى﴾، ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾[6].

٨ ـ أن يراعي رسم المصحف العثماني، ولهذا خطىء من قال في قوله تعالى: ﴿سَلَٰسِلَا﴾[7] إنها جملة أمرية، أي: سل طريقاً موصلة إليها، لأنها لو كانت كذلك لكتبت مفصولة[8].

قال ابن العربي ـ عند حديثه عن الحروف المقطعة في أوائل

---

(١) انظر: إملاء ما من به الرحمن جـ ٢ ص ١٨٥، والدر المصون جـ ٩ ص ٣٨.
(٢) سورة الناس: الآيتان ٢، ٣.
(٣) انظر: الكشاف جـ ٤ ص ٣٠٢.
(٤) انظر: البحر المحيط جـ ١٠ ص ٥٧٨.
(٥) سورة البقرة: الآية ٢.
(٦) سورة السجدة: الآية ٢.
(٧) سورة الإنسان: الآية ١٨. وانظر: النشر جـ ١ ص ٢٣٢.
(٨) انظر: المرجع السابق.

السور ورسم كتابتها ـ: «كتبوا ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾[1] الخمسة الأحرف موصولة، وكتبوا ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ۝٢﴾[2] الخمسة الأحرف مفصولة، وكتبوا ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ۝١﴾[3] ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾[4] حرف صوت لا حرف هجاء، أي: لم يكتبوه «قاف»، ولا كتبوه «نون»، ولو كتبوه هجاء لكان الأصح من الأقوال فيه قول من قال: إنه الحوت الذي تحت المخلوقات كلها، والقلم الذي فوق المخلوقات كلها. ولو كتبوه «قاف» حرف هجاء لظهر قول من قال: إنه الجبل المحيط بالأرض، ولو كان المعنى فيه ما قاله بعضهم من أنه شطر كلمة لكتب أيضاً «قاف» حرف هجاء كما كتبوا قولهم:

قُلْتُ لها: قِفِي، فقالتْ: قافْ[5]

كلمة هجاء من ثلاثة أحرف.

فهذا كله يفتح لك أبواباً من التفسير إلى ما لا يحصى من المعارف، ويعطيك قانوناً في مأخذ التأويل»[6].

٩ ـ أن يتأمل عند ورود المشتبهات، ومن ذلك ما قيل في إعراب قوله تعالى: ﴿أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾[7] إن ﴿أَحْصَىٰ﴾ أفعل

---

(١) سورة مريم: الآية ١.
(٢) سورة الشورى: الآيتان ١، ٢.
(٣) سورة ق: الآية ١.
(٤) سورة القلم: الآية ١.
(٥) هذا صدر بيت للوليد بن عقبة بن أبي معيط وتتمته:
لا تَحْسبينا قد نسينا الإيجافْ
وقد أورده الفراء في معانيه جـ ٣ ص ٧٥، وابن جني في المحتسب جـ ٢ ص ٢٠٤، وابن عطية في المحرر الوجيز جـ ١٣ ص ٥٢٥. والأصفهاني في الأغاني جـ ٥ ص ١٢٠.
(٦) قانون التأويل ص ٥٣٢.
(٧) سورة الكهف: الآية ١٢.

تفضيل و ﴿أَمَدًا﴾ تمييز. وهو غير صحيح، فإن الأمد ليس مَحْصيًا بل مُحْصَى، وشرط التمييز المنصوب بعد «أفعل» كونه فاعلاً في المعنى. والصواب أن «أحصى» فعل ماض، و ﴿أَمَدًا﴾ مفعول به[1].

١٠ ـ أن لا يخرج الإعراب على خلاف الأصل أو خلاف الظاهر لغير مقتض. ومن ذلك ما قيل في إعراب الكاف في قوله تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾[2] أنها نعت لمصدر محذوف، أي: إبطالاً كإبطال الذي ينفق.. والظاهر: أن ﴿كَٱلَّذِى﴾ حالاً من الواو، أي: لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذي ينفق، فعلى هذا لا حذف في الكلام[3].

١١ ـ أن يبحث عن أصل الكلمة، وما دخل عليها من حروف وضمائر، ومن هذا قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾[4] فإنه قد يُتوهم أن «الواو» في ﴿يَعْفُونَ﴾ ضمير الجمع، فيشكل إثبات النون مع «أن»، وليس كذلك.، بل «الواو» هنا لام الكلمة فهي أصلية، و «النون» ضمير جمع المؤنث «النسوة» والفعل معها مبني على السكون، ووزنه «يفعلن»، بخلاف ﴿وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ﴾[5] فالواو فيه ضمير الجمع، وليست من أصل الكلمة[6].

١٢ ـ أن يجتنب إطلاق لفظ الزائد في كتاب الله، فإن الزائد قد يفهم منه أنه لا معنى له، وكتاب الله منزه عن ذلك. ولذا فَرَّ بعض المعربين من التعبير بالزائد إلى التعبير بالتأكيد، والصلة، والمقحم.

---

(١) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن جـ ٢ ص ١٠١، وإملاء ما من به الرحمن جـ ٢ ص ٩٩.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٦٤.

(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن جـ ١ ص ١٧٤. وإملاء ما من به الرحمن جـ ١ ص ١١٢، والدر المصون جـ ٢ ص ٥٨٥.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٣٧.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٣٧.

(٦) انظر: الكشاف جـ ١ ص ٣٧٤، والدر المصون جـ ٢ ص ٤٩٣.

ومرادهم أن الكلام لا يختل معناه بحذفها، لا أنه لا فائدة فيه أصلاً، فإن ذلك لا يحتمل من متكلم فضلاً عن كلام الحكيم[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن بين وجود الزيادة في كلام العرب:

«فليس في القرآن من هذا شيء، ولا يذكر فيه لفظاً زائداً إلا لمعنى زائد، وإن كان في ضمن ذلك التوكيد، وما يجيء من زيادة اللفظ في مثل قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[2] وقوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾[3] وقوله: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾[4] فالمعنى مع هذا أزيد من المعنى بدونه، فزيادة اللفظ لزيادة المعنى، وقوة اللفظ لقوة المعنى»[5].

وقال بدر الدين الزركشي: «ومعنى كونه زائداً: أن أصل المعنى حاصل بدونه دون التأكيد، فبوجوده حصل فائدة التأكيد، والواضع الحكيم لا يضع الشيء إلا لفائدة»[6] وقال أيضاً: «فإن مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى»[7].

وبعد: فهذه جملة من ضوابط إعراب القرآن الكريم ينبغي على الناظر في كتاب الله الباحث عن أسراره وصيغ كلماته وإعرابها أن يراعيها؛ لأنه كثيراً ما وقع الخطأ في التفسير من عدم اتباعها.

---

(١) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ ٢ ص ٥٢٧، ٥٩٩، والبرهان في علوم القرآن جـ ١ ص ٣٠٢، والإتقان في علوم القرآن جـ ٢ ص ٣٠٩.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٥٩.

(٣) سورة المؤمنون: الآية ٤٠.

(٤) سورة الأعراف: الآية ٣.

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام جـ ١٦ ص ٥٣٧.

(٦) البرهان في علوم القرآن جـ ٣ ص ٧٤.

(٧) البرهان في علوم القرآن جـ ٣ ص ٧٢.

الفصل الثالث
ضوابط التفسير

وفيه أربعة عشر مبحثاً:

المبحث الأول: معرفة موضوع القرآن وهدفه.

المبحث الثاني: دراسة القرآن قبل البدء في تفسيره.

المبحث الثالث: الإلمام بعادات العرب في الجاهلية.

المبحث الرابع: معرفة عرف القرآن والمعهود من معانيه.

المبحث الخامس: مراعاة دلالات الألفاظ ولوازمها.

المبحث السادس: مراعاة معاني الأفعال من خلال ما تتعدى به.

المبحث السابع: معرفة سياق الآية والآيات قبلها وبعدها.

المبحث الثامن: النظر في مجموع الآيات ذات الموضوع الواحد قبل البدء في تفسيرها.

المبحث التاسع: مراعاة الربط بين الآيات وخواتيمها.

المبحث العاشر: حمل كلام الله تعالى على الحقيقة.

المبحث الحادي عشر: معرفة المشكل في القرآن.

المبحث الثاني عشر: معرفة الأمور التي يندفع بها الإشكال في التفسير.

المبحث الثالث عشر: فهم حقيقة الخلاف في تفسير القرآن بين السلف.

المبحث الرابع عشر: معرفة الكليات والأفراد في القرآن الكريم.

الفصل الثالث

ضوابط التفسير[1]

لتفسير كلام الله تعالى أصول وضوابط يجب مراعاتها قبل البدء في تفسيره، لذا يجب على من أراد التصدي لتفسير القرآن الكريم أن يلتزم بها ويطبقها، ويمكنني أن أوجز أهمها في المباحث التالية:

المبحث الأول: معرفة موضوع القرآن وهدفه:

إن على المفسر أن يكون عارفاً مطلعاً على موضوع القرآن وهدفه، فهذه المعرفة تعين على الفهم السليم، وتعصم من الانحراف والزلل الذي وقع فيه بعض المفسرين حينما انحرفوا في تفسير القرآن عن مقصده فالقرآن الكريم أنزله الله لهداية الخلق وإرشادهم لكل ما هو أقوم في حياتهم، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾[2] هداية لكل ما هو أقوم في عقائدهم، وعباداتهم، وأخلاقهم، وعلاقات الناس بعضهم ببعض، وأعمالهم الدينية والدنيوية.. وقد لوحظ أن بعض من تصدّى للتفسير أخذ يتلمس بعض العلوم ـ كالفلك، والكيمياء، وطبقات الأرض، والطب... وغير ذلك ـ من

---

(١) أعني بضوابط التفسير: الشروط التي وضعها العلماء في كيفية تفسير القرآن الكريم، والكشف عن معانيه.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٩.

القرآن الكريم، وأغرق في ذلك، وسُميت هذه الكتابة بـ «التفسير العلمي». فأبعدوا القرآن عن هدفه.

يقول سيد قطب: «ولم يجيء - أي القرآن - ليكون كتاب علم فلكي أو كيماوي أو طبي.. كما يحاول بعض المتحمسين له أن يلتمسوا فيه هذه العلوم، أو كما يحاول بعض الطاعنين فيه أن يتلمسوا مخالفاته لهذه العلوم.

إن كلتا المحاولتين دليل على سوء الإدراك لطبيعة هذا الكتاب ووظيفته ومجال عمله. إن مجاله هو النفس الإنسانية والحياة الإنسانية، وإن وظيفته أن ينشيء تصوراً عاماً للوجود وارتباطه بخالقه، ولوضع الإنسان في هذا الوجود وارتباطه بربه، وأن يقيم على أساس هذا التصور نظاماً للحياة يسمح للإنسان أن يستخدم كل طاقاته» ثم قال:

«إن مادة القرآن التي يعمل فيها هي الإنسان ذاته: تصوره واعتقاده، ومشاعره ومفهوماته، وسلوكه وأعماله، وروابطه وعلاقاته» ثم قال:

«إن القرآن كتاب كامل في موضوعه، وموضوعه أضخم من تلك العلوم كلها، لأنه هو الإنسان ذاته الذي يكشف هذه المعلومات وينتفع بها، والبحث والتجريب والتطبيق من خواص العقل في الإنسان، والقرآن يعالج بناء هذا الإنسان نفسه، بناء شخصيته وضميره وعقله وتفكيره، كما يعالج بناء المجتمع الإنساني الذي يسمح لهذا الإنسان بأن يحسن استخدام هذه الطاقات المذخورة فيه، وبعد أن يوجد الإنسان السليم التصور والتفكير والشعور، ويوجد المجتمع الذي يسمح له بالنشاط»[1].

فموضوعه هو الإنسان ذاته: هدايته إلى ما فيه صلاحه، وإخراجه من الظلمات إلى النور، قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ

(١) في ظلال القرآن جـ ١ ص ١٨١، ١٨٢.

﴿ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾[1] وقال تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١﴾[2].

إن معرفة الموضوع والهدف لأي عمل هو الأساس لمعرفة الحقيقة والوصول إلى المطلوب. فمعرفة موضوع القرآن أساس فهمه وإدراك معناه، وتجعل دارسه مدركاً لموضوعاته التي يتحدث عنها، وتُعاونه في تحقيق هدفه.

المبحث الثاني: دراسة القرآن قبل البدء في تفسيره:

لا بد للمفسر قبل البدء في التفسير من دراسة القرآن الكريم دراسة شاملة مفصلة يتعرف من خلالها على معاني القرآن كله، وتتكون لديه نظرة شاملة نحوه.

فالذي يريد معرفة القرآن الكريم معرفة إجمالية لا تكفيه قراءته ودراسته مرة أو مرتين فكيف بمن يريد أن يغوص في أعماقه، ويدرك أسراره، فلا شك أنه بحاجة إلى دراسته مرات ومرات، ويقبل عليه بلا ملل ولا كلل، وباعتناء وتدبر، بعيداً عن الصوارف والشواغل.

المبحث الثالث: الإلمام بعادات العرب في الجاهلية:

إن على المفسر أن يكون ملماً بعادات العرب في الجاهلية مطلعاً على أقوالهم، متعرفاً على أفعالهم، واقفاً على أحوالهم الاجتماعية وحروبهم وتاريخهم وأديانهم. ذلك أننا نجد في القرآن الكريم آيات تتعرض إلى بعض أمورهم، فإذا لم يكن المفسر عارفاً بأحوالهم حالة التنزيل لم يستطع أن يفهم معاني الآيات حق الفهم، ولا أن يدرك أثر القرآن العظيم في تغيير حياتهم، وما كانوا عليه من عادات فاسدة.

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٥.

(٢) سورة إبراهيم: الآية ١.

ويوضح ذلك الأمثلة التالية:

(أ) قول الله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾[1] حيث أمر الله بإتمام الحج دون الأمر بأصل الحج، لأنهم كانوا قبل الإسلام آخذين به، لكن بتغيير بعض الشعائر، فجاء الأمر بالإتمام لذلك.

(ب) قول الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَىٰ ﴿٤٩﴾﴾[2] فعيّن هذا الكوكب لكون العرب عبدته، وهم خزاعة، ابتدع ذلك لهم أبو كبشة، ولم تعبد العرب من الكواكب غيرها، فلذلك عينت[3].

المبحث الرابع: معرفة عرف القرآن والمعهود من معانيه:

إن للقرآن عرف خاص ومعان معهودة، لا يناسبه تفسيره بغيرها، ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانيه. قال الإمام ابن جرير الطبري:

«إنما يوجه الكلام إلى الأغلب المعروف في استعمال الناس من معانيه دون الخفي، حتى تأتي بخلاف ذلك ما يوجب صرفه إلى الخفي من معانيه، حجة يجب التسليم لها من كتاب، أو خبر عن الرسول ﷺ، أو إجماع من أهل التأويل»[4].

وقال ابن القيم:

«للقرآن عرف خاص ومعان معهودة لا يناسبه تفسيره بغيرها، ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانيه، فإن نسبة معانيه إلى المعاني كنسبة ألفاظه إلى الألفاظ بل أعظم، فكما أن ألفاظه ملوك الألفاظ وأجلها وأفصحها، ولها من الفصاحة أعلى مراتبها التي يعجز

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

(٢) سورة النجم: الآية ٤٩.

(٣) انظر الموافقات جـ ٣ ص ٢٦١.

(٤) تفسير ابن جرير الطبري جـ ٧ ص ٥٠٩. محقق.

عنها قُدَرُ العالمين، فكذلك معانيه أجل المعاني وأعظمها وأفخمها فلا يجوز تفسيره بغيرها من المعاني التي لا تليق به بل غيرها أعظم منها وأجل وأفخم، فلا يجوز حمله على المعاني القاصرة بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي.

فتدبر هذه القاعدة ولتكن منك على بال، فإنك تنتفع بها في معرفة ضعف كثير من أقوال المفسرين وزيفها، وتقطع أنها ليست مراد المتكلم تعالى بكلامه»[1].

فمعرفة عرف القرآن في ألفاظه أمر لا بد منه في تفسير كلام الله تعالى، فإن كثيراً من الألفاظ اشتهرت بمعان معينة، ولكنها جاءت في القرآن بمعان أخرى، ومن ذلك مثلاً لفظ «التأويل» اشتهر بمعنى التفسير مطلقاً أو على وجه مخصوص، ولكنه جاء في القرآن بمعان أخرى كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾[2] حيث معناه: عاقبة ما وعد الله في القرآن من الخير والشر يوم القيامة[3].

وأيضاً يوجد ألفاظ عرفت بالقرآن بمعنى معين، ولكن حدث بعد ذلك أن اصطلح على معنى جديد، فلا ينبغي حمل القرآن عليه، كلفظ «الولي» معناه في القرآن ـ غالباً ـ: الناصر، والموالي وأولياء الله: أنصار دينه من أهل الإيمان والتقوى. وقد اصطلح بعد ذلك على أن الأولياء: صنف من الناس تظهر على أيديهم الخوارق، ويتصرفون في الكون بما وراء الأسباب، ولم يعرف الصحابة هذا المعنى[4].

ويدخل في هذا ما حاوله بعض المعاصرين من تفسيرهم لبعض ألفاظه بما لم يكن معهوداً ومعروفاً في اللسان العربي، كتفسير محمد

---

(١) بدائع التفسير جـ ٢ ص ٢٤٨، والتفسير القيم ص ٢٦٩.
(٢) سورة الأعراف: الآية ٥٣.
(٣) انظر تفسير البغوي جـ ٢ ص ١٦٤، وتفسير القرطبي جـ ٧ ص ٢١٨.
(٤) انظر: تفسير المنار جـ ١ ص ٢١، ومحاسن التأويل جـ ١ ص ٣٢٥.

عبده للطير الأبابيل الوارد في سورة الفيل: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴿٣﴾﴾[1] بأنه من جنس البعوض أو الذباب الذي يحمل جراثيم بعض الأمراض[2].

قال محمد حسين الذهبي راداً عليه:

«وهذا ما لا نقره عليه، لأن هذه الجراثيم التي اكتشفها الطب الحديث لم يكن للعرب علم بها وقت نزول القرآن، والعربي إذا سمع لفظ الحجارة في هذه السورة لا ينصرف ذهنه إلى تلك الجراثيم بحال من الأحوال، وقد جاء القرآن بلغة العرب وخاطبهم بما يعهدون ويألفون»[3].

فعلى هذا يجب على المفسر أن يفسر القرآن بحسب عرف القرآن ومعهوده، وما كان مستعملاً في عصر نزوله.

المبحث الخامس: مراعاة دلالات الألفاظ ولوازمها:

إن على المفسر أن يراعي ما دلت عليه الألفاظ، وما تضمنته من المعاني، وما فيها من لوازم، ففي القرآن معان تضمنتها الآيات نصاً، وهناك معان تلزم منها، وهناك معان تتقدمها وتتوقف عليها، ومراعاة ذلك توصل المفسر إلى الدقة في فهم كتاب الله، وتؤدي به إلى الشمول في فهم معناه، وعدم قصره على معنى واحد فقط.

ويوضح هذه القاعدة الشيخ عبد الرحمن السعدي بقوله: «كما أن المفسر للقرآن يراعي ما دلت عليه الألفاظ مطابقة، وما دخل في ضمنها، فعليه أن يراعي لوازم تلك المعاني وما تستدعيه من المعاني

---

(١) سورة الفيل: الآية ٣.

(٢) تفسير جزء عم ص ١٦٢.

(٣) التفسير والمفسرون جـ ٢ ص ٥٦٩، وانظر: المدرسة العقلية الحديثة جـ ٢ ص ٧٢٥ ـ ٧٢٧.

التي لم يعرج في اللفظ على ذكرها». ثم يبين الطريق الموصلة إلى ذلك بقوله: «والطريق إلى سلوك هذا الأصل النافع: أن تفهم ما دلّ عليه اللفظ من المعاني، فإذا فهمتها فهماً جيداً ففكر في الأمور التي تتوقف عليها ولا تحصل بدونها، وما يشترط لها. وكذلك فكر فيما يترتب عليها، وما يتفرع عنها، وينبني عليها، وأكثر من هذا التفكير وداوم عليه حتى يصير لك ملكة جيدة في الغوص على المعاني الدقيقة، فإن القرآن حق، ولازم الحق حق، وما يتوقف على الحق حق، وما يتفرع عن الحق حق، ذلك كله حق ولا بد.

فمن وفق لهذه الطريقة، وأعطاه الله توفيقاً ونوراً انفتحت له في القرآن العلوم النافعة، والمعارف الجليلة، والأخلاق السامية، والآداب الكريمة العالية»[1].

ويوضح ذلك المثال التالي:

يقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾[2] قال ابن كثير في معناها: «أمر منه تعالى بالحكم بالعدل بين الناس»[3] وقال الشيخ السعدي: «وإذا فهمت أن الله أمر بالحكم بين الناس بالعدل استدللت بذلك على أن كل حاكم بين الناس في الأمور الكبار والصغار لا بد أن يكون عالماً بما يحكم به:

فإن كان حاكماً عاماً فلا بد أن يحصل من العلم ما يؤهله لذلك.

وإن كان حاكماً ببعض الأمور الجزئية كالشقاق بين الزوجين حيث أمر الله أن نبعث حكماً من أهله وحكماً من أهلها، فلا بد أن يكون عارفاً بهذه الأمور التي يريد أن يحكم فيها ويعرف الطريق التي توصله إلى الصواب منها.

---

(١) القواعد الحسان لتفسير القرآن ص ٣١، ٣٢.

(٢) سورة النساء: الآية ٥٨.

(٣) تفسير ابن كثير جـ ١ ص ٥١٦.

وبهذا بعينه تستدل على وجوب طلب العلم، وأنه فرض عين في كل أمر يحتاجه العبد، فإن الله أمرنا بأوامر كثيرة، ونهانا عن أمور كثيرة، ومن المعلوم أن امتثال أمره واجتناب نهيه يتوقف على معرفة المأمور به والمنهي عنه وعلمه، فكيف يتصوّر أن يمتثل الجاهل الأمر الذي لا يعرفه؟ أو يتجنب الأمر الذي لا يعرفه؟

وكذلك أمره لعباده أن يأمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر يتوقف ذلك على العلم بالمعروف والمنكر، ليأمروا بهذا وينهوا عن هذا، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وما لا يحصل ترك المنهي عنه إلا به فهو واجب.

فالعلم بالإيمان والعمل الصالح متقدم على القيام به، والعلم بضد ذلك متقدم على تركه، لاستحالة ترك ما لا يعرفه العبد قصداً وتقرباً وتعبداً حتى يعرفه ويميزه عن غيره»[1]

وهكذا نلحظ كيف دلت هذه الآية على معنى لم يتضح من معناها الأول الظاهر. وحسبي أن هذا لا يؤتاه إلا من رزق حسن التدبر، وسعة الأفق، وسلامة الفكر وعمقه، وقبل هذا الفقه في الدين والبصيرة فيه.

المبحث السادس: مراعاة معرفة معاني الأفعال من خلال ما تتعدى به:

إن على المفسر أن يعرف معاني الأفعال لا من خلال أفرادها فحسب، بل من خلال ما تتعدى به، فالأفعال يختلف معناها بحسب ما تتعدى به، فمثلاً الفعل «نظر»: إذا عدي بنفسه فمعناه التوقف والانتظار، قال تعالى: ﴿انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾[2].

---

(١) القواعد الحسان لتفسير القرآن ص ٣٣ ـ ٣٥.

(٢) سورة الحديد: الآية ١٣.

وإذا عدي بـ ﴿إِلَىٰ﴾ فهو المشاهدة بالأبصار، قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾[1] وقوله: ﴿انظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ﴾[2].

وإذا عدي بـ ﴿فِي﴾ فهو التفكر والاعتبار، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[3].

وأيضاً الفعل ﴿اسْتَوَىٰ﴾:

إذا لم يُعَدَّ دلَّ على الكمال كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ﴾[4].

وإذا عدي بـ ﴿عَلَىٰ﴾ فمعناه العلو والارتفاع، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾[5] وقوله: ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ﴾[6].

وإذا عدي بـ ﴿إِلَىٰ﴾ دل على القصد كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾[7].

المبحث السابع: مراعاة سياق الآية والآيات قبلها وبعدها:

إن على المفسر أن يراعي سياق الآية ويربطها ببعضها، كما عليه أن يربط الآية بالآيات قبلها وبعدها. فقطع الآية عن سياقها يوقع في الغلط والانحراف. فلا يجوز أن نقطع الآية عن ما قبلها أو ما بعدها ثم نشرحها، إن ذلك يؤدي إلى أسوأ النتائج في كثير من الأحيان، وكثيراً ما دخل الانحراف في التفسير من هذا الباب.

---

(١) سورة القيامة: الآيتان ٢٢، ٢٣.
(٢) سورة الأنعام: الآية ٩٩.
(٣) سورة الأعراف: الآية ١٨٥.
(٤) سورة القصص: الآية ١٤.
(٥) سورة الرعد: الآية ٢.
(٦) سورة الزخرف: الآية ١٣.
(٧) سورة البقرة: الآية ٢٩. وانظر: قواعد وفوائد لفقه كتاب الله ص ٢٦.

فمثلاً قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤﴾[1] لا يجوز أن نفسرها مقطوعة عن سياقها وما بعدها، إذ لا يتبين المعنى الحق فيها إلا بما بعدها[2].

وأيضاً لفظة ﴿يَنظُرُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۝٢٢ عَلَى الْأَرَائِكِ يَنظُرُونَ ۝٢٣﴾[3] جاءت مطلقة ولم تقيد بمنظور دون منظور، ولكن بالنظر في سياق الآيات قبلها يتبين أن المقصود بالنظر هو: النظر إلى وجه ربهم حيث قابلهم بما عاقب به الكفار بقوله: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾[4].

قال ابن القيم عند تفسيره لهذه الآية:

«ولقد هضم معنى الآية من قال: ينظرون إلى أعدائهم يعذبون، أو ينظرون إلى قصورهم وبساتينهم، أو ينظر بعضهم لبعض. وكل هذا عدول عن المقصود إلى غيره. وإنما المعنى: ينظرون إلى وجه ربهم، ضد حال الكفار الذين هم عن ربهم لمحجوبون، وتأمل كيف قال سبحانه ما قاله الكفار في أعدائهم في الدنيا وسخروا به منهم، بضده في القيامة، فإن الكفار كانوا إذا مر بهم المؤمنون يتغامزون ويضحكون منهم ﴿وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوا إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَضَالُّونَ ۝٣٢﴾[5] فقال تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ ۝٣٤﴾[6] مقابلة لتغامزهم وضحكهم منهم، ثم قال: ﴿عَلَى الْأَرَائِكِ يَنظُرُونَ ۝٢٣﴾ فأطلق النظر ولم يقيده بمنظور دون منظور، وأعلى ما نظروا إليه وأجله وأعظمه: هو الله سبحانه، والنظر إليه أجل أنواع النظر وأفضلها وهو أعلى مراتب الهداية. فقابل بذلك قولهم: ﴿إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَضَالُّونَ﴾، فالنظر إلى الرب

---

(١) سورة الماعون: الآية ٤.
(٢) انظر: بحوث في أصول التفسير ص ٩٣.
(٣) سورة المطففين: الآيتان ٢٢، ٢٣.
(٤) سورة المطففين: الآية ١٥.
(٥) سورة المطففين: الآية ٣٢.
(٦) سورة المطففين: الآية ٣٤.

سبحانه مراد من هذين الموضعين ولا بد، إما بخصوصه، وإما بالعموم والإطلاق، ومن تأمل السياق لم يجد الآيتين تحتملان غير إرادة ذلك خصوصاً أو عموماً»[1].

وهكذا فإن مراعاة السياق أمر مهم في فهم المعنى المراد، وكما هي مطلوبة في بيان الجمل والتراكيب، فهي مطلوبة أيضاً في بيان المفردات والألفاظ. قال ابن جرير الطبري:

«فغير جائز صرف الكلام عما هو في سياقه إلى غيره، إلا بحجة يجب التسليم لها، من دلالة ظاهر التنزيل، أو خبر عن الرسول تقوم به حجة»[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن الدلالة في كل موضع بحسب سياقه وما يحف به من القرائن اللفظية والحالية»[3].

وقال ابن قيم الجوزية: «السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة. وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظراته. فانظر إلى قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴿٤٩﴾﴾[4] كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير»[5].

وقال بدر الدين الزركشي: «ليكن محط نظر المفسر مراعاة نظم الكلام الذي سيق له، وإن خالف أصل الوضع اللغوي لثبوت التجوز»[6]. وقد أثنى على الراغب الأصفهاني في كتابه «مفردات

---

(١) بدائع التفسير جـ ٥ ص ١٥٥، ١٥٦.
(٢) تفسير ابن جرير الطبري جـ ٦ ص ٣٦ «طبعة الحلبي».
(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام جـ ٦ ص ١٤.
(٤) سورة الدخان: الآية ٤٩.
(٥) بدائع الفوائد جـ ٤ ص ٩، وانظر: البرهان في علوم القرآن جـ ٢ ص ٢٠٠.
(٦) البرهان في علوم القرآن جـ ١ ص ٣١٧.

القرآن» لاهتمامه بهذا الجانب، فقال عند حديثه عن القسم الذي لم يَرِدْ تفسيره نقلاً عمَّن يعتبر تفسيره ـ:

«وطريق التوصل إلى فهمه: النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق، وهذا يعتني به الراغب كثيراً في كتاب «المفردات» فيذكر قيداً زائداً على أهل اللغة في تفسير مدلول اللفظ، لأنه اقتنصه من السياق»[1].

وقال عند حديثه عن كتب غريب القرآن: «ومن أحسنها كتاب «المفردات» للراغب، وهو يتصيَّد المعاني من السياق، لأن مدلولات الألفاظ خاصة»[2].

المبحث الثامن: النظر في مجموع الآيات ذات الموضوع الواحد قبل البدء في تفسيرها:

إن على المفسر أن يستحضر الآيات ذات الموضوع الواحد ويدرسها مجتمعة، ويحدد دلالات الألفاظ القرآنية من خلال نظرة عامة جامعة. ذلك أن قطع الآية عن مثيلاتها أو نظيراتها يوقع في الغلط في التفسير.

لذا لا بد أن يقوم المفسر بتتبع الآيات التي تناولت موضوعاً ما من كل القرآن، ثم يفسر الآية محل بحثه، وهذا ما عرف لدى المفسرين بتفسير القرآن بالقرآن.

المبحث التاسع: مراعاة الربط بين الآيات وخواتيمها:

إن خواتم الآيات مرتبطة بما جاءت به، وتدل على المراد بها.

والمتتبع للآيات وما ختمت به يجد بينها ارتباطاً وتناسباً واضحاً،

---

(١) البرهان في علوم القرآن جـ ٢ ص ١٧٢.

(٢) البرهان في علوم القرآن جـ ١ ص ٢٩١.

وهذا يدل على أن الشرع والأمر والخلق كله صادر عن أسماء الله وصفاته ومرتبط بها، ولهذا نجد أن آية الرحمة مختومة بصفات الرحمة، وآية العقوبة والعذاب مختومة بأسماء العزة والقدرة والحكمة والعلم والقهر[1].

لذا على المفسر أن يراعي الصلة والمناسبة بين موضوع الآية وما تتحدث عنه وبين خاتمتها.

قال الزركشي متحدثاً عن ائتلاف الفواصل مع ما يدل عليه الكلام: «التمكين: وهوأن تُمهّد قبلها ـ أي الفاصلة ـ تمهيداً تأتي به الفاصلة مُمكّنة في مكانها، مستقرة في قرارها، مطمئنة في موضعها، غير نافذة ولا قلقة، متعلّقاً معناها بمعنى الكلام كلّه تعلقاً تاماً، بحيث لو طُرحتْ اختلَّ المعنى واضطرب الفهم.

وهذا الباب يُطْلِعك على سر عظيم من أسرار القرآن، فاشدد يديك به»[2].

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٠٠﴾﴾[3] وقوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٦﴾﴾[4] حيث ختمتا باسمين كريمين هما: السميع والعليم، فالتعقيب بهما دلّ على أن الاستعاذة باللسان فقط لا تكفي في دفع نزغ الشيطان، بل لا بد من تواطؤ القلب مع اللسان، لأن الله تعالى هو السميع لما تذكر بلسانك، العليم لما تضمر في قلبك. قال الفخر الرازي عند تفسيره للآية الأولى: «قوله: ﴿إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ يدل على أن الاستعاذة باللسان لا تفيد إلا إذا حضر في القلب العلم بمعنى الاستعاذة، فكأنه تعالى قال: اذكر

---

(١) انظر: القواعد الحسان لتفسير القرآن ص ٥٩.
(٢) البرهان في علوم القرآن جـ ١ ص ٧٩.
(٣) سورة الأعراف: الآية ٢٠٠.
(٤) سورة فصلت: الآية ٣٦.

لفظ الاستعاذة بلسانك فإني سميع، واستحضر معاني الاستعاذة بعقلك وقلبك فإني عليم بما في ضميرك. وفي الحقيقة القول اللساني بدون المعارف القلبية عديم الفائدة والأثر»[1].

وأيضاً قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾﴾[2] حيث ختمها باسمين كريمين هما: عزيز وحكيم، فالتعقيب بهما مناسب للآية أي: إن الله عز وحكم فقطع يد السارق، وعز وحكم فعاقب المعتدين شرعاً وقدراً وجزاء.

قال الأصمعي: «كنت أقرأ سورة المائدة وبجنبي أعرابي فقرأت هذه الآية فقلت: نكالاً من الله والله غفور رحيم - سهواً - فقال الأعرابي: كلام من هذا؟ قلت: كلام الله، قال: أعد، فأعدت: والله غفور رحيم. فقال: ليس هذا كلام الله، فتنبهت وقرأت ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ فقال: أصبت هذا كلام الله، قلت له: أتقرأ القرآن؟ قال: لا. قلت: فمن أين علمت أني أخطأت؟ قال: يا هذا، عز فحكم فقطع، ولو غفر ورحم لما قطع»[3].

المبحث العاشر: حمل كلام الله تعالى على الحقيقة:

يجب على المفسر أن يحمل نصوص القرآن الكريم على حقيقتها، وأن لا يعدل عنها وله فيها محمل صحيح، وذلك بناء على أن الأصل في الكلام حمله على الحقيقة.

قال ابن عبد البر: «وحمل كلام الله تعالى وكلام نبيه ﷺ على الحقيقة أولى بذوي الدين والحق؛ لأنه يقص الحق، وقوله الحق،

---

(١) تفسير الفخر الرازي جـ ١٥ ص ١٠٣.

(٢) سورة المائدة: الآية ٣٨.

(٣) الوسيط للواحدي جـ ٢ ص ١٨٥، وانظر: القواعد الحسان ص ٦٤، وقواعد التدبر الأمثل ص ٤٢٩، وقواعد وفوائد لفقه كتاب الله ص ٢١.

تبارك وتعالى علواً كبيراً»[1].

وحكى الفخر الرازي إجماع العلماء على عدم جواز صرف الكلام عن الحقيقة فقال: «وأجمع العلماء على أنه لا يجوز صرف الكلام إلى المجاز إلا بعد تعذر حمله على الحقيقة»[2].

وذكر ابن القيم أنه لا يجوز صرف الكلام عن حقيقته إلا إذا توفر له أربعة أمور، فقال: «من ادعى صرف لفظ عن ظاهره إلى مجازه لم يتم له ذلك إلا بعد أربعة مقامات:

أحدها: بيان امتناع إرادة الحقيقة.

الثاني: بيان صلاحية اللفظ لذلك المعنى الذي عينه، وإلا كان مفترياً على اللغة.

الثالث: بيان تعيين ذلك المجمل إن كان له عدة مجازات.

الرابع: الجواب عن الدليل الموجب لإرادة الحقيقة.

فما لم يقم بهذه الأمور الأربعة كانت دعواه صرف اللفظ عن ظاهره دعوى باطلة»[3].

وإن صرف الكلام عن حقيقته قد اتخذ وسيلة للتأويل والانحراف في تفسير كلام الله تعالى، وبخاصة ما يتعلّق بآيات الصفات والغيبيات، فكثر المتأولون الذين اعتدوا على النصوص الشرعية فحملوها على غير ظاهرها، لتتمشى مع معتقداتهم الفاسدة، واتجاهاتهم الضالة.

قال ابن عباس رضي الله عنهما في معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ

---

(١) التمهيد جـ ٥ ص ١٦.

(٢) مفاتيح الغيب جـ ٣٠ ص ٩٤.

(٣) بدائع الفوائد جـ ٤ ص ٢٠٥.

يُلْحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ﴾[1]: «هو أن يوضع الكلام على غير موضعه»[2].

وقال ابن جرير الطبري «وغير جائز إحالة ظاهر التنزيل إلى باطن التأويل لا دلالة عليه من نص كتاب، ولا خبر لرسول الله ﷺ، ولا إجماع من الأمة، ولا دلالة من بعض هذه الوجوه»[3].

المبحث الحادي عشر: معرفة المشكل في القرآن:

يقصد بالمشكل: ما أشكل فهمه على الناس، وسمي بذلك؛ لأنه دخل شكل غيره فأشبهه وشاكله[4].

وقد يسميه البعض بـ: موهم الاختلاف والتعارض بين الآيات[5].

ولا شك أن القرآن منزه عن ذلك، قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾[6]. ولكن قد يقع للناظر ابتداء ما يظنه اختلافاً بين الآيات وهو ليس كذلك، لذا وجب على المفسر أن يطيل النظر في الآيات، ويتعرف على المواضع التي أشكل فهمها على الناس، وعلى ما قد يظن أن فيها تعارضاً. قال الشيخ السعدي: «الآيات القرآنية التي يفهم منها قصار النظر التعارض: يجب حمل كل نوع منها على ما يليق ويناسب المقام كل بحسبه» ثم ضرب أمثلة لذلك[7].

ومن أمثلة هذا ما حكاه الزركشي عن ابن سريج أنه سأل رجل

---

(١) سورة فصلت: الآية ٤٠.
(٢) الأثر أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره جـ ٢٤ ص ١٢٣ طبعة الحلبي.
(٣) تفسير ابن جرير الطبري جـ ١١ ص ١٢ محقق.
(٤) انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ١٠٢.
(٥) كالسيوطي في الإتقان جـ ٣ ص ٨٨.
(٦) سورة النساء: الآية ٨٢.
(٧) القواعد الحسان لتفسير القرآن ص ٣٧.

بعض العلماء عن قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝١﴾[1] فأخبر أنه لا يقسم بهذا البلد، ثم أقسم به في قوله: ﴿وَهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ٱلۡأَمِينِ ۝٣﴾[2] فقال ابن سريج:

ـ أيُّ الأمرين أحبُّ إليك؟ أجيبك ثم أقطعك، أو أقطعك ثم أجيبك؟

ـ فقال: بل اقطعني ثم أجبني.

ـ فقال: اعلم أن هذا القرآن نزل على رسول الله ﷺ بحضرة رجال وبين ظهراني قوم، وكانوا أحرص الخلق على أن يجدوا فيه مغمزاً، وعليه مطعناً، فلو كان هذا عندهم مناقضة لتعلقوا به، وأسرعوا بالرد عليه، ولكنّ القوم علموا وجهلتَ، فلم ينكروا منه ما أنكرت. ثم قال له: إن العرب قد تدخل «لا» في أثناء كلامها وتلغي معناها، وأنشد فيه أبياتاً»[3].

إن على المفسر أن يفهم ويقرر ابتداء بأنه لا تعارض بين آيات القرآن الكريم، وما يقد يظن أنه من ذلك فإنه ناتج عن سوء فهم وعجلة في الحكم، وتفسير للقرآن على غير أصوله.

حكى الزركشي عن القاضي أبي بكر في التقريب قوله: «لا يجوز تعارض آي القرآن، والآثار، وما توجبه أدلة العقل، فلذلك لم يجعل قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[4] معارضاً لقوله: ﴿وَتَخۡلُقُونَ إِفۡكًا﴾[5]، وقوله: ﴿وَإِذۡ تَخۡلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ﴾[6]، وقوله: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ

---

(١) سورة البلد: الآية ١.
(٢) سورة التين: الآية ٣.
(٣) البرهان في علوم القرآن جـ ٢ ص ٤٦.
(٤) سورة الزمر: الآية ٦٢.
(٥) سورة العنكبوت: الآية ١٧.
(٦) سورة المائدة: الآية ١١٠.

أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴾[1]، لقيام الدليل العقلي أنه لا خالق غير الله تعالى فيتعين تأويل ما عارضه. فيؤول قوله: ﴿وَتَخْلُقُونَ ﴾ بمعنى «تكذبون»، لأن الإفك نوع من الكذب، وقوله: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ ﴾ أي: «تصور»[2].

ويفيد في معرفة هذا الموضوع ما خلفه لنا العلماء من مؤلفات خاصة في هذا النوع مثل:

١ ـ الرد على الملحدين في متشابه القرآن، لقطرب محمد بن المستنير المتوفى سنة ٢٠٦هـ[3].

٢ ـ تأويل مشكل القرآن، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، المتوفى سنة ٢٧٦هـ[4].

٣ ـ توضيح المشكل في القرآن، لسعيد بن محمد الغساني بن الحداد المتوفى سنة ٣٠٢هـ[5].

٤ ـ البرهان في مشكلات القرآن، لأبي المعالي عزيزي بن عبد الملك المعروف بـ «شيذله» المتوفى سنة ٤٩٤هـ[6].

٥ ـ تيجان التبيان في مشكلات القرآن، لمحمد أمين بن خير الله الخطيب العُمَري المتوفى سنة ١٢٠٣هـ[7].

٦ ـ دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب، لمحمد الأمين

---

(١) سورة المؤمنون: الآية ١٤.
(٢) البرهان في علوم القرآن جـ ٢ ص ٥١.
(٣) ذكره الداودي في طبقات المفسرين جـ ٢ ص ٢٥٥.
(٤) طبع بمجلد واحد بتحقيق السيد أحمد صقر.
(٥) ذكره القفطي في أنباه الرواة جـ ٢ ص ٥٣، والزركلي في الأعلام جـ ٣ ص ١٠٠، وذكر أنه يوجد منه قطعة في جامع القيروان.
(٦) ذكره البغدادي في كشف الظنون جـ ١ ص ٢٤١، وهدية العارفين جـ ١ ص ٦٦٣.
(٧) ذكره الزركلي في الأعلام جـ ٦ ص ٤١، وأشار إلى أنه مخطوط.

الشنقيطي المتوفى سنة ١٣٩٣هـ[١].

كما ضمنه آخرون مؤلفاتهم في علوم القرآن:

كالزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله المتوفى سنة ٧٩٤هـ في كتابه البرهان في علوم القرآن، حيث ذكره في النوع الخامس والثلاثين[٢].

والسيوطي جلال الدين عبد الرحمن المتوفى سنة ٩١١هـ في كتابه الإتقان في علوم القرآن حيث ذكره في النوع الثامن والأربعين[٣]، وفي كتابه معترك الأقران في إعجاز القرآن في الوجه السابع من وجوه إعجاز القرآن[٤].

المبحث الثاني عشر: معرفة الأمور التي يندفع بها الإشكال عن التفسير:

قد يحصل إشكال عند تفسير آية من كتاب الله تعالى، وبالتالي فلا بد من معرفة الأمور التي تدفع هذا الإشكال وتزيله وهي سبعة أمور ذكرها الزركشي في البرهان وهي على النحو التالي:

١ ـ رد الكلمة لضدها:

ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[٥] أي: «ولا كفوراً». وطريقة ذلك أن يرد النهي لضده وهو: الأمر فيكون المعنى: أطع منهم آثماً أو كفوراً، أي: أطع أحدهما. وعلى هذا يكون معناه في النهي: ولا تطع واحداً منهما.

---

(١) طبع بمجلد واحد.
(٢) البرهان في علوم القرآن جـ ٢ ص ٤٥ ـ ٦٧.
(٣) الإتقان في علوم القرآن جـ ٣ ص ٨٨ ـ ١٠٠.
(٤) معترك الأقران في إعجاز القرآن جـ ١ ص ٩٤ ـ ١٠٨.
(٥) سورة الإنسان: الآية ٢٤.

٢ ـ رد الكلمة إلى نظيرها:

ومثاله: قوله تعالى في كفارة اليمين: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖۖ فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖۚ ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيۡمَٰنِكُمۡ إِذَا حَلَفۡتُمۡۚ﴾[١] فإن الرقبة هنا مطلقة ولو تتبعنا نظائر ذلك في القرآن لوجدنا أنها قيدت بالإيمان في قوله تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤۡمِنًا خَطَـٔٗا فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ وَدِيَةٞ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْۚ﴾[٢].

٣ ـ النظر فيما يتصل بالآية من خبر، أو شرط، أو إيضاح في معنى آخر:

ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ﴾[٣] فإن معنى الآية بهذا القدر قد يشكل، ويتضح المعنى المطلوب بتتمتها وهو قول: ﴿مِنَ ٱلۡفَجۡرِۖ﴾[٤].

٤ ـ دلالة السياق:

حيث يرشد إلى القطع بعدم احتمال غير المراد، ومثاله قوله تعالى: ﴿ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ ﴿٤٩﴾﴾[٥] إذ سياق الآية يدل على أنه الذليل الحقير.

٥ ـ ملاحظة النقل عن المعنى الأصلي:

وذلك أنه قد يستعار الشيء لمشابهه، ثم يستعار من المشابه لمشابه المشابه، ويتباعد عن المسمى الحقيقي بدرجات، فيذهبُ عن الذهن الجهة المسوِّغة لنقله من الأول إلى الآخر، وطريق معرفة ذلك

---

(١) سورة المائدة: الآية ٨٩.
(٢) سورة النساء: الآية ٩٢.
(٣) سورة البقرة: الآية ١٨٧.
(٤) انظر: تفسير القرطبي جـ ٢ ص ٣١٨.
(٥) سورة الدخان: الآية ٤٩.

بالتدريج. كقوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[1]، فأصل معنى «دون» للمكان الذي هو أنزل من مكان غيره، ومنه الشيء الدون للحقير، ثم استعير للتفاوت في الأحوال والرتب، فقيل: زيد دون عمرو في العلم والشرف، ثم اتسع فيه، فاستعير في كل ما تجاوز حداً إلى حدّ، وتخطى حكماً إلى حكم آخر، كما في هذه الآية، فيكون المعنى: لا تتجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين.

٦ ـ معرفة سبب النزول:

فإن معرفة سبب نزول الآية يزيل الإشكال عنها ويوضح المراد منها، ومثاله قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٥٨﴾﴾[2]. فظاهر لفظها لا يقتضي أن السعي فرض، لأن رفع الجناح يفيد الإباحة لا الوجوب، وهذا ما فهمه عروة بن الزبير في بادىء الأمر، حتى بينت له عائشة رضي الله عنها أن نفي الجناح ليس نفياً للفرضية بما ورد في سبب نزولها[3].

٧ ـ السلامة من التدافع:

ومثاله قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ﴾[4] إذ تحتمل معنيين:

الأول: أن الطوائف لا تنفر من أماكنها وبواديها جملة، بل

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٢٨.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٥٨.

(٣) انظر سبب نزول الآية في صحيح البخاري جـ ٥ ص ١٥٣ في كتاب التفسير، باب قوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ ...﴾.

(٤) سورة التوبة: الآية ١٢٢.

بعضهم ينفر لتحصيل التفقه بوفودهم على رسول الله ﷺ وإذا رجعوا إلى قومهم أعلموهم بما حصل لهم.

الثاني: أن يكون المراد بالفئة النافرة هي من تسير مع رسول الله ﷺ في مغازيه وسراياه، والمعنى: ما كان لهم أن ينفروا أجمعين مع رسول الله ﷺ في مغازيه، لتحصيل المصالح المتعلقة ببقاء مَنْ يَبْقى في المدينة. والفئة النافرة مع رسول الله ﷺ تتفقه في الدين بسبب ما يؤمرون به ويسمعون منه، فإذا رجعوا إلى من بقي بالمدينة أعلموهم بما حصل لهم في صحبة الرسول ﷺ من العلم.

والأقرب من هذين الاحتمالين هو الأول، لأن الاحتمال الثاني يخالفه ظاهر الآية: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُوا۟ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا۟ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِۦ﴾[1] وكذا قوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُوا۟ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُوا۟ جَمِيعًا﴾[2]، فإن ذلك يقتضي إما طلب الجميع بالنفير، أو إباحته، وذلك في ظاهره يخالف النهي عن نفر الجميع، وإذا تعارض محملان يلزم من أحدهما معارضتُه، ولا يلزم من الآخر، فالثاني أولى[3].

المبحث الثالث عشر: فهم حقيقة الخلاف في تفسير القرآن بين السلف:

يجب على المفسر أن يفهم ما يحكيه المصنفون في التفسير من أقوال في معنى الآية، والهدف من ذلك.

فأكثر الأقوال التي نقلت إلينا ـ وبخاصة ما ورد عن الصحابة والتابعين ـ تسير في اتجاه واحد، لاستيعاب معنى الآية، فإذا فسرها أحدهم بنوع فسرها الآخر بنوع آخر، فكل واحد عبر عن معنى في

---

(١) سورة التوبة: الآية ١٢٠.

(٢) سورة النساء: الآية ٧١.

(٣) انظر البرهان في علوم القرآن جـ ٢ ص ١٩٩ ـ ٢٠٤.

الآية بنوع غير النوع الذي ذكره الآخر، وهذا ما يسمى لدى العلماء بـ «اختلاف التنوع».

وقد أشار إلى وجوده سفيان بن عيينة حيث قال: «ليس في تفسير القرآن اختلاف، إنما هو كلام جامع يراد منه هذا وهذا»[1] وأبو الدرداء إذ قال: «لا تفقه كل الفقه حتى ترى للقرآن وجوهاً»[2]. كما أن شيخ المفسرين ابن جرير الطبري كثيراً ما يجمع أقوال الصحابة والتابعين في معنى عام يشملها كلها، وهذا واضح في جل تفسيره رحمه الله.

وفَصَّل الكلام في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال: «الخلاف بين السلف في التفسير قليل وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير، وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد»[3]، وقال عند بيانه لتفسير القرآن بأقوال التابعين: «فيقع في عباراتهم تباين في الألفاظ يحسبها من لا علم عنده اختلافاً، فيحكيها أقوالاً وليس كذلك، فإن منهم من يعبر عن الشيء بلازمه أو نظيره، ومنهم من ينص على الشيء بعينه، والكل بمعنى واحد في كثير من الأماكن، فليتفطن اللبيب لذلك والله الهادي»[4].

وبين بدر الدين الزركشي ما يجب على المفسر ملاحظته عند نقل أقوال المفسرين بقوله:

«يكثر في معنى الآية أقوالهم واختلافهم، ويحكيه المصنفون

---

(١) الأثر أورده الشوكاني في فتح القدير جـ ١ ص ١٢، وعزاه إلى سعيد بن منصور في سننه وابن المنذر والبيهقي في كتاب الرؤية.
(٢) الأثر أورده الشوكاني في فتح القدير جـ ١ ص ١٢، وعزاه إلى ابن سعد في الطبقات وأبي نعيم في الحلية عن أبي قلابة.
(٣) مقدمة في أصول التفسير ص ٣٨.
(٤) المرجع السابق ص ١٠٤.

للتفسير بعبارات متباينة الألفاظ، ويظن من لا فهم له عنده أن في ذلك اختلافاً فيحكيه أقوالاً، وليس كذلك، بل يكون كل واحد منهم ذكرَ معنًى ظهر من الآية، وإنما اقتصر عليه، لأنه أظهر عند ذلك القائل، أو لكونه أليق بحال السائل، وقد يكون بعضهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره، والآخر بمقصوده وثمرته، والكل يؤول إلى معنى واحد غالباً، والمراد الجميع، فليتفطن لذلك، ولا يفهم من اختلاف العبارات اختلاف المرادات، كما قيل:

عباراتُنا شتَّى وحسنُك واحدٌ وكلٌّ إلى ذاك الجمالِ يشيرُ

ثم قال:

«وكثيراً ما يذكر المفسرون شيئاً في الآية على جهة التمثيل لما دخل في الآية، فيظن بعض الناس أنه قصر الآية على ذلك»[1].

والخلاف في التفسير على نوعين:

الأول: اختلاف التنوع.

الثاني: اختلاف التضاد.

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الأول هو الغالب في تفسير سلف الأمة الذي يظن أنه مختلف، وأن جمع عباراتهم نافع جداً، فإن مجموع عباراتهم أدل على المقصود من عبارة أو عبارتين.

وأشار إلى أن الثاني قليل، وأنه لا بد من وجود اختلاف مخفف بينهم، كما يوجد مثل ذلك في الأحكام، وضرب لكل ذلك أمثلة وضحت المقصود وبينت المراد، فليرجع إليها من أراد[2].

وأسباب الاختلاف في التفسير عديدة، أغلبها يعود إلى الأسباب التالية:

---

(١) البرهان في علوم القرآن جـ ٢ ص ١٥٩.

(٢) انظر: مقدمة في أصول التفسير ٣٨، ٤٩، ٥٤.

١ ـ الاختلاف في القراءات.

٢ ـ الاختلاف في رواية أو فهم حديث المصطفى ﷺ.

٣ ـ احتمال الإحكام أو النسخ.

٤ احتمال العموم أو الخصوص.

٥ ـ احتمال الإطلاق أو التقييد.

٦ ـ احتمال الحقيقة أو المجاز.

٧ ـ الاختلاف في وجوه الإعراب.

٨ ـ الاختلاف في مرجع التقدير.

٩ ـ الاشتراك اللفظي.

١٠ ـ احتمال الإضمار أو الاستقلال.

١١ ـ اختلاف اللغويين في معنى الكلمة.

١٢ ـ التعصب المذهبي.

١٣ ـ الاختلاف العقدي[١].

أقول: إن على المفسر أن يفهم الأقوال التي تذكر في تفسير الآيات، وما يكون فيها من خلاف في الظاهر، إذ أن بعض المفسرين يعبر عن المراد في تفسير الآيات بعبارات غير عبارات الآخر، وهي كلها تدل على معنى واحد، وبعضهم يذكر من الاسم العام بعض

---

(١) يراجع في أسباب اختلاف المفسرين:

مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره للدكتور سعود بن عبد الله الفَنيسان، أسباب اختلاف المفسرين للدكتور محمد بن عبد الرحمن الشايع، بحوث في أصول التفسير ومناهجه للدكتور فهد بن عبد الرحمن الرومي ص ٤٤، ٤٥، فصول في أصول التفسير للشيخ مساعد الطيار ص ٦٣ ـ ٦٩، أصول التفسير وقواعده للشيخ خالد العك ص ٨٣، ٩٠، تاريخ التفسير لقاسم القيسي ص ٢٣ ـ ٤٨.

أنواعه على سبيل التمثيل وتنبيه المستمع على النوع لا على سبيل الحصر والتقييد، وبعضهم يذكر معنى والآخر يذكر معنى آخر ولفظ الآية يحتمل كلا المعنيين كاللفظ المشترك لأكثر من معنى[1].

فعلى المفسر أن يعرف كل ذلك ويتدبره قبل أن يتناول الآيات بالتفسير والتحليل فإنه أدعى إلى الوصول إلى المعنى السليم.

المبحث الرابع عشر: معرفة الكليات والأفراد في القرآن الكريم:

يقصد بالكليات: الألفاظ أو الأساليب الواردة في القرآن الكريم على معنى مطرد.

أما الأفراد فيقصد بها: الألفاظ أو الأساليب التي أتت في القرآن الكريم بمعنى مفرد غير المعنى الذي تستعمل فيه عادة.

ومثال ذلك: ما قاله ابن فارس: «كل ما في القرآن من ذكر ﴿ٱلْبُرُوجِ﴾ فإنها الكواكب، كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ۝١﴾[2] إلا التي في سورة النساء ﴿وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾[3] فإنها القصور الطوال، المرتفعة في السماء الحصينة»[4]. فإن المعنى الأول عام في كل القرآن، والمعنى الذي في سورة النساء فرد خاص بهذا الموضع.

وقد اهتم العلماء بهذا النوع، فأثر عن الصحابة والتابعين جملة من الأمثلة فيه. كما أن للمفسرين أقوالاً متناثرة في تفاسيرهم، وقد تتبع ذلك: أحمد بن فارس الإمام اللغوي المتوفى سنة **٣٩٥**هـ في كتابه «الأفراد»، ونقل أجزاء منه بدر الدين الزركشي في كتابه «البرهان»[5]،

---

(١) انظر: مقدمة في أصول التفسير ٣٨، ٤٣، ٤٩، وأصول التفسير وقواعده ٩٢.
(٢) سورة البروج: الآية ١.
(٣) سورة النساء: الآية ٧٨.
(٤) انظر: البرهان في علوم القرآن جـ ١ ص ١٠٥.
(٥) البرهان في علوم القرآن جـ ١ ص ١٠٥ ـ ١١١.

وجلال الدين السيوطي في كتابيه: «الإتقان في علوم القرآن»[1] و «معترك الأقران في إعجاز القرآن»[2]. وابن عقيلة المكي المتوفى سنة ١١٥٠هـ في كتابه «الزيادة والإحسان في علوم القرآن»[3].

كما أن للراغب الأصفهاني الحسين بن محمد المتوفى سنة ٥٠٢هـ اهتماماً به في كتابه «المفردات في غريب القرآن»، وقد جمع ذلك محققه: صفوان داوودي في خاتمته.

ولأبي البقاء الكفوي أيوب بن موسى المتوفى سنة ١٠٩٤هـ عناية به في كتابه «الكليات» حيث يذكر تحت كل لفظة قرآنية كلياتها إن وجد لها ذلك.

ولابن عاشور محمد الطاهر في تفسيره «التحرير والتنوير» اهتمام بذلك حيث أشار إلى أنه استقرأ القرآن الكريم، وأظهر اصطلاحات عدة من خلال نظمه وكلمه، وسماها «عادات القرآن»[4].

أقول: إن معرفة الكليات والأفراد في ألفاظ القرآن الكريم وأساليبه مفيدة جداً للمفسر، ذلك أنه سيعرف المعنى الكلي في جميع الألفاظ المتكررة في القرآن، كما سيعرف ما يستثنى منها، سواء فرداً أو أفراداً.

---

(١) الإتقان في علوم القرآن جـ ٢ ص ١٥٦ ـ ١٦٥.
(٢) معترك الأقران في إعجاز القرآن جـ ٣ ص ٥٦٢ ـ ٥٧٠.
(٣) الزيادة والإحسان في علوم القرآن، النوع السادس بعد المائة.
(٤) التحرير والتنوير جـ ١ ص ١٢٤.

الفصل الرابع
قواعد التفسير

وفيه إحدى وعشرون قاعدة:

القاعدة الأولى: إذا ثبتت القراءة فلا يجوز ردها.

القاعدة الثانية: اختلاف القراءات يدل على معنى الآية ويكثره.

القاعدة الثالثة: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

القاعدة الرابعة: نصوص القرآن الكريم يجب حملها على عمومها ما لم يرد نص على تخصيصها.

القاعدة الخامسة: إذا احتمل اللفظ وجوهاً متعددة، ولا مانع من إرادة الجميع وجب حمله عليها.

القاعدة السادسة: الأصل حمل ألفاظ القرآن الكريم على ظاهرها إلا لدليل يصرفها عنه.

القاعدة السابعة: الآيات التي توهم التعارض يحمل كل نوع منها على ما يليق به ويناسب المقام كل بحسبه.

القاعدة الثامنة: النكرة في سياق النفي، أو النهي، أو الشرط، أو الاستفهام، تدل على العموم.

القاعدة التاسعة: الفعل في سياق النفي، أو النهي، أو الشرط، أو الاستفهام، يفيد العموم.

القاعدة العاشرة: الألف واللام الداخلة على الأوصاف وأسماء الأجناس تفيد الاستغراق.

القاعدة الحادية عشرة: صيغة الأمر إذا جاءت بعد حضر دلت على الإباحة.

القاعدة الثانية عشرة: الأمر بالشيء نهي عن ضده، والنهي عن الشيء أمر بضده.

القاعدة الثالثة عشرة: الفعل المعدّى بالحروف المتعددة، لا بد أن يكون له مع كل حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر.

القاعدة الرابعة عشرة: الاستفهام الإنكاري يكون متضمناً معنى النفي.

القاعدة الخامسة عشرة: «عسى» من الله في القرآن الكريم واجبة.

القاعدة السادسة عشرة: زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى.

القاعدة السابعة عشرة: إفادة الإباحة من لفظ: الإحلال، ورفع الجناح....

القاعدة الثامنة عشرة: إفادة التحريم من لفظ: النهي، والتصريح بالتحريم....

القاعدة التاسعة عشرة: إفادة الوجوب من لفظ: الأمر المطلق، والفرض....

القاعدة العشرون: الأصل في الأوامر الوجوب.

القاعدة الحادية والعشرون: الأصل في النواهي التحريم.

الفصل الرابع
قواعد التفسير[1]

إن لتفسير كلام الله تعالى قواعد مهمة وضعها العلماء الذين اهتموا بدلالة الألفاظ، وهي متفرقة بين كتب أصول الفقه، والتفسير، والبلاغة، واللغة، وإن كان الأصوليون أكثر من تعمّق فيها واستخرجها.

وقد بين بدر الدين الزركشي أهمية هذه القواعد التي سماها بالقانون العام فقال:

«ومعلوم أن تفسيره يكون بعضه من قبيل بسط الألفاظ الوجيزة وكشف معانيها، وبعضه من قبيل ترجيح بعض الاحتمالات على بعض، لبلاغته ولطف معانيه، ولهذا لا يستغنى عن قانون عام يعوّل في تفسيره إليه، من معرفة مفردات ألفاظه ومركباتها. وسياقه، وظاهره وباطنه، وغير ذلك مما لا يدخل تحت الوهم، ويدق عنه الفهم»[2].

ويمكن تقسيم هذه القواعد إلى قسمين:

الأول: القواعد العامة، وهي التي يمكن أن يعملها المفسر عندما

---

(١) أعني بقواعد التفسير: الأحكام الكلية العامة، التي يتوصل بها إلى إيضاح تفسير القرآن الكريم.

(٢) البرهان في علوم القرآن جـ ١ ص ١٥.

يفسر آية من القرآن، ويصح أن نسميها بالقواعد التفسيرية، أو قواعد التفسير.

الثاني: القواعد الترجيحية، وهي التي يمكن أن يعملها المفسر عند الترجيح بين أقوال المفسرين[1].

ومع تقسيم هذه القواعد إلى قسمين فإنهما قد يتداخلان فيكملان بعضهما.

ويمكن الإفادة من هذه القواعد عند تفسير آيات التنزيل، لتوضيح المعنى، ولاستخراج فوائد ونكات أصولية أو لغوية أو بلاغية، ولاختيار أحد الأقوال على غيره، ولرد أحد الأقوال.. ونحو ذلك.

وفي هذا المقام لا يمكنني حصر هذه القواعد، أو الإتيان على أغلبها، بل أذكر بعضاً منها مما يفتح المجال أمام المفسر والمتدبر لكلام الله تعالى، كي يتتبعها وينشدها فإنها خير معين لفهم كتاب الله، وبواسطتها تكون بيده الأداة التي تساعده على استنباط واستخراج معاني القرآن. وإليك الآن بعضاً من هذه القواعد:

القاعدة الأولى: إذا ثبتت القراءة فلا يجوز ردها:

إذا توفر للقراءة أركانها وشروطها المثبتة، فإنه يجب قبولها، واعتبارها قرآناً منزلاً. وقد قرر ذلك العلماء المحققون، قال ابن الجزري:

«كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها. فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها»[2].

---

(١) انظر: فصول في أصول التفسير ص ٨٧ وما بعدها.

(٢) النشر في القراءات العشر جـ ١ ص ٩.

القاعدة الثانية: اختلاف القراءات يدل على معنى الآية ويكثره:

إذا ثبتت القراءات واختلف المعنى في كل قراءة، فإن الآية تدل على كل المعاني التي دلت عليها القراءات، قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ بعد أن تحدث عن القراءات المتواترة ـ:

«فهذه القراءات التي يتغاير فيها المعنى كلها حق، وكل قراءة منها مع القراءة الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها، واتباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً، لا يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى ظناً أن ذلك تعارض»[1].

القاعدة الثالثة: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب:

وهي قاعدة أصولية مشهورة، ولها تعلق كبير بمبحث أسباب النزول إذا جاء اللفظ المنزل عاماً، وقد قررها علماء الأمة من مفسرين وأصوليين وغيرهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قصر عمومات القرآن على أسباب نزولها باطل، فإن عامة الآيات نزلت بأسباب اقتضت ذلك، وقد علم أن شيئاً منها لم يقصر على سببه»[2].

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي: «القاعدة الثانية: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص الأسباب، وهذه القاعدة نافعة جداً، بمراعاتها يحصل للعبد خير كثير، وعلم غزير، وبإهمالها وعدم ملاحظتها يفوته علم كثير، ويقع في الغلط والارتباك الخطير، وهذا الأصل اتفق عليه المحققون من أهل الأصول وغيرهم»[3].

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام جـ ١٣ ص ٣٩١.
(٢) المرجع السابق جـ ١٥ ص ٣٦٤.
(٣) القواعد الحسان لتفسير القرآن ص ٧.

القاعدة الرابعة: نصوص القرآن الكريم العامة يجب حملها على عمومها ما لم يرد نص على تخصيصها:

إذا أتت ألفاظ القرآن الكريم عامة فإنها تبقى على عمومها، ولا معنى لتخصيصها دون مخصص، فمتى أمكن حمل الآية على معنى عام فالأولى حمل النص عليه، ولا داعي لتخصيصه بواحد من المعاني الجزئية التي جاءت في التفاسير، ولذا نلحظ عند تتبعنا لأقوال المفسرين في تفسير كلمة أو جملة قرآنية عدة أوجه وتفسيرات، وبعد النظر والتأمل يظهر أن هذه الوجوه هي من قبيل المعاني الجزئية لدلالة الكلمة أو الجملة ذات المعنى العام، فلا معنى لحمله على أحدها دون مخصص لذلك[1]، ويوضح هذه القاعدة القاعدة التالية.

القاعدة الخامسة: إذا احتمل اللفظ وجوهاً متعددة، ولا مانع من إرادة الجميع وجب حمله عليها:

أي: أن الآية إذا احتملت عدة معان مع إمكان حملها عليها جميعاً، فإننا نحمل الآية على جميع تلك المعاني.

قال بدر الدين الزركشي ـ متحدثاً عن اللفظ إذا دل على معنيين ـ:

«الضرب الثاني: أن لا يتنافيا اجتماعاً، فيجب الحمل عليهما عند المحققين، ويكون ذلك أبلغ في الإعجاز والفصاحة، وأحفظ في حق المكلف، إلا أن يدل دليل على إرادة أحدهما»[2].

وقال الشنقيطي ـ رحمه الله ـ مبيناً منهجه في تفسيره عند تعدد الأقوال:

«وربما كان في الآية الكريمة أقوال كلها حق، وكل واحد منها

---

(١) انظر: قواعد التدبر الأمثل ص ٥٩.

(٢) البرهان في علوم القرآن جـ ٢ ص ١٦٨، وانظر: النكت والعيون جـ ١ ص ٤٠.

يشهد له قرآن، فإنا نذكرها ونذكر القرآن الدال عليها من غير تعرض لترجيح بعضها، لأن كل واحد منها صحيح»[1].

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية عند بيانه لقوله تعالى: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٥٥﴾ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾[2] أن الآيتين مشتملتان على آداب نوعي الدعاء: دعاء العبادة، ودعاء المسألة، وبكل منهما فسرت الآية، ثم قال: «وليس هذا من استعمال اللفظ المشترك في معنييه كليهما، أو استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، بل هذا استعمال في حقيقته المتضمنة للأمرين جميعاً، فتأمله فإنه موضوع عظيم النفع، وقلّ ما يُتفطن، وأكثر آيات القرآن دالّة على معنيين فصاعداً فهي من هذا القبيل» ثم مثل له بقوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ﴾[3] فقال: «فُسِّر «الدلوك» بالزوال، وفُسِّر بالغروب، وليس بقولين، بل اللفظ يتناولهما معاً، فإن الدلوك هو الميل، ودلوك الشمس ميلها، ولهذا الميل مبتدأ ومنتهى، فمبتدأه الزوال، ومنتهاه الغروب، واللفظ متناول لهما بهذا الاعتبار»[4].

القاعدة السادسة: الأصل حمل ألفاظ القرآن الكريم على ظاهرها إلا لدليل يصرفه عنه:

يجب حمل نصوص القرآن الكريم على ظاهرها المتبادر منها إلا بدليل من الكتاب أو السنة يجب الرجوع إليه.

ونلحظ في كتب التفسير وغيرها تفسيراً للنصوص بما لا تحتمله

---

(١) أضواء البيان جـ ١ ص ٨٦.

(٢) سورة الأعراف: الآيتان ٥٥، ٥٦.

(٣) سورة الإسراء: الآية ٧٨.

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام جـ ١٥ ص ١٠، ١١، وانظر: بدائع الفوائد لابن القيم جـ ٢ ص ٢١٩.

إما بمعان لم تدل عليها الآية، أو بتفصيلات لا يحتملها ظاهر النص، أو بتفسير باطني لا يعرفه إلا الخاصة، أو بتأويلات تتمشى مع مذاهب المتأولة الفاسدة.

وفي تطبيق هذه القاعدة إثبات للنص على ظاهره دون تحريف أو تعطيل، ورد على أولئك المتأولة الذين حملوا النصوص ما لا تحتمل.

قال ابن جرير الطبري: «فمن ادّعى في التنزيل ما ليس في ظاهره، كلّف البرهانَ على دعواه من الوجه الذي يجب التسليمُ له»[1].

وقال الشيخ الشنقيطي عند تفسيره لقوله تعالى ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[2]: «وظاهر القرآن تعدد الموازين لكل شخص، لقوله: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾[3] وقوله: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾[4]، فظاهر القرآن يدل على أن للعامل الواحد موازين يوزن بكل واحد منها صنف من أعماله، كما قال الشاعر:

ملكٌ تقومُ الحادثاتُ لعدلِه ... فكلُّ حادثةٍ لها ميزانُ

والقاعدة المقررة في الأصول: أن ظاهر القرآن لا يجوز العدول عنه إلا بدليل يجب الرجوع إليه»[5].

القاعدة السابعة: الآيات التي توهم التعارض يحمل كل نوع منها على ما يليق به ويناسب المقام كل بحسبه:

قد يفهم بعض الناس أن هناك اختلافاً بين الآيات ـ وهو في الحقيقة ليس كذلك ـ فإنه في هذه الحالة تحمل كل آية على ما

---

(١) تفسير ابن جرير الطبري جـ ١١ ص ٥٥ محقق.
(٢) سورة الأنبياء: الآية ٤٧.
(٣) سورة الأعراف: الآية ٨، وسورة المؤمنون: الآية ١٠٢.
(٤) سورة الأعراف: الآية ٩، وسورة المؤمنون: الآية ١٠٣.
(٥) أضواء البيان جـ ٤ ص ٥٨٥.

يناسبها، قال الزركشي: «والقاعدة في هذا وأشباهه أن الألفاظ إذا اختلفت وكان مرجعها إلى أمر واحد لم يوجب ذلك اختلافاً»[1].

وقال الكرماني: «الاختلاف على وجهين:

اختلاف تناقض: وهو ما يدعو فيه أحد الشيئين إلى خلاف الآخر، كما زعم بعض الملحدة في بعض من الآيات، قال: وستأتي في مواضعها مُبيّناً لا تناقض فيه ولا تباين - بحمد الله تعالى -.

واختلاف تلازم: وهو ما يوافق الجانبين، كاختلاف وجوه القراءات، ومقادير السور والآيات، واختلاف الأحكام من الناسخ والمنسوخ، والأمر والنهي، والوعد والوعيد»[2].

ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴿١٠١﴾﴾[3] حيث دلت على أنه لا أنساب بين الناس يوم القيامة، وأنهم لا يتساءلون ذاك اليوم.

بينما جاء ما يدل على ثبوت الأنساب بينهم في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴿٣٤﴾ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ﴿٣٥﴾ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ ﴿٣٦﴾﴾[4] وفي آيات أخرى ما يدل على أنهم يتساءلون كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴿٢٥﴾﴾[5].

والجواب عن الأول: أن المراد بنفي الأنساب انقطاع فوائدها وآثارها التي كانت مترتبة عليها في الدنيا، لا نفي حقيقتها، فإن الكفار يَدَّعون أن أنسابهم تنفعهم يوم القيامة، فأخبر تعالى أنه لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

---

(١) البرهان في علوم القرآن جـ ٢ ص ٤٦.
(٢) غرائب التفسير وعجائب التأويل جـ ١ ص ٣٠١.
(٣) سورة المؤمنون: الآية ١٠١.
(٤) سورة عبس: الآيات ٣٤، ٣٥، ٣٦.
(٥) سورة الطور: الآية ٢٥.

والجواب عن الثاني من وجهين:

الأول: أن كلامهم ونطقهم إنما هو في أول الأمر، إذ يتكلمون ويعتذرون وقد ينكرون ما هم عليه من الكفر ويقسمون على ذلك. ثم إذا ختم على ألسنتهم وأفواههم، وشهدت عليهم جوارحهم بما كانوا يكسبون، ورأوا أن الكذب غير مفيد لهم أخرسوا فلم ينطقوا.

الثاني: أن نفي السؤال عند تشاغلهم بالصعق والمحاسبة والجواز على الصراط، وإثباته فيما عدا ذلك[1].

القاعدة الثامنة: النكرة في سياق النفي، أو النهي، أو الشرط، أو الاستفهام، تدل على العموم:

إذا وقعت النكرة بعد أحد هذه الأدوات فإنها تدل على العموم، وأمثلة ذلك:

النفي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾[2].

النهي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾[3].

الشرط قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾[4].

الاستفهام قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾[5].

---

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن جـ ٣ ص ٨٨، ٨٩. والقواعد الحسان ص ٣٧، ودفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ص ٢١٤.

(٢) سورة الكهف: الآية ٤٩.

(٣) سورة الحجر: الآية ٦٥.

(٤) سورة التوبة: الآية ٦.

(٥) سورة مريم: الآية ٦٥، وانظر البرهان في علوم القرآن جـ ٢ ص ٦.

القاعدة التاسعة: الفعل في سياق النفي، أو النهي، أو الشرط، أو الاستفهام يفيد العموم:

إذا أتى الفعل بعد أحد هذه الأدوات فإنه يفيد العموم، وأمثلة ذلك:

النفي قوله تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾[1].

النهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[2].

الشرط قوله تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم﴾[3].

الاستفهام قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾[4].

القاعدة العاشرة: الألف واللام الداخلة على الأوصاف وأسماء الأجناس تفيد الاستغراق:

مثال الأوصاف: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّآئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾﴾[5] فيدخل في هذه الأوصاف كل ما تناوله من معاني الإسلام والإيمان والقنوت والصدق والصبر... وأن بكمال هذه الأوصاف يكمل لصاحبها ما رتب عليها من المغفرة والأجر العظيم،

---

(١) سورة طه: الآية ٦٩.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٥.

(٣) سورة محمد: الآية ٣٨.

(٤) سورة الأنبياء: الآية ٤٢.

(٥) سورة الأحزاب: الآية ٣٥.

وبنقصانها ينقص، وبعدمها يفقد.

ومثال اسم الجنس: قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ﴾[1] فيشمل البر جميع أنواعه، وتشمل التقوى جميع ما ينبغي ويلزم اتقاؤه من أنواع المخوفات والمعاصي والمحرمات[2].

قال الشيخ السعدي: «وقد نبه النبي ﷺ أمته إلى هذه القاعدة، وأرشدهم إلى اعتبارها، إذ عَلَّمهم أن يقولوا في التشهد في الصلاة: «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين» فقال: «فإنكم إذا فعلتم ذلك فقد سلمتم على كل عبدٍ لله صالحٍ في السماء والأرض»[3].

القاعدة الحادية عشرة: صيغة الأمر إذا جاءت بعد حضر دلت على الإباحة:

ومثالها: قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا ٱلْبَيْعَ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٩ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾[4] فلفظة «فانتشروا» و «وابتغوا» أمران جاءا بعد حضر وهو «وذروا» مما يدل على إباحة الانتشار وابتغاء الرزق.

القاعدة الثانية عشرة: الأمر بالشيء نهي عن ضده، والنهي عن الشيء أمر بضده:

فالأمر بامتثال شيء لا يمكن أن يؤتى به على وجه الكمال إلا

---

(١) سورة المائدة: الآية ٢.

(٢) انظر: القواعد الحسان لتفسير القرآن ص ٩، ١٢.

(٣) القواعد الحسان ص ١٢، ١٣. والحديث أخرجه البخاري في كتاب أبواب العمل في الصلاة، باب من سمى قوماً أو سلم في الصلاة على غيره مواجهة وهو لا يعلم. صحيح البخاري ج ٢ ص ٦٠.

(٤) سورة الجمعة: الآيتين ٩، ١٠.

بترك ضده، وكذا النهي عن الشيء.

ومثال ذلك: إذا أمر بالتوحيد، والصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، وبر الوالدين، والعدل، والإحسان. كان ناهياً عن: الشرك، وعن ترك الصلاة، وترك الزكاة، وترك الصوم، وترك الحج، وعن العقوق والقطيعة، وعن الظلم والإساءة.

وإذا نهى عن الشرك، وعن الظلم. كان أمراً بالتوحيد والعدل[1].

القاعدة الثالثة عشرة: الفعل المعدَّى بالحروف المتعددة، لا بد أن يكون له مع كل حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر:

وقد وضَّح هذه القاعدة ابن قيم الجوزية عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾[2] حيث قال:

«وأما المسألة السابعة وهي تعدية الفعل هنا بنفسه دون حرف «إلى»، فجوابها أن فعل الهداية يتعدى بنفسه تارة، وبحرف «إلى» تارة، وبـ «اللام» تارة. والثلاثة في القرآن:

فمن المعدى بنفسه: هذه الآية، وقوله: ﴿وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾[3].

ومن المعدى بـ ﴿إِلَىٰ﴾: قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[5].

ومن المعدى بـ «اللام»: قوله ـ قول أهل الجنة ـ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ

---

(١) انظر: القواعد الحسان ص ١١٣.
(٢) سورة الفاتحة: الآية ٦.
(٣) سورة الفتح: الآية ٢.
(٤) سورة الشورى: الآية ٥٢.
(٥) سورة الأنعام: الآية ١٦١.

ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾[2].

والفروق لهذه المواضع تدق جداً عن أفهام العلماء، ولكن نذكر قاعدة تشير إلى الفرق وهي:

أن الفعل المعدى بالحروف المتعددة لا بد أن يكون له مع كل حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر.

وهذا بحسب اختلاف معاني الحروف، فإن ظهر اختلاف الحرفين ظهر الفرق. نحو: رغبت عنه، ورغبت فيه، وعدلت إليه، وعدلت عنه، وملت إليه، وعنه، وسعيت إليه، وبه.

وإن تفاوت معنى الأدوات عسر الفرق نحو: قصدت إليه، وقصدت له، وهديته إلى كذا، وهديته لكذا. وظاهرية النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر. وأما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف، ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال، فيشربون الفعل المتعدى به معناه. هذه طريقة إمام الصناعة سيبويه رحمه الله تعالى، وطريقة حذّاق أصحابه يُضَمِّنون الفعل معنى الفعل، لا يقيمون الحرف مقام الحرف. وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن»[3].

القاعدة الرابعة عشرة: الاستفهام الإنكاري يكون مضمناً معنى النفي[4]:

ومثاله قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٤٣.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٩.

(٣) بدائع الفوائد جـ ٢ ص ٢٠، ٢٢.

(٤) انظر: البحر المحيط جـ ١ ص ٣٩٤ «الأولى»، والبرهان في علوم القرآن جـ ٤ ص ٧٤، ٤١١، ودفع إيهام الاضطراب ص ٢٥.

نَفْسَهُۥ ﴾[1] أي: لا أحد يرغب عنها.

وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[2] أي: لا أحد يغفر الذنوب إلا الله.

وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾[3] أي: لا أحد.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ ﴾[4] أي: لا أحد أظلم ممن فعل ذلك.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾[5] أي: لا أحد أظلم منه.

القاعدة الخامسة عشرة: ﴿عَسَىٰ ﴾ من الله في القرآن واجبة:

أي: إن ﴿عَسَىٰ ﴾ إذا وردت في القرآن الكريم من الله تعالى فهي واجبة الوقوع، قال ابن عباس رضي الله عنهما: «كل ﴿عَسَىٰ ﴾ في القرآن واجبة»[6] وقال أيضاً: «و ﴿عَسَىٰ ﴾ من الله واجب»[7].

وقال أبو عبيدة عند بيانه لقوله تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾[8]: «﴿عَسَى ٱللَّهُ ﴾ هي إيجاب من الله، وهي في القرآن

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٣٠.
(٢) سورة آل عمران: الآية ١٣٥.
(٣) سورة الحجر: الآية ٥٦.
(٤) سورة البقرة: الآية ١١٤.
(٥) سورة الأنعام: الآية ٩٣.
(٦) الأثر أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره جـ ٦ ص ١٧٦٦، والبيهقي في سننه جـ ٩ ص ١٣ كتاب السير، باب ما جاء في عذر المستضعفين.
(٧) الأثر أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره جـ ٦ ص ١٨٧٤، وعزاه أيضاً إلى الضحاك والحسن وأبي مالك والسدي.
(٨) سورة النساء: الآية ٨٤.

كلها واجبة»[1].

وقال الجوهري: «﴿عَسَىٰ﴾ من الله واجبة، إلا في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ﴾[2]».

وقال أبو حيان عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾[3]: «و ﴿عَسَىٰ﴾ من الله واجب، حيثما وقعت في القرآن»[4].

وعبر بعض المفسرين عن الوجوب بالتحقيق، قال أبو حيان عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾[5] «كل ﴿عَسَىٰ﴾ في القرآن للتحقيق، يعنون به الوقوع، إلا قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾[6]».

القاعدة السادسة عشرة: زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى:

أي: إن الزيادة في بنية الكلمة يدل على زيادة في معناها، فالألفاظ أدلة على المعاني، فإذا زيد في الألفاظ، وجب زيادة المعنى، وسواء كانت الزيادة في حروف الكلمة، أم في وزنها، أم في تضعيفها[7].

قال الفخر الرازي: «قال المحققون: دخول اللفظ المهمل الضائع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز»[8].

---

(١) مجاز القرآن جـ ١ ص ١٣٤.
(٢) سورة التحريم: الآية ٥. الصحاح جـ ٦ ص ٢٤٣٦ مادة «عسا».
(٣) سورة التوبة: الآية ١٨.
(٤) البحر المحيط جـ ٥ ص ٢٠ وانظر جـ ٥ ص ٩٥؛ جـ ٦ ص ٧٢ الطبعة الأولى.
(٥) سورة البقرة: الآية ٢١٦.
(٦) سورة التحريم: الآية ٥. البحر المحيط جـ ٢ ص ١٤٤ الأولى.
(٧) انظر: البرهان في علوم القرآن جـ ٣ ص ٣٤.
(٨) تفسير الفخر الرازي جـ ٩ ص ٦٤.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولا يذكر فيه لفظاً زائداً إلا لمعنى زائد، وإن كان في ضمن ذلك التوكيد.. ثم قال: فزيادة اللفظ لزيادة المعنى، وقوة اللفظ لقوة المعنى»[1].

القاعدة السابعة عشرة:

إفادة الإباحة من لفظ: الإحلال، ورفع الجناح، والإذن، والعفو، وإن شئت فافعل، وإن شئت فلا تفعل، ومن الامتنان بما في الأعيان من المنافع وما يتعلق بها من الأفعال[2].

القاعدة الثامنة عشرة:

إفادة التحريم من لفظ: النهي، والتصريح بالتحريم، والحظر، والوعيد على الفعل، وذم الفاعل، وإيجاب الكفارة، وقوله: «لا ينبغي»، ولفظة «ما كان لهم» و «لم يكن لهم»، وترتيب الحد على الفعل، ولفظة «لا يحل» و «لا يصلح»، ووصف الفعل بأنه فساد، أو من تزيين الشيطان وعمله، وأن الله لا يحبه، وأنه لا يرضاه لعباده، ولا يزكي فاعله، ولا يكلمه، ولا ينظر إليه.. ونحو ذلك[3].

القاعدة التاسعة عشرة:

إفادة الوجوب من لفظ: «الأمر المطلق، والفرض، والكتب، ولفظة «على»، ولفظة «حق على العباد» و «على المؤمنين»، وترتيب الذم والعقاب على الترك، وإحباط العمل بالترك.. وغير ذلك[4].

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام جـ ١٦ ص ٥٣٧.
(٢) انظر: بدائع الفوائد جـ ٤ ص ٣، والبرهان في علوم القرآن جـ ٢ ص ١٢.
(٣) انظر: البرهان في علوم القرآن جـ ٢ ص ٨.
(٤) انظر: المرجع السابق جـ ٢ ص ٨.

القاعدة العشرون: الأصل في الأوامر الوجوب[1].

القاعدة الحادية والعشرون: الأصل في النواهي التحريم[2].

وبعد: فهذه بعض القواعد التي ينبغي على من أراد التصدي لتفسير كلام الله أن يفقهها ويدرك دلالاتها، وهناك قواعد أخرى مبثوثة في كتب التفسير والأصول يتعين على المفسر الاطلاع عليها ومعرفتها ليستطيع تفسير كلام الله تعالى وتبيين معناه[3].

---

(١) انظر: اللمع في أصول الفقه ص ٤٧ ـ ٤٩، وبدائع الفوائد جـ ٤ ص ٣، وإرشاد الفحول ص ١٧٣.

(٢) انظر: اللمع في أصول الفقه ص ٦٦، وإرشاد الفحول ص ١٩٢.

(٣) يمكن الإفادة من الكتب التالية في معرفة القواعد: بدائع الفوائد لابن القيم جـ ٤ ص ٦، البرهان في علوم القرآن جـ ٤ ص ٧٣، الإتقان في علوم القرآن جـ ٢ ص ٣٣٤، الزيادة والإحسان في علوم القرآن (النوع الخامس والأربعون بعد المائة)، القواعد الحسان للسعدي، العرفان في أصول القرآن ص ١٣٩، قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل، بحوث في أصول التفسير ص ١٩١، فصول في أصول التفسير ص ٨٧، قواعد الترجيح عند المفسرين، قواعد التفسير، قواعد وفوائد لفقه كتاب الله تعالى.

الفصـــل الخامـــس
شـروط المفسـر وآدابـه

المبحث الأول: شروط المفسر.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الشروط العلمية.

المطلب الثاني: الشروط العقلية.

المطلب الثالث: الشروط الدينية والخلقية.

المبحث الثاني: آداب المفسر.

المبحث الأول

شروط المفسر

إن من أراد أن يتصدى لتفسير القرآن الكريم ويضع نفسه في هذا الموضع الصعب، لا شك أنه يتعرض لأشق مهمة علمية، ذلك أنه يفسر كلام الله تعالى لا كلام أحد من البشر، فهي مهمة شاقة وخطرها عظيم، لذا فإن العلماء وضعوا شروطاً لا بد من توافرها بمن وضع نفسه بهذا الموقف. ويمكن تصنيف هذه الشروط ثلاثة أصناف:

١ ـ شروط علمية.

٢ ـ شروط عقلية.

٣ ـ شروط دينية وخلقية.

وتوضيحها في المطالب التالية:

المطلب الأول: الشروط العلمية:

إن على المفسر أن يكون عالماً بأحكام الشريعة من العبادات والمعاملات والسنن الواردة فيها، مطلعاً على أقوال المفسرين من السلف والخلف، فاقهاً لمعانيها.

وقد صنف العلماء العلوم التي يحتاجها المفسر وجعلوها شرطاً لازماً للمفسر.

قال الإمام النووي: «ويحرم تفسيره بغير علم والكلام في معانيه لمن ليس من أهلها، والأحاديث في ذلك كثيرة، والإجماع منعقد عليه.

وأما تفسيره للعلماء فجائز حسن والإجماع منعقد عليه.

فمن كان أهلاً للتفسير، جامعاً للأدوات التي يعرف بها معناه وغلب على ظنه المراد: فسَّره إن كان مما يدرك بالاجتهاد كالمعاني والأحكام الجلية والخفية، والعموم والخصوص، والإعراب، وغير ذلك.

وإن كان مما لا يدرك بالاجتهاد كالأمور التي طريقها النقل، وتفسير الألفاظ اللغوية فلا يجوز الكلام فيه إلا بنقل صحيح من جهة المعتمدين من أهله.

وأما من كان ليس من أهله لكونه غير جامع لأدواته: فحرام عليه التفسير، لكن له أن ينقل التفسير عن المعتمدين من أهله»[1].

ويمكن إيجاز هذه العلوم بالآتي:

أولاً: القرآن الكريم وعلومه:

على المفسر أن يولي القرآن الكريم وعلومه اهتمامه كله، فهما المفتاح الأول لفهم كتاب الله، ومن أبرز هذه العلوم:

١ ـ القراءات: ويقصد بها معرفة كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لناقله[2]، وهي على نوعين:

أحدهما: لا أثر له في التفسير.

---

(١) التبيان في آداب حملة القرآن ص ٩٩، ١٠٠.

(٢) البدور الزاهرة ص ٧.

والآخر: له أثر في التفسير وزيادة المعنى.

أما الأول: فهو الاختلاف في النطق بالحروف والحركات، كمقادير المد والإمالات، والتخفيف والتسهيل، والتحقيق، والجهر، والهمس، والغنة. وفائدة القراءات من هذه الجهة تعود إلى أنها حفظت على أبناء العربية ما لم يحفظه غيرها من كيفية النطق بالحروف في مخارجها وصفاتها، كما أنها زادت في بيان وجوه الإعراب في العربية، فهي لذلك مادة كبرى لعلوم اللغة العربية.

وهذا النوع لا علاقة له بالتفسير، لعدم تأثيره في اختلاف معاني الآي[1].

وأما الثاني: فهو اختلاف القراء في حروف الكلمات، واختلاف الحركات الذي يختلف معه المعنى.

وهذا النوع له علاقة بالتفسير؛ إذ أن ثبوت أحد اللفظين في قراءة قد يبين المراد من نظيره في القراءة الأخرى، أو يثير معنى غيره، كما أن اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن يكثر المعاني في الآية الواحدة.

قال ابن عاشور: «وأنا أرى أن على المفسر أن يبين اختلاف القراءات المتواترة؛ لأن في اختلافها توفيراً لمعاني الآية غالباً، فيقوم تعدد القراءات مقام تعدد كلمات القرآن»[2].

وقد اهتم السلف رضوان الله عليهم من الصحابة والتابعين ببيان أثر القراءات في التفسير، والمتتبع للنقول عنهم يجد أنهم كانوا يستعينون بالقراءات في فهم الآية وتفسيرها.

وخير معين في هذا الجانب كتب توجيه القراءات التي اهتمت

---

(١) انظر: التحرير والتنوير جـ ١ ص ٥١.

(٢) التحرير والتنوير جـ ١ ص ٥٦.

ببيان المعاني الناتجة عن تنوع القراءات، وتوضيح وجه اختيار القارىء لها[1].

٢ ـ أسباب النزول: إن معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية واستيعاب مدلولاتها.

قال الواحدي متحدثاً عن أسباب النزول «هي أوفى ما يجب الوقوف عليها، وأولى ما تصرف العناية إليها، لامتناع معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها، دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها»[2].

وقال ابن دقيق العيد: «بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن»[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب»[4].

لذا لا بد للمفسر من معرفة سبب نزول الآية أو السورة، ووقتها، ومكانها، ولا شك أنه فرع من فروع علم التفسير، وأن الجهل به يؤدي إلى الزلل في تفسير الآيات والخروج بها عن مقصودها.

قال الشاطبي: «إن الجهل بأسباب التنزيل مُوْقِعٌ في الشُّبه والإشكالات، ومُوْرِدٌ للنصوص الظاهرة مُوْرَد الإجمال حتى يقع الاختلاف، وذلك مظنة وقوع النزاع.

ويوضح هذا المعنى ما روى أبو عبيد عن إبراهيم التيمي قال: خلا عمر ذات يوم، فجعل يحدث نفسه: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد وقبلتها واحدة، فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين! إنا

---

(١) انظر ص ٤٦، ٤٧ من هذا الكتاب.
(٢) أسباب النزول للواحدي ص ٤، ٥ تحقيق: أحمد صقر.
(٣) الإتقان في علوم القرآن جـ ١ ص ١٠٨.
(٤) مقدمة في أصول التفسير ص ٤٧.

أنزل علينا القرآن فقرأناه، وعلمنا فيم نزل، وإنه سيكون بعدنا أقوام يقرؤون القرآن ولا يدرون فيم نزل، فيكون لهم فيه رأي، فإذا كان لهم فيه رأي اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا. قال: فزجره عمر وانتهره، فانصرف ابن عباس، ونظر عمر فيما قال، فعرفه، فأرسل إليه، فقال: أعد عليّ ما قلت! فأعاده عليه، فعرف عمر قوله وأعجبه». وما قاله صحيح في الاعتبار، ويتبين بما هو أقرب: فقد روى ابن وهب عن بكير أنه سأل نافعاً كيف كان رأي ابن عمر في الحرورية[1]؟ قال: يراهم شرار خلق الله، إنهم انطلقوا إلى آيات أنزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين». فهذا معنى الرأي الذي نبه ابن عباس عليه، وهو الناشىء عن الجهل بالمعنى الذي نزل فيه القرآن»[2].

٣ ـ نزول القرآن الكريم: من المعلوم أن القرآن الكريم نزل منجماً في مدة ثلاث وعشرين سنة قسَّمها العلماء إلى مرحلتين رئيستين هما:

(أ) مرحلة العهد المكي.

(ب) مرحلة العهد المدني.

وقد بحثها العلماء في علوم القرآن في بابين: تنجيم القرآن، والمكي والمدني. ولكل مرحلة خصائصها وسماتها، ليس هنا مجال بيانها، ولكن من المفيد أن نذكر هنا أن معرفة أحوال نزول القرآن، والظروف التي أحاطت بنزوله لها أهمية كبرى في فهم القرآن وتفسيره، حتى إن من العلماء من صرح بأن من لا يعلمه لا يحل له أن يتكلم في تفسير كتاب الله.

---

(١) الحرورية: هم فرقة من الخوارج الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين جرى أمر المحكمين، واجتمعوا بحروراء من ناحية الكوفة. وخلاصة معتقدهم: أنهم يكفرون بالكبائر، ويخرجون على أئمة الجور، ويكفرون صحابة رسول الله ﷺ. انظر: الملل والنحلل ص ١١٥، والفرق بين الفرق ص ٧٢.

(٢) الموافقات جـ ٣ ص ٢٥٩.

قال أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٦هـ: «من أشرف علوم القرآن: علم نزوله وجهاته، وترتيب ما نزل بمكة ابتداءً، ووسطاً، وانتهاء، وترتيب ما نزل بالمدينة كذلك، ثم ما نزل بمكة وحكمه مدني، وما نزل بالمدينة وحكمه مكي، وما نزل بمكة في أهل المدينة، وما نزل بالمدينة في أهل مكة، ثم ما يشبه نزول المكي في المدني، وما يشبه نزول المدني في المكي، ثم ما نزل بالجحفة[١]، وما نزل ببيت المقدس، وما نزل بالطائف، وما نزل بالحديبية[٢]، ثم ما نزل ليلاً، وما نزل نهاراً، وما نزل مُشَيَّعاً[٣]، وما نزل مفرداً، ثم الآيات المدنيات في السور المكية، والآيات المكيات في السور المدنية، ثم ما حمل من مكة إلى المدينة، وما حمل من المدينة إلى مكة، وما حمل من المدينة إلى أرض الحبشة، ثم ما نزل مجملاً، وما نزل مفسَّراً، وما نزل مرموزاً[٤]، ثم ما اختلفوا فيه، فقال بعضهم: مكي، وقال بعضهم: مدني.

فهذه خمسة وعشرون وجهاً من لم يعرفها ويميز بينها لم يحل له

---

(١) الجحفة: قرية بين مكة والمدينة، على أربع مراحل من مكة، وهي ميقات أهل مصر والشام إن لم يمروا على المدينة، وسميت بذلك؛ لأن السيل اجتحفها إلى الجبل المجاور لها، وتسمى «مهيعة»، وتقع الآن قرب بلدة رابغ من مدن المملكة العربية السعودية. انظر: معجم البلدان جـ ٢ ص ١١١، وكتاب المناسك وأماكن طرق الحج ص ٤١٥.

(٢) الحديبية: قرية بين مكة والمدينة، على مرحلة واحدة من مكة، سميت ببئر هناك، عند مسجد الشجرة التي بايع رسول الله ﷺ أصحابه تحتها، وتسمى في الوقت الحاضر بـ «الشميسي». انظر: معجم البلدان جـ ٢ ص ٢٢٩.

(٣) أي: السور أو الآيات التي نزلت وهي مُشَيَّعة بالملائكة، وهي أربع: سورة الأنعام، وفاتحة الكتاب، وآية الكرسي، وسورة يس. أما سائر القرآن فنزل به جبريل غير مشيع.

(٤) ومن أمثلته التي ذكرها النيسابوري: «طه» حيث قال: «قال قوم: أراد يا رجل. وقال آخرون: هو قسم أقسم الله بطوله وهدايته. وأيضاً «ياسين» فقال قوم: أراد أنس ولايته. وقال آخرون: أراد يا سيد البشر. سماه سيداً رمزاً كما سمى «يحيى» صراحاً، فقال: ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾ [سورة آل عمران: الآية ٣٩].

أن يتكلم في كتاب الله عز وجل»[1].

ثم ذكر أمثلة لكل وجه من الأوجه السابقة.

ومن فوائد معرفة علم نزول القرآن أو المكي والمدني أنه يعرف به تمييز الناسخ والمنسوخ، ومعرفة تاريخ التشريع، والوقوف على سنة الله الحكيمة في تشريعه بتقديم الأصول على الفروع، وترسيخ الأسس الفكرية والنفسية ثم بناء الأحكام والأوامر عليها، مما كان له الأثر في قبول الأحكام.

كما يفيد في معرفة تطور الدعوة وسيرها كما يكشف عن مجريات السيرة النبوية ويزيد في وضوحها[2].

قال القرطبي: «وينبغي له ـ أي المفسر ـ أن يعرف المكي من المدني، ليفرق بذلك بين ما خاطب الله به عباده في أول الإسلام، وما ندبهم إليه في آخر الإسلام، وما افترض الله في أول الإسلام، وما زاد عليه من الفرائض في آخره، فالمدني هو الناسخ للمكي في أكثر القرآن، ولا يمكن أن ينسخ المكي المدني؛ لأن المنسوخ هو المتقدم في النزول قبل الناسخ له»[3].

٤ ـ الناسخ والمنسوخ: إن معرفة علم الناسخ والمنسوخ يأتي في المرتبة الأولى بين سائر علوم القرآن لمن أراد أن يفسر القرآن الكريم. وقد نقل الزركشي عن الأئمة قولهم: «ولا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ»[4].

---

(١) التنبيه على فضل علوم القرآن لأبي القاسم النيسابوري. ضمن مجلة المورد، المجلد السابع عشر، العدد الرابع سنة ١٤٠٩هـ ص ٣٠٧.

(٢) انظر: علوم القرآن لنور الدين عتر ص ٥٨، ومناهل العرفان جـ ١ ص ١٩٥، ودراسات في علوم القرآن ص ٥٦.

(٣) الجامع لأحكام القرآن جـ ١ ص ٢١.

(٤) البرهان في علوم القرآن جـ ٢ ص ٢٩.

كما كان السلف رضوان الله عليهم يشددون في معرفته سواء للمفسر أو المفتي أو المتحدث أو الواعظ.

فعن أبي عبد الرحمن السلمي قال: «انتهى علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - إلى رجل يقص، فقال: أعلمت الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا. قال: هلكت وأهلكت»[1].

وعن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾[2] قال: المعرفة بالقرآن ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، ومقدمه ومؤخره، وحرامه وحلاله، وأمثاله»[3].

وأثر عن الإمام الشافعي أنه قال: «لا يحل لأحد أن يفتي في دين الله إلا رجلاً عارفاً بكتاب الله بناسخه ومنسوخه، وبمحكمه ومتشابهه، وتأويله، وتنزيله، ومكيه ومدنيه، وما أريد به، وفيما أنزل، ثم يكون بعد ذلك بصيراً بحديث رسول الله ﷺ بالناسخ والمنسوخ، ويعرف من الحديث ما عَرَف من القرآن»[4].

وقال يحيى بن أكثم التميمي المتوفى سنة ٢٤٢هـ: «ليس من العلوم كلها علم هو واجب على العلماء وعلى المتعلمين، وعلى كافة المسلمين من علم ناسخ القرآن ومنسوخه، لأن الأخذ بناسخه واجب فرضاً، والعمل به واجب لازم ديانة، والمنسوخ لا يعمل به، ولا ينتهى إليه، فالواجب على كل عالم علمُ ذلك، لئلا يوجب على نفسه وعلى عباد الله أمراً لم يوجبه الله، أو يضع عنهم فرضاً

---

(١) الأثر أخرجه أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز ص ٤، الأثر «١»، والنحاس في الناسخ والمنسوخ جـ ١ ص ٤١٠، الأثر ٢.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٦٩.

(٣) الأثر أخرجه أبو عبيد في ناسخه ص ٦ الأثر ٣، وابن جرير الطبري في جامع البيان جـ ٣ ص ٨٩، والنحاس في ناسخه جـ ١ ص ٤١١ الأثر ٤.

(٤) أخرجه الخطيب البغدادي في كتابه «الفقيه والمتفقه جـ ٢ ص ١٥٧.

أوجبه الله»[1].

وقال القرطبي: «ومعرفة هذا الباب أكيدة، وفائدته عظيمة، لا يستغني عن معرفته العلماء، ولا ينكره إلا الجهلة الأغبياء لما يترتب عليه من النوازل في الأحكام، ومعرفة الحلال من الحرام»[2].

ونخلص من هذا إلى أن معرفة الناسخ والمنسوخ تعين المفسر على تفسير كلام الله تعالى وفهمه حق الفهم، والبعد عن التناقض والتعارض، وأخذ الأحكام ومعرفتها على وجهها.

وهناك علوم أخرى لها أهميتها للمفسر وتعينه على فهم كتاب الله تعالى وشرحه، منها:

علم المحكم والمتشابه، وعلم موهم التعارض أو موهم الاختلاف والتضارب، وعلم الفواصل والوقوف، وعلم القصة في القرآن.. وغيرها من العلوم.

ثانياً: الحديث وعلومه:

إن على المفسر أن يكون عارفاً بالحديث وعلومه، مطلعاً على ما ورد عن النبي ﷺ في تفسير القرآن، عالماً بمصطلح الحديث وعلومه لكي يميز بين الصحيح والضعيف.

وقد اعتبر ابن جزي الكلبي الإمام المفسر المتوفى سنة ٧٤١هـ الحديث من العلوم المهمة التي تتعلق بالقرآن فقال:

«وأما الحديث فيحتاج المفسر إلى روايته وحفظه لوجهين:

الأول: أن كثيراً من الآيات في القرآن نزلت في قوم مخصوصين، ونزلت بأسباب قضايا وقعت في زمن النبي ﷺ، من

---

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر جـ ٢ ص ٣٥.

(٢) الجامع لأحكام القرآن جـ ٢ ص ٦٢.

الغزوات، والنوازل، والسؤالات، ولا بد من معرفة ذلك ليعلم فيمن نزلت الآية، وفيم نزلت، ومتى نزلت، فإن الناسخ يبنى على معرفة تاريخ النزول، لأن المتأخر ناسخ للمتقدم.

الثاني: أنه ورد عن النبي ﷺ كثير من تفسير القرآن فيجب معرفته، لأن قوله عليه السلام مقدم على أقوال الناس»[1].

وشَدَّد الحافظ العراقي[2] على من لا يعرف سقيم الحديث من صحيحه كيف يقدم على تفسير كتاب الله، وبخاصة أن بعض التفاسير فيها من الأقوال المنكرة والضعيفة فقال:

«ولو نظر أحدهم في بعض التفاسير المصنفة لا يحلُّ له النقل منها؛ لأن كتب التفسير فيها الأقوال المنكرة والصحيحة، ومن لا يميز صحيحها من منكرها لا يحل له الاعتماد على الكتب. وأيضاً فكثير من المفسرين ضعفاء النقل كمقاتل بن سليمان، والكلبي، والضحاك بن مزاحم، وكذا كثير من التفاسير المنقولة عن ابن عباس لا تصح عنه لضعف رواتها، وليت شعري كيف يُقْدِم من هذه حاله على تفسير كتاب الله؟ أحسن أحواله أن لا يعرف سقيمه من صحيحه. بل يزيد أحدهم فيحدث لنفسه أقوالاً لو نُقِلت عن المجانين لاستُقْبِحتْ منهم. وهذا أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - يقول: «أيُّ سماء تظلني، وأيُّ أرض تُقِلُّني، إن قلت في القرآن برأيي؟»[3]، فكيف يقدم من لم يعرف ما يجب عليه مما يحرم عليه أن يتجاسر على الخوض في

---

(١) التسهيل لعلوم التنزيل جـ ١ ص ١٢.

(٢) هو زين الدين عبد الرحيم بن الحسين أبو الفضل، من كبار حفاظ الحديث، صاحب الألفية في مصطلح الحديث وشرحها «فتح المغيث»، توفي سنة ٨٠٦هـ. انظر الأعلام جـ ٣ ص ٣٤٤.

(٣) الأثر أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص ٢٢٧، وابن جرير الطبري في تفسيره جـ ١ ص ٧٨ «محقق». وأورده القرطبي في تفسيره جـ ١٩ ص ٢٢٣، وابن كثير في تفسيره جـ ١ ص ٥.

ذلك؟. وهذا عبد الملك الأصمعي إمام اللغة سُئل عن قوله ﷺ: «الجار أحق بسقبه»[1] فقال: أنا لا أفسّر حديث رسول الله ﷺ، ولكن العرب تزعم أنّ السقب اللزيق»[2].

وقد سبق توضيح أهمية هذا العلم للمفسر، وما يطلب منه نحوه في موضوع تفسير القرآن بالسنة فليراجع هناك.

ثالثاً: أصول الدين وهو علم التوحيد:

من المعلوم أن القرآن الكريم تضمن بيان أصول العقيدة الإسلامية، وفي مقدمة ذلك: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات، وما يجب لله من صفات الكمال، وما يجب على المؤمنين اعتقاده من أمور الغيب كالإيمان باليوم الآخر والملائكة... ونحو ذلك. ومعرفة كل ذلك معرفة صحيحة مبنية على منهج صحيح معتمد على الكتاب والسنة مهمة للمتصدي لتفسير كتاب الله تعالى، ذلك أن الخطأ في هذا الباب ليس بالسهل واليسير، وبخاصة إذا علمنا أن علم التفسير ولجه كثير من أصحاب المعتقدات الفاسدة الذين فسروا القرآن بحسب ما تمليه عليه أهواءهم وعقائدهم، فكأنها هي الأصل والقرآن تؤول آياته على ضوئها.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الخطأ في التفسير وقع من جهتين:

«**إحداهما**: قوم اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الشفعة، باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع جـ ٣ ص ٤٧. والسقب: القريب والملاصق.

(٢) الباعث على الخلاص من حوادث القصاص، في مجلة أضواء الشريعة العدد الرابع سنة ١٣٩٣هـ ص ١٤٨، ١٤٩.

والثانية: قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده من كان من الناطقين بلغة العرب بكلامه، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه، والمخاطب به».

ثم مَثَّل للأولين بأنهم قد يخطئون في الدليل والمدلول بـ:

«مثل الطوائف من أهل البدع اعتقدوا مذهباً يخالف الحق الذي عليه الوسط الذين لا يجتمعون على ضلالة، كسلف الأمة وأئمتها وعمدوا إلى القرآن فتأولوه على آرائهم، تارة يستدلون بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها. وتارة يتأولون ما يخالف مذهبهم بما يحرفون به الكلم عن مواضعه، ومن هؤلاء: فرق الخوارج، والروافض، والجهمية، والمعتزلة، والقدرية، والمرجئة، وغيرهم»[1].

المقصود أن على المفسر أن يكون عالماً بأصول الدين، مطلعاً على كتب السلف الصالح التي تعرض العقيدة الصحيحة من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة، مخضعاً العقل لنصوص الوحي، لا إخضاعها للعقل البشري الناقص.

رابعاً: اللغة العربية وآدابها:

سبق أن بينت في موضوع «تفسير القرآن باللغة العربية»[2] أهمية هذا العلم في تفسير القرآن الكريم، وأنه يُعَدُّ أحد المصادر الأساسية في تفسير القرآن الكريم، مما يتطلب الاهتمام بهذا العلم، والعناية به، والإلمام بجوانب فروعه.

وقد ذكر العلماء أهم ما يحتاجه المفسر في مجالات اللغة فأشاروا إلى سبعة مجالات، وعَدُّوها علوماً وهي: علم اللغة، وعلم الصرف، وعلم الاشتقاق، وعلم النحو، وعلم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع.

---

(١) مقدمة في أصول التفسير ص ٨١، ٨٢.

(٢) انظر ص ٧٧ من هذا الكتاب.

وكلُّ واحدٍ منها له أهميته وفائدته في التفسير، ويطول بنا المقام لو عددنا ذلك، ولكن أشير إلى ما ذكره بدر الدين الزركشي في كتابه «البرهان في علوم القرآن» لشموله واختصاره، حيث بين أن العلوم اللفظية التي يجب على المفسر البداءة بها على نوعين:

الأول: تحقيق الألفاظ المفردة، وينبغي تحصيلها أولاً حتى يستطيع أن يدرك معاني المفردات من ألفاظ القرآن، وهذا له ثلاثة وجوه، ويتعلق به ثلاثة علوم:

١ ـ من جهة المعاني التي وضعت الألفاظ المفردة بإزائها وهو يتعلق بعلم اللغة.

٢ ـ من جهة الهيئات والصيغ الواردة على المفردات الدالة على المعاني المختلفة، وهو يتعلق بعلم الصرف.

٣ ـ من جهة رد الفروع المأخوذة من الأصول إليها، وهو يتعلق بعلم الاشتقاق.

الثاني: معرفة تراكيب الألفاظ، وهذا لا يعرف إلا بعد العلم بمفردات الألفاظ، فهذا له أربعة وجوه، ويتعلق به أربعة علوم:

١ ـ باعتبار كيفية التراكيب بحسب الإعراب، ومقابله من حيث إنها مؤدية أصل المعنى، وهو ما دل عليه المركب بحسب الوضع، وهو يتعلق بعلم النحو.

٢ ـ باعتبار كيفية التراكيب من جهة إفادته لازم أصل المعنى الذي يختلف باختلاف مقتضى الحال في تراكيب البلغاء، وهو يتعلق بعلم المعاني.

٣ ـ باعتبار طرق تأدية المقصود بحسب وضوح الدلالة وحقائقها ومراتبها، وباعتبار الحقيقة والمجاز، والاستعارة، والكناية، والتشبيه، وهو يتعلق بعلم البيان.

٤ ـ باعتبار الفصاحة اللفظية والمعنوية والاستحسان ومقابله، وهو

يتعلق بعلم البديع[1].

وقد اعتبر أبو حيان هذه العلوم مما يحتاج إليه علم التفسير، وأنه لا ينبغي أن يقدم على تفسير كتاب الله إلا من أحاط بجملة غالبها من كل وجه منها[2].

خامساً: الفقه وأصوله:

من المعلوم أن القرآن الكريم اشتمل على كثير من الأحكام التشريعية، والتوجيهات الإلٰهية التي فيها صلاح الخلق في دينهم ودنياهم، ومعرفة ذلك يتم عن طريق معرفة علمي الفقه وأصوله.

ففي الفقه يكون عرض الأحكام التي ذكرها القرآن مبوبة مجموعة، فيساعد استحضارها على تصور دقيق لمعاني آيات الأحكام.

وفي أصول الفقه بواسطته يعرف كيف تستنبط الأحكام الشرعية من الآيات، ويستدل عليها، ويعرف دلالات الأمر والنهي، والعموم والخصوص، والإجمال والتبيين، والمطلق والمقيد، ودلالة النص وإشارته.. وغير ذلك، فهو آلة للمفسر في استنباط المعاني الشرعية من آياتها[3].

فمعرفة هذين العلمين تساعدان على تصور معنى الآية، وتفسيرها تفسيراً صحيحاً بعيداً عن الخطأ وتحريف الكلم عن مواضعه. قال الضحاك في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾[4] قال: «حق على كل من تعلم القرآن أن يكون فقيهاً»[5].

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن جـ ٢ ص ١٧٣، ١٧٤.
(٢) انظر: البحر المحيط جـ ١ ص ١٤ ـ ١٧.
(٣) انظر: الإتقان في علوم القرآن جـ ٤ ص ٢١٥، ولمحات في علوم القرآن ص ١٢٧، والتحرير والتنوير جـ ١ ص ٢٦.
(٤) سورة آل عمران: الآية ٧٩.
(٥) الجامع لأحكام القرآن جـ ١ ص ٢٢.

سادساً: العلم بسيرة النبي ﷺ وأصحابه، وما كان عليه الناس في عصر النبوة من العرب وغيرهم:

ففي سيرة النبي ﷺ تطبيق للقرآن، وفي معرفة أحوال الناس عند نزول القرآن ليُفهم النص القرآني في إطاره الزماني والمكاني، وتُنَزَّل الكلمات منزلتها الصحيحة[1].

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إنما تنقض عرى الإسلام عروة عروة: إذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية». قال رشيد رضا معلقاً عليه: «والمراد من نشأ في الإسلام ولم يعرف حال الناس قبله يجهل تأثير هدايته وعناية الله بجعله مُغَيِّراً لأحوال البشر ومُخْرِجاً لهم من الظلمات إلى النور، ومن جهل هذا يظن أن الإسلام أمر عادي»[2].

وبعد: فهذه أبرز العلوم التي ينبغي أن يعرفها المفسر والتي اعتبرها العلماء أدوات لتفسير وفهم كتاب الله، ولا يعني أن غيرها لا يستفاد منه، بل هي الأبرز والأظهر، وإلا فإن هناك علوماً أخرى كعلم التاريخ والجغرافيا والاجتماع وعلم النفس والفلك.. وغيرها تساعد على تفسير القرآن الكريم تفسيراً يتصل بحياة الناس[3].

المطلب الثاني: الشروط العقلية

ويقصد بها قدرة المفسر الذهنية الذاتية؛ إذ يجب أن يكون موهوباً، ذكيًا، قوي الاستدلال، حسن الاستنباط، قادراً على الترجيح إن تعارضت الأدلة.

وكما هو معلوم فإن معرفة معاني القرآن تبنى على التدبر

---

(١) انظر: مدخل إلى علوم القرآن والتفسير ص ٢٢٩.

(٢) مقدمة تفسير المنار ج ١ ص ٢٤.

(٣) انظر: لمحات في علوم القرآن ص ١٢٨.

والتفكر، وهما لا يحصلان إلا بذهن وقّاد، وذكاء فطري، وملكة موهوبة. وقد أشار إليهما الزركشي بقوله: «أصل الوقوف على معاني القرآن التدبر والتفكر»[1]. وقد دعا الله عز وجل إلى ذلك بقوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾[2] وقوله: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾[3].

وقد عدَّ الراغب الأصفهاني علم الموهبة أحد العلوم التي لا بد منها للمفسر، وفسَّرها بأنها علم يورثه الله من عمل بما علم[4]. وتبعه في ذلك السيوطي وأضاف ـ دافعاً لما قد يشكل من أن هذا العلم ليس بمقدور أحد تحصيله ـ قائلاً: «ولعلك تستشكل علم الموهبة، وتقول: هذا شيء ليس في قدرة الإنسان. وليس كما ظننت من الإشكال، والطريق في تحصيله ارتكاب الأسباب الموجبة له من العمل والزهد»[5].

وذكر صاحب كتاب «المباني» في مقدمته عن أبي عمرو عثمان ما يحتاج إليه من تكلم في تفسير كتاب الله عز وجل وذكر منها:

«أن يكون جيد القريحة، ذكي الفهم، قوي الفكرة، فإن البليد قد يتقاعد عن فهم ما يُبيَّن له، فكيف يستنبط مالم يُبيَّن له»[6].

وأشار الزمخشري إلى شيء من هذا عند حديثه عن صعوبة علم التفسير وتفاوت العلماء في إدراك أسراره، والتقاط دُرره، وتتبع نكته، فقال عن المفسر بعد أن بين ما يشترط فيه: «وكان مع ذلك مسترسل الطبيعة منقادها، مشتعل القريحة وقّادها، يقظان النفس دَرَّاكاً للمحة[7]

---

(١) البرهان في علوم القرآن جـ ٢ ص ١٨٠.
(٢) سورة محمد: الآية ٢٤.
(٣) سورة ص: الآية ٢٩.
(٤) انظر: مقدمة جامع التفاسير ص ٩٥.
(٥) الإتقان في علوم القرآن جـ ٤ ص ٢١٦.
(٦) مقدمتان في علوم القرآن ص ١٧٤.
(٧) اللمحة: الإشارة الخفية.

وإن لطف شأنها، منتبهاً على الرَّمزة[1] وإن خفي مكانها، لا كزًّا جاسياً[2]، ولا غليظاً جافياً، متصرفاً ذا دربة[3] بأسالب النظم والنثر، مرتاضاً غير ريض[4] بتلقيح بنات الفكر[5] قد علم كيف يرتب الكلام ويؤلف، وكيف يُنظم ويُرْصف، طالما دفع إلى مضايقه، ووقع في مداحضه[6] ومزالقه»[7].

المطلب الثالث: الشروط الدينية والخلقية:

إن المفسر لكلام الله تعالى سيعيش مع القرآن الكريم كلام الله تعالى، الذي لا تفتح خزائنه وتظهر جواهره ودرره إلا لمن آمن بمُنَزِّله، وعمل به كله، وأحلَّ حلاله، وحرَّم حرامه، وأخلص لله النية. لهذا فلا بد لمن أراد التصدي لتفسير القرآن أن تتوافر فيه الشروط الدينية والخلقية التالية:

١ ـ أن يكون صحيح المعتقد، متجرداً عن الهوى وأغراض الدنيا، لازماً طريق الهدى، بعيداً عن البدع والضلالات.

قال الإمام أبو طالب الطبري: «اعلم أن من شرطه ـ أي المفسر للقرآن ـ صحة الاعتقاد أولاً، ولزوم سنة الدين، فإن كان مغموصاً[8] عليه

---

(١) الرَّمزة: من الرمز وهو الإيماء بالشفتين والحاجبين.

(٢) الكزّ: من الكزاز وهو البخل، ورجل كزٌّ: قليل المؤاتاة والخير.
جاسياً: من الجاسياء وهي الصلابة والغلظ. لسان العرب، مادة «كزز» جـ ٥ ص ٤٠٠، و «جسأ» جـ ١ ص ٤٨.

(٣) الدربة: العادة والتجربة.

(٤) المرتاض: ما تمت رياضته، والريض: ما كان أهلاً لها ولم يرض بعد.

(٥) تلقيح بنات الفكر: ترتيبها على وجه يؤدي إلى المطلوب.

(٦) المداحض: أماكن الزلق والزلل.

(٧) أثبت الزمخشري بهذا النص سلاسة الطبيعة وصفاءها، وجودة القريحة، وذكاءها. ثم نفى أضدادها مبالغة في إثباتها. ثم بين الصفات العملية المتفرعة على تلك الغرائز الخلقية. انظر الكشاف وحاشيته جـ ١ ص ١٧.

(٨) أي: مطعوناً عليه في دينه. لسان العرب مادة «غمص» جـ ٧ ص ٦١.

في دينه، لا يؤتمن على الدنيا، فكيف على الدين؟ ثم لا يؤتمن من الدين على الإخبار عن عالم، فكيف يؤتمن في الإخبار عن أسرار الله تعالى؟ ولأنه لا يؤمن إن كان متهماً بالإلحاد أن يبغي الفتنة ويغرّ[1] الناس بليّه وخداعه كدأب الباطنية[2]، وغلاة الرافضة[3]. وإن كان متهماً بهوىً لم يؤمن أن يحمله هواه على ما يوافق بدعته، كدأب القدرية[4]، فإن أحدهم يصنف الكتاب في التفسير، ومقصوده منه الإيضاع خلال المساكين، ليصدهم عن إتباع السلف ولزوم طريق الهدى».

ثم قال: «ومن شرطه صحة المقصد فيما يقول ليلقى التسديد، فقد قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾[5]، وإنما يخلص له القصد إذا زهد في الدنيا، لأنه إذا رغب فيها لم يؤمن أن يتوسّل به إلى غرض يصده عن صواب قصده، ويفسد عليه صحة عمله»[6].

وقال بدر الدين الزركشي: «واعلم أنه لا يحصل للناظر فهمُ معاني الوحي حقيقة، ولا يظهر له أسرار العلم من غيب المعرفة وفي قلبه بدعة أو إصرار على ذنب، أو في قلبه كِبْرٌ أو هوىً، أو حب الدنيا، أو يكون غير متحقق الإيمان، أو ضعيف التحقيق، أو معتمداً على قول مفسر ليس عنده إلا علم بظاهر، أو يكون راجعاً إلى معقوله، وهذه كلها حجب وموانع، وبعضُها آكد من بعض»[7].

---

(١) هكذا في الاتقان ولعلها: ويغوي.

(٢) الباطنية: لقب للإسماعيلية، ولزمهم هذا اللقب لحكمهم بأن لكل ظاهر باطناً، ولكل تنزيل تأويلاً. انظر: الملل والنحل ص ١٩٢.

(٣) غلاة الرافضة: هم الذين قالوا بإلهية الأئمة، وأباحوا محرمات الشريعة، وأسقطوا وجوب فرائض الشريعة. انظر: الفرق بين الفرق ص ٢٣.

(٤) القدرية: هم الذين يقولون إن الإنسان مجبر على أفعاله، وأنه لا استطاعة له أصلاً. انظر: الفصل في الملل جـ ٣ ص ٢٢.

(٥) سورة العنكبوت: الآية ٦٩.

(٦) الإتقان في علوم القرآن جـ ٤ ص ٢٠٠، ٢٠١.

(٧) البرهان في علوم القرآن جـ ٢ ص ١٨٠.

٢ ـ أن يخلص المفسر في طلبه لله عز وجل، ويكون اتصاله بكتاب الله تعالى وثيقاً فيقرأ به في ليله ونهاره، قال القرطبي بعد أن بين جملة من المراتب التي ينبغي لحامل القرآن أن يأخذ بها:

«ولا ينتفع بشيء مما ذكرنا حتى يخلص النية فيه لله جلّ ذكره عند طلبه أو بعد طلبه.

فقد يبتدىء الطالب للعلم يريد به المباهاة والشرف في الدنيا فلا يزال به فهم العلم حتى يتبين أنه على خطأ في اعتقاده فيتوب من ذلك، ويخلص النية لله تعالى، فينتفع بذلك ويحسن حاله. قال الحسن: كنا نطلب العلم للدنيا فجرّنا إلى الآخرة. وقاله سفيان الثوري. وقال حبيب بن أبي ثابت: طلبنا هذا الأمر وليس لنا فيه نية، ثم جاءت النية بعد»[١].

فعلى المفسر أن يراجع نفسه، ويصحح نيته، وينقي قلبه من الشوائب، ويجعل عمله خالصاً لوجه الله تعالى. فالمفسر المخلص في عمله يعظم عند المتلقين لعلمه، ويجعلهم ينتفعون منه، ويتأثرون به، كما يقيه من الانحراف في تفسير كلام الله، ويدفعه إلى تقرير المعنى الموافق للدليل[٢].

٣ ـ أن يكون ورعاً في دينه، متقياً الله، مراقباً له فيما أمره به ونهاه عنه. قال عز وجل: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾[٣] وقال عبد الله بن عمرو بن العاص: «لا ينبغي لحامل القرآن أن يخوض مع من يخوض، ولا يجهل مع من يجهل ولكن يعفو ويصفح لحق القرآن، لأن في جوفه كلام الله»[٤].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن جـ ١ ص ٢٢.

(٢) انظر: بحوث في أصول التفسير ص ٣٥ ـ ٣٧.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

(٤) الأثر أورده القرطبي في تفسيره جـ ١ ص ٢١.

فالمؤمن التقي هو الذي يستفيد من القرآن، قال سيد قطب عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾[1]: «فالتقوى في القلب هي التي تؤهله للانتفاع بهذا الكتاب. هي التي تفتح مغاليق القلب له فيدخل ويؤدي دوره هناك. هي التي تهيء لهذا القلب أن يلتقط وأن يتلقى وأن يستجيب.

لا بد لمن يريد أن يجد الهدى في القرآن أن يجيء إليه بقلب سليم، بقلب خالص، ثم أن يجيء إليه بقلب يخشى ويتوقّى، ويحذر أن يكون على ضلالة، أو أن تستهويه ضلالة، وعندئذ يتفتح القرآن عن أسراره وأنواره، ويسكبها في هذا القلب الذي جاء إليه متقياً، خائفاً، حساساً، مهيئاً للتلقي»[2].

وبعد: فهذه جملة من الشروط التي ذكرها العلماء فيمن أراد أن يفسر القرآن الكريم، وإن كان بعضهم ذكر بعضاً منها وأعرض عن بعض آخر، وآخرون دمجوا بعضها في بعض. ولكن جعلتها بالصورة التي مرت تيسيراً وتسهيلاً، وتقعيداً لكل شرط في محله، ولا أدعي استيفاءها ولكنه جهد المقل.

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢.

(٢) في ظلال القرآن جـ ١ ص ٣٨، ٣٩.

المبحث الثاني

آداب المفسر

إن على المفسر أن يتحلى بآداب وصفات، تكون تكميلاً وتزييناً للشروط التي اشترطها العلماء في المفسِّر، وقد ذكر كثيراً منها أبو عبد الله القرطبي في تفسيره، يمكنني إيجازها في الآتي:

١ ـ أن يكون المفسر لله حامداً، ولنعمه شاكراً، وله ذاكراً، وعليه متوكلاً، وبه مستعيناً، وإليه راغباً، وبه معتصماً، وللموت ذاكراً، وله مستعداً.

٢ ـ أن يكون خائفاً من ذنبه، راجياً عفو ربه، ويكون الخوف في صحته أغلب عليه، إذ لا يعلم بما يختم له، ويكون الرجاء عند حضور أجله أقوى في نفسه، لحسن الظن بالله، قال رسول الله ﷺ: «لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله»[1] أي: أنه يرحمه ويغفر له.

٣ ـ أن يكون عالماً بأهل زمانه، متحفظاً من سلطانه، ساعياً في خلاص نفسه، ونجاة مُهْجَته، مقدماً بين يديه ما يقدر عليه من عرض دنياه، مجاهداً لنفسه في ذلك ما استطاع.

---

(١) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الأمر بحسن الظن بالله تعالى عند الموت جـ ٤ ص ٢٢٠٥ حديث رقم ٢٨٧٧. والإمام أحمد في مسنده جـ ٣ ص ٢٩٣ ـ ٣٢٥ ـ ٣٣٠ ـ ٣٩٠.

٤ ـ أن يأخذ نفسه بالبعد عن طرق الشبهات، ويُقلَّ الضحك والكلام في مجالس القرآن وغيرها بما لا فائدة فيه، ويأخذ نفسه بالحلم والوقار.

٥ ـ أن يتواضع للفقراء، ويتجنب الكبر والإعجاب، ويتجافى عن الدنيا وأبنائها إن خاف على نفسه الفتنة.

٦ ـ أن يترك الجدال والمراء، ويأخذ نفسه بالرفق والأدب.

٧ ـ أن يكون ممن يؤمن شره، ويرجى خيره، ويُسلم من ضره، وأن لا يُسمع ممن نمَّ عنده.

٨ ـ أن يصاحب من يعاونه على الخير ويدله على الصدق ومكارم الأخلاق، ويَزِينه ولا يَشِينه[1].

٩ ـ أن يحذر من الإعجاب بنفسه، والاتكال على عقله.

١٠ ـ أن يتحرى الصدق مع نفسه ومع الآخرين، ومع من ينقل عنهم، ويكون أميناً في نقله، وينسب الفضل لأهله.

١١ ـ أن يتحرى الضبط في النقل، فلا يكتب إلا عن تثبت حتى يكون في مأمن من التصحيف واللحن.

١٢ ـ أن يكون حسن السمت، ذا هيبة ووقار، في مظهره، ومجلسه، ووقوفه، ومشيته، وفي شأنه كله دون تكلف أو تصنع.

وبعبارة مجملة: إن على المفسر أن يتحلى بأخلاق القرآن، ويتمسك بآدابه، ويلتزم بما شرعه، ويعمل به. فإن ذلك أدعى إلى فهم كتاب الله ومعرفة مقصوده ومعناه.

نسأل الله تعالى أن يجعلنا كذلك، وهو الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن جـ ١ ص ٢٠، ٢١، والتذكار في أفضل الأذكار ص ٥٥، ٥٦.

الفـــهـــارس

فهرس المصادر والمراجع

١ ـ الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٤م.

٢ ـ اختلاف المفسرين ـ أسبابه وآثاره، د. سعود بن عبد الله الفنيسان نشر: دار أشبيليا، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ.

٣ ـ إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: محمد سعيد البدري، نشر: دار الفكر سنة ١٤١٢هـ.

٤ ـ أسباب اختلاف المفسرين، د. محمد بن عبد الرحمن الشايع، نشر: مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ.

٥ ـ أسباب النزول للواحدي، تحقيق: السيد أحمد صقر، نشر: دار القبلة، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٤هـ.

٦ ـ أصول التفسير وقواعده، خالد بن عبد الرحمن العك، نشر: دار النفائس بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٤١٤هـ.

٧ ـ أصول التفسير ومناهجه، د. فهد بن عبد الرحمن الرومي، نشر: مكتبة التوبة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ.

٨ ـ أصول الفقه الإسلامي، بدران أبو العينين بدران، نشر: مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية.

٩ ـ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الجكني الشنقيطي، طبع على نفقة الأمير أحمد بن عبد العزيز سنة ١٤٠٣هـ.

١٠ ـ الأعلام، للزركلي، نشر: دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة سنة ١٩٧٩م.

١١ ـ أعلام الموقعين عن رب العالمين، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر

ابن قيم الجوزية، نشر: دار الجيل بيروت سنة ١٩٧٣م.
١٢ ـ الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، نشر: دار الثقافة بيروت سنة ١٩٥٦م.
١٣ ـ الإكسير في علم التفسير، لسليمان بن عبد القوي الطوفي الصرصري، تحقيق: عبد القادر حسين، نشر: مكتبة الآداب بالقاهرة سنة ١٣٩٧هـ.
١٤ ـ الإكليل في المتشابه والتأويل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، نشر: المطبعة السلفية بمصر سنة ١٣٩٤هـ.
١٥ ـ إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، لأبي البقاء العكبري، نشر: دار مكتبة الهلال، بيروت.
١٦ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٧١هـ.
١٧ ـ الباعث على الخلاص من حوادث القصاص، للحافظ زين الدين العراقي، تحقيق: محمد لطفي الصباغ. نشر ضمن مجلة أضواء الشريعة العدد الرابع سنة ١٣٩٣هـ.
١٨ ـ البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، نشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ.
١٩ ـ بحوث في أصول التفسير، د. محمد لطفي الصباغ، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ.
٢٠ ـ بدائع الفوائد، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، نشر: دار الكتاب العربي بيروت.
٢١ ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨هـ بمطبعة السعادة بالقاهرة.
٢٢ ـ البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح القاضي، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠١هـ.
٢٣ ـ البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: دار المعرفة، بيروت.
٢٤ ـ البسيط للواحدي، رسالة دكتوراه في كلية أصول الدين بالرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إعداد: محمد بن صالح الفوزان.
٢٥ ـ البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق:

د. طه عبد الحميد طه، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٤٠٠هـ.

٢٦ ـ تاريخ التفسير، قاسم القيسي، نشر: المجمع العلمي العراقي في سنة ١٣٨٥هـ.

٢٧ ـ تأويلات أهل السنة، لأبي منصور محمد بن محمد الماتريدي، تحقيق: د. إبراهيم عوضين، والسيد عوضين، نشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة سنة ١٣٩١هـ.

٢٨ ـ تأويل مشكل القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، نشر: دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٣هـ.

٢٩ ـ التبيان في آداب حملة القرآن، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، نشر: مكتبة الإحسان بدمشق.

٣٠ ـ التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور، نشر: الدار التونسية للنشر بتونس سنة ١٩٨٤م.

٣١ ـ التذكار في أفضل الأذكار، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: ثروت محمد نافع، نشر: دار التوحيد بالقاهرة.

٣٢ ـ التسهيل لعلوم التنزيل، لمحمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي، تحقيق: محمد عبد المنعم اليونسي، وإبراهيم عطوة عوض، نشر: دار الكتب الحديثة بالقاهرة.

٣٣ ـ التصاريف، يحيى بن سلام، تحقيق: هند شلبي، نشر: الشركة التونسية للتوزيع سنة ١٩٧٩م.

٣٤ ـ التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، نشر: مكتبة لبنان، طبع سنة ١٩٩٠م.

٣٥ ـ تفسير البغوي «معالم التنزيل» تحقيق: خالد العك، ومروان سوار، نشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ.

٣٦ ـ التفسير بالمأثور، بحث للدكتور التهامي نفرة، ضمن مجلة المنهل العدد ٤٩١ سنة ١٤١٢هـ الصادرة في جدة.

٣٧ ـ تفسير جزء عم، للشيخ محمد عبده، دار ومكتبة الهلال، بيروت، سنة ١٩٨٥م.

٣٨ ـ تفسير القرآن العظيم، لعبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، نشر: مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة والرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ.
٣٩ ـ تفسير الخازن «لباب التأويل» للخازن، طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية سنة ١٣٧٥هـ.
٤٠ ـ تفسير الفخر الرازي «مفاتيح الغيب» نشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى سنة١٤٠١هـ.
٤١ ـ تفسير القرآن العظيم لابن كثير، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، نشر: دار المعرفة، بيروت سنة ١٣٨٨هـ.
٤٢ ـ تفسير المنار، محمد رشيد رضا، نشر: دار المعرفة بيروت، الطبعة الثانية.
٤٣ ـ التفسير والمفسرون، د. محمد حسين الذهبي، نشر: دار الكتب الحديثة بالقاهرة، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٦هـ.
٤٤ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر بن عبد البر، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، طبع سنة ١٣٩٦هـ.
٤٥ ـ التنبيه على فضل علوم القرآن، لأبي القاسم الحسن بن محمد النيسابوري، تحقيق: محمد عبد الكريم الراضي، ضمن مجلة المورد، المجلد السابع عشر، العدد الرابع سنة ١٤٠٩هـ.
٤٦ ـ تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٤٧ ـ التيسير في قواعد علم التفسير؛ محمد بن سليمان الكافيجي، تحقيق: ناصر بن محمد المطرودي، نشر: دار القلم بدمشق، ودار الرفاعي بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ.
٤٨ ـ الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، نشر: دار الكتاب العربي سنة ١٣٨٧هـ.
٤٩ ـ جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي، صححه: عبد الرحمن محمد عثمان، نشرته: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية سنة ١٣٨٨هـ.
٥٠ ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن «تفسير ابن جرير الطبري»، الطبعة

الثالثة سنة ١٣٨٨هـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
٥١ - الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، نشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨هـ.
٥٢ - الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، نشر: دار المأمون بدمشق، الطبعة الثانية سنة ١٤١٣هـ.
٥٣ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، نشر: دار الحديث بالقاهرة.
٥٤ - دراسات في علوم القرآن، د. أمير عبد العزيز، نشر: مؤسسة الرسالة، ودار الفرقان، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ.
٥٥ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف السمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، الطبعة الأولى، نشر: دار القلم بدمشق.
٥٦ - الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين السيوطي، نشر: دار الفكر، بيروت سنة ١٤٠٣هـ.
٥٧ - دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، محمد الأمين الجكني الشنقيطي، مطبعة المدني بالقاهرة.
٥٨ - ديوان ابن مقبل، تحقيق: د. عزة حسن، نشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق سنة ١٣٨١هـ.
٥٩ - رسالة في أصول الفقه للعكبري أبي علي الحسن بن شهاب، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، نشر: المكتبة المكية، والمكتبة البغدادية بمكة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ.
٦٠ - روضة الناظر وجنة المناظر، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، نشر: دار المعارف بالرياض.
٦١ - زاد المسير في علم التفسير «تفسير ابن الجوزي»، نشر: المكتب الإسلامي بدمشق، الطبعة الأولى.
٦٢ - الزيادة والإحسان في علوم القرآن، لابن عقيلة المكي، رسالة ماجستير في كلية أصول الدين بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٦٣ ـ السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، الثانية، نشر: دار المعارف بمصر سنة ١٤٠٠هـ.
٦٤ ـ سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، دراسة وفهرسة: كمال الحوت، نشر: دار الجنان، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ.
٦٥ ـ سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد الذهبي، أشرف على تحقيق الكتاب: شعيب الأرنؤوط، وحققه جماعة من العلماء، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.
٦٦ ـ الصاحبي، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
٦٧ ـ الصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٢هـ.
٦٨ ـ صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، نشر: المكتبة الإسلامية بإستانبول سنة ١٩٧٩م.
٦٩ ـ صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار الإفتاء بالرياض سنة ١٤٠٠هـ.
٧٠ ـ طبقات المفسرين، للداودي، تحقيق: علي محمد عمر، نشر: مكتبة وهبة بالقاهرة سنة ١٣٩٣هـ.
٧١ ـ العرفان في أصول القرآن، محمد طاهر الفنج فيري، نشر: دار القرآن بالباكستان الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ.
٧٢ ـ علوم القرآن الكريم، د. نور الدين عتر، نشر: دار الخير، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ.
٧٣ ـ غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة الكرماني، تحقيق: د. شمران العجلي نشر: دار القبلة، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ.
٧٤ ـ غريب القرآن، لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، نشر: دار الكتب العلمية سنة ١٣٩٨هـ.
٧٥ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن حجر العسقلاني، نشر دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.

٧٦ ـ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية، لمحمد بن علي الشوكاني، نشر: مكبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية سنة ١٣٨٣هـ.
٧٧ ـ الفرق بين الفرق، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.
٧٨ ـ الفصل في الملل والأهواء والنحل، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري، نشر: دار المعرفة بيروت.
٧٩ ـ فصول في أصول التفسير، مساعد بن سليمان الطيار، نشر: دار النشر الدولي الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ.
٨٠ ـ فضائل القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: وهبي سليمان غاوجي، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ.
٨١ ـ الفقيه والمتفقه، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تصحيح الشيخ إسماعيل الأنصاري، نشر: دار الكتب العلمية.
٨٢ ـ في ظلال القرآن، سيد قطب، نشر: دار الشروق، الطبعة السادسة، سنة ١٣٩٨هـ.
٨٣ ـ قانون التأويل، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي، تحقيق: محمد السليماني، نشر: دار القبلة، جدة، ومؤسسة علوم القرآن بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ.
٨٤ ـ قصة التفسير، د. أحمد الشرباصي، نشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٩٧٨م.
٨٥ ـ قواعد التدبر الأمثل، لعبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، نشر: دار القلم دمشق، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٩هـ.
٨٦ ـ قواعد الترجيح عند المفسرين، حسين بن علي الحربي، رسالة ماجستير بكلية أصول الدين بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٨٧ ـ قواعد التفسير جمعاً ودراسة، لخالد بن عثمان السبت، نشر: دار ابن عفان، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ.
٨٨ ـ القواعد الحسان لتفسير القرآن، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، نشر: مكتبة المعارف بالرياض سنة ١٤٠٢هـ.

٨٩ ـ قواعد وفوائد لفقه كتاب الله، لعبد الله بن محمد الجوعي، نشر: دار الوطن، الطبعة الأولى سنة ٤١٤هـ.
٩٠ ـ كتاب المناسك وأماكن طرق الحج، لأبي إسحاق الحربي، تحقيق: حمد الجاسر، نشر: دار اليمامة بالرياض سنة ١٣٨٩هـ.
٩١ ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري، طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٩٢هـ.
٩٢ ـ كشف الأسرار عن أصول البزدوي، لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت.
٩٣ ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محيي الدين رمضان، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت سنة ١٤٠١هـ.
٩٤ ـ لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين بن منظور، نشر: دار الفكر، بيروت.
٩٥ ـ لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير، محمد لطفي الصباغ، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت.
٩٦ ـ اللمع في أصول الفقه، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق: محيي الدين مستو، ويوسف علي بديوي، نشر: دار الكلم الطيب، ودار ابن كثير، دمشق الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ.
٩٧ ـ مباحث في علوم القرآن، للشيخ مناع خليل القطان، نشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة السادسة سنة ١٣٩٨هـ.
٩٨ ـ مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: فؤاد سزكين، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠١هـ، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.
٩٩ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعلي بن أبي بكر الهيثمي، نشر: دار الكتاب العربي بيروت.
١٠٠ ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨هـ.
١٠١ ـ محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي، علق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي نشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨هـ.

١٠٢ ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لعثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، نشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة سنة ١٣٨٩هـ.
١٠٣ ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن عطية، تحقيق: عدد من العلماء، نشر: وزارة الأوقاف بقطر سنة ١٣٩٣هـ.
١٠٤ ـ مدخل إلى علوم القرآن والتفسير، د. فاروق حمادة، نشر: مكتبة المعارف بالرباط، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ.
١٠٥ ـ المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، د. فهد بن عبد الرحمن الرومي، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠١هـ.
١٠٦ ـ المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، نشر: دار المعرفة، بيروت.
١٠٧ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٣هـ.
١٠٨ ـ معاني القرآن، للفراء، نشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٩٨٠م.
١٠٩ ـ معترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: دار الفكر العربي.
١١٠ ـ معجم البلدان، لياقوت الحموي، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١١١ ـ معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، نشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ.
١١٢ ـ المعجم الوسيط، أخرجه: إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار، نشر: دار الدعوة بإستانبول.
١١٣ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد بن هشام الأنصاري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد.
١١٤ ـ مفردات غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد كيلاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأخيرة سنة ١٣٨١هـ.

١١٥ ـ مقدمتان في علوم القرآن، نشر: آرثر جفري، مطبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة. سنة ١٣٩٢هـ.
١١٦ ـ مقدمة جامع التفاسير، لأبي القاسم الراغب الأصفهاني، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، نشر: دار الدعوة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ.
١١٧ ـ مقدمة في أصول التفسير، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. عدنان زرزور، نشر: دار القرآن الكريم، الطبعة الأولى سنة ١٣٩١هـ.
١١٨ ـ الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: عبد العزيز الوكيل، نشر: دار الفكر.
١١٩ ـ مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، الطبعة الثالثة.
١٢٠ ـ منهاج السنة النبوية، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ.
١٢١ ـ منهج الفرقان في علوم القرآن، لمحمد علي سلامة، طبع بمصر.
١٢٢ ـ الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، شرح: الشيخ عبد الله دراز وآخرين، نشر: دار الكتب العلمية بيروت.
١٢٣ ـ الموضح في وجوه القراءات وعللها، لنصر بن علي بن أبي مريم، تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، نشر: الجامعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ.
١٢٤ ـ الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: محمد بن صالح المديفر، نشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ.
١٢٥ ـ الناسخ والمنسوخ، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د. سليمان بن إبراهيم اللاحم، نشر؛ مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ.
١٢٦ ـ النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
١٢٧ ـ النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي عمير، نشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ.

١٢٨ ـ الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعدد من العلماء، نشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
خطة البحث:	٧
الفصل الأول: مدخل في معنى التفسير وأصوله	١٣
المبحث الأول معنى التفسير والتأويل	١٥
المطلب الأول: التفسير في اللغة:	١٥
المطلب الثاني: التفسير في الاصطلاح:	١٦
المطلب الثالث: التأويل في اللغة:	١٧
المطلب الرابع: التأويل في الاصطلاح:	١٨
المطلب الخامس: الفرق بين التفسير والتأويل:	٢٠
المبحث الثاني معنى أصول التفسير	٢٦
المطلب الأول: تعريف أصول التفسير:	٢٦
المطلب الثاني: الفرق بين التفسير وأصوله:	٢٧
المطلب الثالث: الفرق بين علوم القرآن وأصول التفسير:	٢٧
الفصل الثاني: مصادر التفسير	٣١
الفصل الثاني مصادر التفسير	٣٣
المبحث الأول تفسير القرآن بالقرآن	٣٧
المطلب الأول: أهمية تفسير القرآن بالقرآن:	٣٧

الموضوع	الصفحة

المطلب الثاني: أنواع تفسير القرآن بالقرآن: ٣٩
المطلب الثالث: ما يطلب من المفسر في تفسير القرآن بالقرآن: ... ٤٥
المبحث الثاني تفسير القرآن بالسنة ٥٣
المطلب الأول: أهمية تفسير القرآن بالسنة: ٥٣
المطلب الثاني: علاقة السنة بالقرآن: ٥٤
المطلب الثالث: المقدار الذي بينه الرسول ﷺ من القرآن: ٥٥
التوجيه بين الأقوال: ٥٨
المطلب الرابع: أنواع تفسير الرسول ﷺ للقرآن: ٥٩
المطلب الخامس: ما يطلب من المفسر في تفسير القرآن بالسنة: .. ٦١
المبحث الثالث تفسير القرآن بأقوال الصحابة ٦٥
المطلب الأول: أهمية تفسير القرآن بأقوال الصحابة: ٦٥
المطلب الثاني: حكم تفسير الصحابي: ٦٦
المبحث الرابع تفسير القرآن بأقوال التابعين ٧١
المطلب الأول: أهمية تفسير القرآن بأقوال التابعين: ٧١
المطلب الثاني: حكم تفسير التابعي: ٧٣
المبحث الخامس تفسير القرآن باللغة العربية ٧٧
المطلب الأول: أهمية تفسير القرآن باللغة العربية: ٧٧
المطلب الثاني: ضوابط التفسير باللغة: ٨١
المطلب الثالث: ضوابط إعراب القرآن: ٨٦
الفصل الثالث: ضوابط التفسير ٩٣
المبحث الأول: معرفة موضوع القرآن وهدفه: ٩٥
المبحث الثاني: دراسة القرآن قبل البدء في تفسيره: ٩٧
المبحث الثالث: الإلمام بعادات العرب في الجاهلية: ٩٧
المبحث الرابع: معرفة عرف القرآن والمعهود من معانيه: ٩٨
المبحث الخامس: مراعاة دلالات الألفاظ ولوازمها: ١٠٠
المبحث السادس: مراعاة معرفة معاني الأفعال من خلال ما تتعدى به: ١٠٢

الموضوع	الصفحة

المبحث السابع: مراعاة سياق الآية والآيات قبلها وبعدها: ١٠٣
المبحث الثامن: النظر في مجموع الآيات ذات الموضوع الواحد قبل
البدء في تفسيرها: ١٠٦
المبحث التاسع: مراعاة الربط بين الآيات وخواتيمها: ١٠٦
المبحث العاشر: حمل كلام الله تعالى على الحقيقة: ١٠٨
المبحث الحادي عشر: معرفة المشكل في القرآن: ١١٠
المبحث الثاني عشر: معرفة الأمور التي يندفع بها الإشكال عن التفسير: ١١٣
المبحث الثالث عشر: فهم حقيقة الخلاف في تفسير القرآن بين السلف: ١١٦
المبحث الرابع عشر: معرفة الكليات والأفراد في القرآن الكريم: ... ١٢٠
الفصل الرابع: قواعد التفسير ١٢٣
الفصل الرابع قواعد التفسير ١٢٥
القاعدة الأولى: إذا ثبتت القراءة فلا يجوز ردها: ١٢٦
القاعدة الثانية: اختلاف القراءات يدل على معنى الآية ويكثره: ١٢٧
القاعدة الثالثة: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب: ١٢٧
القاعدة الرابعة: نصوص القرآن الكريم العامة يجب حملها على عمومها
ما لم يرد نص على تخصيصها: ١٢٨
القاعدة الخامسة: إذا احتمل اللفظ وجوهاً متعددة، ولا مانع من إرادة
الجميع وجب حمله عليها: ١٢٨
القاعدة السادسة: الأصل حمل ألفاظ القرآن الكريم على ظاهرها
إلا لدليل يصرفه عنه: ١٢٩
القاعدة السابعة: الآيات التي توهم التعارض يحمل كل نوع منها على
ما يليق به ويناسب المقام كل بحسبه: ١٣٠
القاعدة الثامنة: النكرة في سياق النفي، أو النهي، أو الشرط،
أو الاستفهام، تدل على العموم: ١٣٢
القاعدة التاسعة: الفعل في سياق النفي، أو النهي، أو الشرط،
أو الاستفهام يفيد العموم: ١٣٣

الموضوع	الصفحة
القاعدة العاشرة: الألف واللام الداخلة على الأوصاف وأسماء الأجناس تفيد الاستغراق:	١٣٣
القاعدة الحادية عشرة: صيغة الأمر إذا جاءت بعد حضر دلت على الإباحة: .	١٣٤
القاعدة الثانية عشرة: الأمر بالشيء نهي عن ضده، والنهي عن الشيء أمر بضده:	١٣٤
القاعدة الثالثة عشرة: الفعل المعدَّى بالحروف المتعددة، لا بد أن يكون له مع كل حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر:	١٣٥
القاعدة الرابعة عشرة: الاستفهام الإنكاري يكون مضمناً معنى النفي: ...	١٣٦
القاعدة الخامسة عشرة: ﴿عَسَىٰ﴾ من الله في القرآن واجبة:	١٣٧
القاعدة السادسة عشرة: زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى:	١٣٨
القاعدة السابعة عشرة: إفادة الإباحة من لفظ: الإحلال	١٣٩
القاعدة الثامنة عشرة: إفادة التحريم من لفظ: النهي	١٣٩
القاعدة التاسعة عشرة: إفادة الوجوب من لفظ: الأمر المطلق	١٣٩
القاعدة العشرون: الأصل في الأوامر الوجوب.	١٤٠
القاعدة الحادية والعشرون: الأصل في النواهي التحريم.	١٤٠
الفصل الخامس: شروط المفسر وآدابه	١٤١
المبحث الأول شروط المفسر	١٤٣
المطلب الأول: الشروط العلمية:	١٤٣
أولاً: القرآن الكريم وعلومه:	١٤٤
ثانياً: الحديث وعلومه:	١٥١
ثالثاً: أصول الدين وهو علم التوحيد:	١٥٣
رابعاً: اللغة العربية وآدابها:	١٥٤
خامساً: الفقه وأصوله:	١٥٦
سادساً: العلم بسيرة النبي ﷺ وأصحابه، وما كان عليه الناس في عصر النبوة من العرب وغيرهم:	١٥٧
المطلب الثاني: الشروط العقلية	١٥٧

الموضوع	الصفحة

المطلب الثالث: الشروط الدينية والخلقية: ١٥٩
المبحث الثاني: آداب المفسر: ١٦٢
فهرس المصادر والمراجع ١٦٧
فهرس الموضوعات ١٧٨